



ملخصات أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الأول:

اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول

الذي انعقد بتاريخ: (الجمعة والسبت: 20 – 21 /8/1437هـ الموافق 13 – 2016/5/14م)

في رحاب جامعة أدیامان – تركيا

إعداد: د. محمد محمود كالو



محور: معاناة اللاجئين السوريين وتأهيلهم

(1)

(اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة).

د. أحمد إسماعيل حسن علي – تركيا

ملخص البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في الوقوف على الواقع المرير، والمعاناة التي يتعرض لها اللاجئون المتجهون إلى أوروبا الفارون من نيران الحروب بالشرق الأوسط كما أنه يهدف إلى طرح الحلول المناسبة؛ لمعالجة هذا الواقع، والعمل على إنهاء هذه المعاناة؛ وتلقي صحف أميركية بالملامة على إدارة أوباما بالوقوف وراء هذه المعاناة والآلام، وذلك بسبب فشل سياساتها في المنطقة.

فقد أشارت مجلة فورين بوليسي إلى أن المصير المأساوي الذي يلقاه أطفال اللاجئين السورين بعرض البحار وعلى الشواطئ مرده لفشل إدارة أوباما في وقف آلة القتل التي لدى بشار الأسد.

وأضافت أن إدراة أوباما تركت ملايين السوريين عرضة لممارسات النظام القاسية المتمثلة في قصفهم بالبراميل المتفجرة وفي مواصلة حصارهم وتجويعهم وممارسة الإرهاب والعقاب الجماعي ضدهم، وأوضحت أن الواقع المأساوي في سوريا يتمثل في استمرار الأسد بشن حرب لا تنتهي على المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، مما يزيد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا.

ونشرت مجلة تايم مقالا للناشطة الباكستانية ملالا يوسفزاي انتقدت فيه ضعف استجابة العالم لأزمة اللاجئين، وقالت إنها تعتبر استجابة يرثى لها.

وأعربت ملالا عن تضامنها مع اللاجئين الذين يعانون جراء ركوب البحار والذين يواجهون شتى أصناف المخاطر وهم يفرون من ويلات الحروب التي تعصف ببلدانهم ويتجهون إلى المجهول عبر دول أوروبا.

وقالت مراراً إن اللاجئين لم يقترفوا ذنبا يجعلهم يستحقون هذه المعاناة القاسية.

(2)

توفير الاحتياجات الضرورية من لقمة العيش واللباس والمسكن

نجوى الهادي سالم الغويلي – جامعة المرقب – الخمس – ليبيا

المقدمة :

مع إستمرار الصراع في سوريا تتفاقم معاناة اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم في الدول المجاورة أربعة ملايين لاجئ ويتوقع أن يتخطى 4.27 مليون لاجئ بنهاية عام 2015، وفق تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي أكد رئيسها أنطونيو غوتيريس في بيان الخميس (9 تموز) أن هذا أكبر عدد

للاجئين جراء صراع واحد، داعياً المجتمع الدولي إلى دعمهم ، وتأثرت تركيا بالأزمة في سوريا على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. وتشير بعض الدراسات من خلال البحث الميداني التي استمرت 8 أيام على إجراء أبحاث في كل من المدن التالية: هاتاي، غازي عنتاب، شانلي أورفا، كيليس، وكذلك في القرى والضواحي التابعة لها. كما عقد لقاءات مع كبار المسؤولين بشأن إقامة اللاجئين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني وكذلك السوريين والسكان المحليين في المدن التي تعتبر بمثابة المعبر الذي يمر منه السوريون من أجل النزوح إلى تركيا، وتقوم رئاسة إدارة الطوارئ والكوارث التابعة لمجلس الوزراء التركي بعمل أبحاث بشكل أساسي بخصوص المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين بتركيا وكذلك تتناول احتياجاتهم.

وهناك نحو خمسة عشر مخيماً يمكننا تقسيمها كالتالي: 4 في هاتاي، 3 في شانلي أورفا، واحدة في كلا من اطمة، ماردين ادي يامان، قهرمان مراش، وعثمانية بمجموع 15 مخيم ونحو 6 حاويات 2 في كيليس، وواحدة في كلا من شانلي أورفا. مالاطيا هاتي وغازي عنتاب. وقد تم احصاء عدد السوريين الذين دخلوا إلى مراكز اللجوء نحو 432,796 مواطن سوري منهم 222,411 عادوا إلى وطنهم.

أجرت مؤسّسة الدّراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية وبالتّعاون مع مركز البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط دراسةً حول وضع السوريّين الذين لجأوا إلى الأراضي التركية نتيجة الحرب الدّائرة في بلادهم والذين يعيشون خارج المخيّمات والبالغ عددهم ما يقارب المليوني نازح ، وتطالب بأن تخفف بقية الدول العربية الحِمل عن دول الطوق (لبنان والأردن والعراق وتركيا) وأن تقدم مزيدا من الدعم بمختلف أشكاله لهذه الدول وللمنظمات السورية الوطنية العاملة فيها ، وأن عدد اللاجئين السوريين فاق عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّرتهم إسرائيل، وبقاء هذه الدول في موقف شبه المتفرج سيزيد من معاناة الدول المضيفة، ويُهدد بالتالي مئات آلاف السوريين الذين يضطرون إما إلى الهجرة غير النظامية عبر البحار بما تحمله من مخاطر مخيفة، أو العودة إلى ديارهم المدمرة وتعريض حياتهم للخطر من جديد .

وسلط تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية الضوء على معاناة اللاجئين السوريين في تركيا ، أن أكثر من مليون لاجئ من إجمالي مليون وستمائة الف تستضيفهم تركيا يعيشون خارج المخيمات التي تديرها الحكومة حيث يكافحون من اجل البقاء على قيد لحياة. التقرير اكد ايضا ان تزايد اعداد اللاجئين جعل الكثيرين ممن يحاولون عبور الحدود ضحايا لسوء المعاملة .

الأهمية :

1- أن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية تحاول التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين، مشيرة الى وجود كوارث إنسانية صحية وإقتصادية وإجتماعية داخل سوريا وفي دول الجوار التي تستقبل اللاجئين السوريين، بسبب ضعف الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية وتزايد أعداد اللاجئين .

2-أن النازحين في تركيا لم يحصلوا على إمتيازات وحقوق اللاجئ في تركيا بسبب رفض الحكومة منحهم هذه الصفة والإصرار على تسميتهم بالضيوف . .

3- إن اللاجئين يعانون كثيراً للحصول على لقمة العيش وإعالة عائلاتهم وإنقاذهم من الجوع، ووجود بعض المنظمات الإغاثية اشبه بالمافيات التي تستغل اللاجئين .

الاهداف :

1- حماية اللاجئين يتركز في حماية حقوق اللاجئين والى توفير الأوضاع الكريمة لهم، إضافة إلى خلق الظروف الملائمة لكي يتمكن المضطهدون من ممارسة الحق في اللجوء والعثور على ملاذ في دولة أخرى، وهذا ما أكد عليه المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، واخذ في التصدي لها من خلال الاتفاقيات الدولية. والبروتوكولات الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين.

2- تعد الاتفاقية التي تم إبرامها عام 1951 بشان وضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هما الأساس الشرعي، الذي يحدد حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين.

3- يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد التي نزحوا إليها. حيث أن العلاقة الجيدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها.

(3)

حق السوريين في اللجوء الإنساني والجهود التركية لحمايته

د. العلجة مناع – الجزائر– كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

ملخص البحث

يعاني الأشقاء السوريون في الشتات وضعيات قانونية غير واضحة رتبت في كثير من الأحيان حرمانهم من حقهم الطبيعي في اللجوء و الأمن الإنساني،و أنتجت تضاربا في المواقف بشأن اعتبارهم لاجئين أو مهاجرين غير شرعيين أو فارين من بلد غير آمن،كما اختلفت و تباينت آليات التعامل معهم بين اشتمالهم بقانون الحماية الدولية للاجئين و بين تمكينهم من الحماية المؤقتة،و بين السعي لتهجيرهم و إعادتهم لبلادهم،و بين هذا وذاك تزداد أوضاعهم الإنسانية سوءا،و يصبح البحث عن سبل ناجعة لحمايتهم أمرا شديد الإلحاح.

و يلقى السوريون في تركيا بالنظر إلى أعدادهم الكبيرة هناك،معاملة خاصة و جهودا كثيفة تبذلها الحكومة التركية في مواجهة المجتمع الدولي من جهة،و يبذلها المجتمع المدني التركي في ظل تقاعس كبير أبداه الأشقاء و الإخوة.

و تسعى هذه الورقة البحثية لتبيان التكييف القانوني الذي ينبغي أن يصطبغ به الوجود السوري في تركيا ،و ما يترتب على هذا التكييف من حقوق ينبغي أن تتظافر الجهود لتمكين اللاجئين منها،كما تهدف لتبيان حجم

المساعي و الإنجازات التي حققتها الحكومة التركية لدعم اللاجئين السوريين في تركيا انطلاقا من كونه واجبا شرعيا قبل أن يكون واجبا إنسانيا و ضرورة أن تلق هذه الحكومة التأييد في مجهوداتها من كل الأشقاء العرب و المسلمين في هذه المهمة الإنسانية.

و سنحاول دراسة هذه المسائل من خلال المحاور التالية:

1. اللجوء الإنساني حق للسوررين و ليس منحة.
2. الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا.
3. إنجازات الحكومة التركية إزاء اللاجئين السوريين.
4. واجب المسلمين في تأمين المروعين و إجارة الفارين و آليات آدائه.

(4)

إِغَاثَةُ الْلَّاجِئِيْن حُقُوْقٌ مَشْرُوْعَةٌ أَمْ هِبَاتٌ مَمْنُوْحَةٌ

د. صَالِحْ عَلِي نَاصِر الْخَدَرِي، أُسْتَاذُ الفِقْه المُقَارَن بِجَامِعَةِ أَدْيَامَان.

الْمُقَدِّمَةُ:

يتَّفِقُ العُقلاءُ من النَّاسِ على أنَّ أمورَ الحياةِ لا تَبْقَى على الدَّوَام، ولا تستقرُّ على حَال، وكَمَاُ يُقَالُ فِي الكَلَامِ الدَّارِجِ عَلَى أَلْسِنَةِ الكَثير* دَوَامُ الحَالِ مِنَ الْمُحَالِ *، ولَا خِلافَ على ذلك بين اثنين، ولله تعالى حِكَمٌ في تَدْبِيْرِه. فَالإنسانُ قد يَتَعَرَّض للمَرَضِ بَعْد العَافِيْة، ولِلحُزْنِ بَعْد الْسُّرُوْر، وللفُرْقَةِ بَعْدَ الاجْتِمَاع، ولِلعُسْرِ بَعْد اليُسْر، وقَد قَال الْشَّاعِرُ الخَلَّاوِي:

ثَمَانِيَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا عَلَى الْفَتَى .... وَلَا بُدَّ أَنْ تَجْرِي عَلَيْه الْثَّمَانِيَة

سُرُوْرٌ وحُزْنٌ واجْتِمَاعٌ وفُرْقَةٌ .... وعُسْرٌ ويُسْرٌ ثمَّ سُقمٌ وعَافِيةٌ

والأيَّام دُوَلٌ، اليوم يَتَعَافَى المرِيْضُ، وغَدَاً يَمْرَضُ الْصَّحِيْحُ، اليَوْمَ يفْتَقِرُ الغَنِيُّ، وَغَدَاً يَغْتَنِي الْفَقِيْرُ، وهَكَذَا تَدُوْرُ الأحْوَالُ سَائِر الأيَّام والأزْمَان، مَع كلِّ أصْنَاف البَشَر.

فَعَلَى الْعَبْد أَنْ يُسَلِّم لأمر الله تعالى، بعد أن يَبْذُلَ الأَسْبَاب التي تُمَثِّل جَلْبَاً للنَّفعِ ودَفْعَاً للضَّرَر، من خلال ما يَظْهرُ لَهُ ويَغْلِب على ظَنِّه البَشَرِي، أنَّ هذا الشَّيء فيه مَنْفَعَة وَفي غَيْرِه المضَرَّة.

والنَّفعُ الصَّحِيْحُ والحَقِيْقِي، والضَّرُّ الصَّحِيْحُ وَالْحَقِيْقِي، أمورٌ يعلَمُهَا الله تعالى، يَعْلَمُ أَيْنَ النَّفع، ويَعْلَمُ أَيْنَ الْضَّرر، بِعِلْمِهِ الذي أَحَاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلْمَاً، والإنسانُ قد يَظُنُّ الخَيْرَ وهُوْ عَلى خِلَافِ ذَلك، أو العكس عند اعتقاد الشَّر في حَالٍ، وهُو عَلى خِلافه.

كَمَا أنَّ الواجبَ على الإنسان أن يقوم بجلب النَّفع ودفع الضَّرر، ولا يَسْتَسْلِم ويقول: قد وقع الضَّرر، فاللهُ شَرَعَ البَحْثَ عن الرِّزق لسدِّ حاجة الإنسان من الطَّعام والشَّراب، وشَرَعَ الدَّواء للتَّداوي من الأَمْرَاض، قال عليه الصَّلاة والسَّلام: (عَبَادَ اللهِ تَدَاوَوْا فَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ دَوَاء) [رواه الترمذي] وشَرَعَ الهجرة لمن فَقَدَ معاني الحياة الكريمة في موطنه الذي هو فيه، وغير ذلك من أمور الحياة الكثيرة والمختلفة.

وَالْمَطْلُوْبُ أَنْ يَبْذُلَ ما عليه وما بوسعه، ويرضى ويسلِّم، بعد القيام بالوَاجِبِ على أَكْمَلِ وَجْهٍ، واللهُ يَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ بِمَا شَاءَ، قال نبيّنا محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام: (عَجَبَاً لأَمْرِ المؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْر، إِنْ أَصَابَتْه سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرَاً لَه، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرَاً لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلمُؤْمِن) [رواه مسلم].

وَفِي هَذَا الْمَوْضُوْعِ إشارة إلى نموذج لظرف من متغيِّرات الحياة، وهو الحال الذي يعيشه اللَّاجئ المسلم في بلد من بلاد المسلمين، بعد أن ترك أرضه وبيته وربَّما أهله، حفاظاً على دينه أو نفسه أو أهله، وقصد بلداً يجد فيها الأمان.

وهو بحاجة إلى السَّكن والطَّعام والشَّراب والدَّواء والتَّعليم، وغير ذلك من الأُمور الحياتيَّة، وخصوصاً الحاجيَّة منها والضَّروريَّة، وإن اختلفت تفاصيل تلك الأمور من مكانٍ أو وقتٍ لآخر، لكنَّها في الواقع أمورٌ لا يستغني عنها سائر البشر.

فاللَّاجئ إذاً غريب عن وطنه، له احتياجاتٌ مُتعدَّدَة، باعتباره إنسان صاحب كرامة، هو في هذا الظَّرف بحاجةٍ إلى إعانة غيره، ابتداءً بإنقاذ نفسه وأهله، ثمَّ رعايته وكفالته وتأمين بيئة مرتَّبة يعيش فيها آمناً، ثمَّ توفير ما يحتاج إليه من الأشياء المختلفة.

وقد يقوم بهذا الدَّور دولٌ، أو يشترك في ذلك أفرادٌ يسعون إلى توفير احتياجات اللَّاجئ بما تيسَّر لهم.

فهل إغاثة اللَّاجئ واجبة ويترتَّب عليها ثوابٌ، ويُحْمَدُ عليها فاعلها؟

ومن فَرَّطَ أَيَأْثَمُ بالتَّقصِيْرِ في ذلك؟

أم أنَّها هِبَةٌ تُمَثِّلُ عملاً إنسانيَّاً طَوْعِيَّاً، يُندب إلى فعلها، يؤجر على ذلك، ولا يؤآخذ إن قصَّر، وسواء كان النَّفع الذي يُغاث به اللَّاجئ معنوياً كإغاثته بالكلمة، والموقف السِّياسي أو الإعلامي النَّافع، أم حسيَّاً كتوفير الاحتياجات المادِّيَّة والانسانيَّة عموماً، جواب ما سبق من التَّساؤلات هو مضمون هذا البحث.

أهم التَّوْصِيَاتُ وَالْمُقْتَرَحَات.

ضَرُوْرَةَ أَنْ يَقُوْمَ الْمُسْلِمُوْنَ سَوَاءٌ الدُّوَل أَوْ الْمُؤسَّسَات أَو الْأَفْرَادُ الْقادِرِيْن، فِيْ أَيِّ بَلَدٍ كَانُوْا، ابْتِدَاءً بِرَفْعِ كُلِّ الْأَسْبَابِ الْدَّافِعَةِ إِلَى اللُّجُوءِ وَوُقُوْعُ الْكَوَارِث، ثُمَّ تَوْفِيْر كُلِّ احْتِيَاجَاتِ إِخْوَانِهِمُ الْمُسْلِمِيْنَ الْلَّاجِئِيْنَ فِيْ كُلِّ مَكَانٍ، مَن اضْطَرَّتْهُ الْظُّرُوْفُ إِلَى ذَلِكَ، مِنَ الْمَسْكَنِ وَالْغِذَاءِ وَالْدَّوَاءِ وَالْتَّعْلِيْمِ وَعَامَّةِ الْنَّفَقَةِ، بحيث لا يحتاج إلى انتظار يد العون بعد ذلك من أحد، وتتوفَّر له الكفاية التي يجد من خلالها الاستقرارَ الذِّهني والبدني والمالي والأُسَرِي، حتَّى لا يَقَعُ مَا لا تُحْمَد عُقْبَاه من عَوَاقِبِ إهمَال الأمر، وتغييب جانب نُصْرَةِ المسلم لأخيه، في واقع حياة اللَّاجئين أو من خذلهم.

وَعَلَيْهِ يُمْكِنُ تَبَنِّي أَمْرَ الْإِغَاثَةِ مِنْ خِلَالِ الْآتِي:

1/ إنشاء مؤسَّسات متخصِّصة في معالجة الوضع عاجلاً، مع استمرار عملها.

2/ تأهيل الأفراد المتخصِّصين في شتَّى أنواع الإغاثة للعمل في ذات المجال كلَّما دعت الحاجة إلى ذلك.

3/ نشر ثقافة وجوب نفع الغير، وتعاون المسلمين فيما بينهم.

4/ بذل الجهد المتنوِّع في تجنيب المسلمين كلَّ الظروف التي تُلجئ النَّاس إلى اللُّجوء قبل وقوعه، من خلال دراسة أسبابه، وملابسات الأمر في كلِّ بلد من بلدان المسلمين، ورفع التَّوصيات إلى كلِّ المنظمات المسلمة الفاعلة، لتُوْصِلَهَا بدورها إلى ذوي الشَّأن من ولاة أمر المسلمين في كلِّ مكان، إبراءً للذِّمةِ وإقامة للحجَّةِ البيِّنةِ الظَّاهرة.

(5)

طبيعة ونوع المساعدات المقدمة إلى اللاجئين السوريين: تجربة المغرب

الدكتور: مولاي هشام إدريسي – جامعة محمد الخامس– الرباط – المغرب

الملخص:

تحتل قضية اللاجئين السوريين اليوم بالغ اهتمام المنتظم الدولي، فالقضية ليست بسيطة او عابرة بل تزداد تفاقما ويمكن اعتبارها أحد اكبر النقط السوداء قساوة وانتهاكا لحقوق الانسان في القرن21 على الاطلاق لا تضاهيها اية حالة او تجربة عبر التاريخ رغم ما كتب عنها.

وتشكل المساعدات الإنسانية إحدى الإجراءات الضرورية والملحة في سبيل تجاوز محنة اللاجئين السوريين او التقليل منها في حدود المستطاع، ويعتبر المغرب من بين الدول السباقة إلى تقديم نوع معين من المساعدات الإنسانية التي تتمثل في تجربتين مختلفتين:

-**الأولى** تهم نوع المساعدات الخارجية التي يقدمها المغرب خارج إقليمه الترابي لفائدة اللاجئين السوريين، منها الخدمات الرئيسية بمخيم الزعتري، حيث يقدم المغرب عبر مشفى عسكري احدث سنة 2012 خدمات صحية متعددة في ظل واقع جد صعب ومعانات لا حدود لها ومتداخلة يصعب الاستجابة لها كلها.

-**والثانية** تهم نوع الخدمات والمساعدات الداخلية التي يقدمها المغرب للاجئين المقيمين على ترابه.

يتبين من خلال المعطيات السابقة ان الحكومة المغربية تفضل تقديم المساعدات إلى اللاجئين السوريين خارج أراضيه الترابية، فقيمة المساعدات واهميتها تتمثل في تلك التي تقدم بمخيم الزعتري بالأردن. ويرجع هذا التفضيل إلى أمرين هما:

-بعد المسافة الجغرافية بين المغرب وسوريا

-والتهديدات الإرهابية التي تشكلها بعض أفراد اللاجئين المنتمين إلى تنظيم داعش سوريا، مما يجعل المغرب يضع صعوبات امام دخول اللاجئين إلى ترابه و منع التأشيرة.

كل هذه الطروف جعلت عدد اللاجئين السوريين بالمغرب لا يتجاوز 2619 حسب الاحصائيات الرسمية لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط.

(6)

اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدول المستقبلة

الأستاذة: سميرة ناصري والأستاذة: إنصاف بن عمران – جامعة عباس لغرور خنشلة– الجزائر

الملخص:

واكبت سوريا ثورات الربيع العربي حيث خرج الشعب السوري مناهضا للظلم والاستبداد الذي يعانيه من قبل نظامه، هذا الأخير قابل موجة الانتفاضة بحملة أمنية شرسة، أدت إلى قتل الآلاف وتشريد المئات من أفراد هذا الشعب الذي حاول الهرب من البراميل المتفجرة والصواريخ من مدينة إلى أخرى إلى أن ضاق به العيش ببلاده واضطر للرحيل إلى دول الإقليم المجاورة كالأردن وتركيا.

لم تكن تركيا سوى نقطة عبور لآلاف اللاجئين نحو الدول الأوربية، فظهرت قوارب الموت بعرض المتوسط نحو اليونان ومن ثم إلى المانيا وباقي الدول الأوروبية بهدف البحث عن العيش بكرامة لهم ولأبنائهم، فكانت النتيجة إما الموت في الطريق أو حجزهم من قبل السلطات في نقاط معينة دون السماح لهم بمواصلة اللجوء كما يحصل الآن لهؤلاء اللاجئين في اليونان الذين ينتظرون الحصول على الموافقة من السلطات المقدونية من اجل العبور.

فما حصل للشعب السوري يعد كارثة إنسانية لم تشهدها سوريا منذ مئات السنين، فقد تحول هذا المجتمع من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين (اللاجئين الفلسطينيين بمخيم اليرموك) إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف التي تتحمل الحكومة السورية كافة أعبائها ونتائجها.

سنحاول في هاته المداخلة مناقشة طرق الهجرة التي اعتمدها اللاجئون السوريون هربا من القتل والإبادة الجماعية ببلادهم، وهذا لمعرفة مدى معاناتهم في إيجاد سبل للحياة في مناطق أخرى لذا تدور إشكاليتنا حول:

ماهي أبرز محطات اللاجئ السوري في بحثه على مناطق للجوء؟ وفيما تكمن اهم الصعوبات التي واجهها في خلال رحلة اللجوء؟

وللإجابة على الإشكالية التي تم طرحها قمنا بتقسيم الدراسة إلى ست محاور وهي:

المحور الأول: أسباب اللجوء

المحور الثاني: بدايات اللجوء

المحور الثالث: المرجعيات القانونية للتعاطي مع مسالة اللاجئين في العالم.

المحور الرابع: معاناة اللاجئ السوري في الدول المستقبلة.

المحور الخامس: اللاجئون السوريون وحقوقهم الإنسانية.

المحور السادس: اللاجئون السورين نحو الدول الأوربية.

(7)

الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار

د. محمود سمايلي – الجزائر

مقدمة:

يوصف الحراك الديمغرافي المستمر للاجئين السوريين نحو مختلف مناطق العالم نتيجة الحرب التي تجتاح هذا البلد بأكبر حراك سكاني يشهده العالم في مطلع القرن الحالي، فمن أصل 50 مليون مُهجّر، و16 مليون لاجئ في

العالم يوجد أكثر من 7 ملايين نازح سوري منهم حوالي 4 ملايين لاجئ منذ بدأ الحرب السورية سنة 2011، معظمهم موجودون في تركيا والأردن ولبنان والعراق و الكثير منهم يعيشون في ظروف صعبة.

و أمام تمدد هذه الحرب و اشتداد القتال تغيرت وجهة هذا الحراك من الداخل إلى الخارج نحو العديد من الدول المجاورة حينها بدأت أولى موجات اللجوء خارج سورية مع بداية منتصف عام 2012 بعد انتقال الأزمة السورية إلى طور العمل المسلح، واعتماد النظام سياسات العقاب الجماعي ضد السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته لدفعهم نحو الهجرة.

هذا التوافد المفاجئ في أعداد اللاجئين جعل قدرات الاستقبال هذه الدول تصل إلى الحد الأقصى، دفع البعض منها إلى غلق حدودها و المطالبة باقتسام الأعباء مع المجتمع الدولي، و هو ما اضطر هؤلاء النازحون إلى الذهاب إلى أماكن أخرى، بالتغير المفاجئ في مسار هذا الحراك نحو الوجهة الأوروبية أصبحت هذه الظاهرة تطرح الكثير من الأسئلة، خاصة و أن دول الاتحاد الأوروبي لم تستقبل منذ بداية الأزمة حتى نهاية 2013 نحو 50 ألف لاجئ سوري، ولكن هذا الرقم تضاعف خلال عام 2014 ، وهو ما اكسب هذه الأزمة بعدا سياسيا وأخلاقيا على الصعيد الدولي وتزايد موجات الوافدين بحرا و برا غير مبالين لأخطار الموت غرقا و جوعا و بردا. كل ذلك من اجل البحث عن ملاذ أمنا يوفر لهم الحماية وظروف معيشية لائقة حيث يوجد حتى الآن بحسب أرقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، حوالي 429,000 طلب لجوء قدّمه السوريون في أوروبا منذ عام 2011. و هو ما يجعلون نتساءل حول العوامل التي جعلت وتيرة هذا الحراك تتسارع بهذا الشكل ؟ و ما هي تداعياته المستقبلية؟

عناصر الموضوع:

- مقدمة

1- مقاربة تحليلية لأوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار.

2- عوامل الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين.

3- تداعيات الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين .

(8)

الوضع الاقتصادي وأثره على تشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري

د. فاطمة الزهراء نسيسة جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة – الجزائر

والأستاذ: كمال ضلوش– جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – الجزائر

الملخص:

الوضع الاقتصادي وآثره على تشرد المرأة اللاجئة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية لعينة من اللاجئات سوريات متشردات بالجزائر.

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسباب المؤدية إلى تشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري و كذلك معرفة الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة سواء على الفرد أو المجتمع.

و تطرح هذه الدراسة التساؤلات التالية :

التساؤل المحوري التالـي:

ـ هل لتدني الوضع الاقتصادي علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

ـ هل لفقدان المعيل خلال الحرب علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

ـ هل لتدهور المستوى المعيشي للأسر السورية (فقدان ثرواتهم خلال الحرب) علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

و قد وظفت في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال تطبيق الملاحظة والمقابلة التي أعدت لغرض جمع البيانات من العينة العشوائية القصدية ، ووظف المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر وتحليلها.

ويمكن حصر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الأتي:

أن التشرد المرأة اللاجئة السورية ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية. حيث شهدت هذه الظاهرة انتشارا كبيرا في المدن الحضرية، ومن بين أسباب وجود المرأة اللاجئة السورية في الشارع المستوى المعيشي المتدهور حيث معظم الأسر فقدت كل ما تملك في سوريا وعند لجوئها للجزائر لم تكن تملك شيء ما اثر على معظم الأسر السورية بعدما لم تجد عمل مناسب لإعالة أسرها مع افرز هذه الظاهرة على الرغم من المسعدات التي تتحصل عليها من طرف المحسنين إلا أنها لم توفر لهم السكن وتوفير كل متطلبات الحياة، ولتدني المستوى التعليمي للمرأة اللاجئة السورية كذلك علاقة بعدم حصولها على عمل وهذا ما جعلها تتشرد، الحالة الاجتماعية للمرأة اللاجئة السورية علاقة بتشردها فمعظم المتشردات كانت قد فقدن أزواجهن خلال الحرب في سوريا أو تزوجن عرفي برجال من الجزائر ثم تطلقن وهذا كله راجع لاختلاف العادات والتقاليد وعدم استيعاب المرأة اللاجئة السورية لعادات وتقاليد البلد المستقبل الجزائر، والأسباب كثيرة وعديدة.

تحديد المفاهيم: المرأة اللاجئة السورية، التشرد، الفقر ، البطالة

الإشكالية:

شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى تحولات و تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، وكان لهذه ال تغيرات الأثر الكبير للجوء المرأة اللاجئة السورية في الجزائر إلى الشارع، كل هذه المعطيات وأخرى تجعل من ظاهرة

تشرد المرأة اللاجئة السورية أمراً واجب إعطاؤه حقه من الأهمية وعليه تسعى هذه الدراسة للإجابة على: هل لتدني الوضع الاقتصادي علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

واستعملنا دليل المقابلة الذي يحتوي على أسئلة مفتوحة تفي بأغراض البحث توزعت على مجموعة من المحاور كل محور يتضمن مؤشرات هامة تعبر عن متغيرات الفرضيات وهي كالتالي :

ـ المحور الأول: يحتوي أسئلة تتعلق ببيانات خاصة حول المبحوثة كالسن، المستوى التعليمي، الحالة الصحية..الخ

ـ المحور الثاني: يتضمن أسئلة خاصة بفقدان المبحوثة للمعيل.

ـ المحور الثالث: يتضمن أسئلة خاصة بالمستوى المعيشي .

ـ المحور الرابع : يتضمن أسئلة عن التشرد.

(9)

الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية – سوريا نموذجاً

الاستاذ: علي بوكريطة والأستاذ: مساعدية إبراهيم – جامعة الجزائر.

مقدمة:

قد تدفع الظروف بالإنسان الى ان يتخذ خلال حياته قرارات هامة ومن بين اهم تلك القرارات، تغير محل او بلد اقامته، وقد يغير الانسان محل اقامته بشكل طوعي، أي انه يملك الحرية مع وجود الرغبة والارادة لغرض الانتقال من محل اقامته داخل بلده او الانتقال من بلده الى بلد اخر، وعند ذاك سيكون تركه لبلده قد تم بإرادته ووفق المصلحة التي يقدرها هو، مهما كانت الأسباب والدوافع التي تقف وراء ذلك فقد ـ المهاجر ـ يترك بلده لأسباب سياسية او اقتصادية او دينية او اجتماعية او لغرض التعليم والدراسة والزواج والعمل وغيرها من الاسباب.

أما اللاجئ فهو من يترك ويغادر بلده نتيجة لظروف قاهرة، كالحروب، وهو في ذلك ينشد الامان لهو ربما لأهله أيضاً، لما للحروب من أثار خطيرة ونتائج بالغة السوء فإنه مما لاشك فيه أن ما ينجم عنها من خسائر بشرية هو أخطرها على الإطلاق علماً أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين وإنما تمتد أيضاً لتشمل اللاجئين والمهّجرين والمطرودين من ديارهم والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في العالم، وتعتبر ظاهرة اللجوء أقدم الظواهر الانسانية في المجتمعات البشرية، فقد حفل التاريخ الانساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء. وهذه المجتمعات البشريّة استقبلت عبر العصور لاجئين هربوا من مجتمعاتهم الأصلية بسبب الخوف، والظلم والقتل والقهر. يفتشون عن ملاذ آمن أو عن لقمة عيشهم (سمّوا بالغرباء في بعض المجتمعات التي نبذتهم، وحللت سرقتهم، واستغلالهم، وقتلهم أحياناً)، لذلك فإن فكرة اللاجئين قديمة قدم الإنسانية. وفي عصرنا الحالي، لا يزال هذا المفهوم سائداً، بل أعطي مفهوماً خاصاً قانونياً، وذا

بعد إنسانيّ نتيجة تطوّر البشريّة بقوانينها ومفاهيمها حتى أصبحت مشكلة اللاجئين من مشكلات البشريّة الكبرى، تُعالج على الصعيد الدوليّ.

إذ يوجد حالياً ملايين اللاجئين حول العالم الهاربين من الظلم والقهر والحروب، يواجهون تقصير المجتمع الدوليّ، وتقصير دولهم الضائعة بين الالتزام الإنسانيّ والوقائع السياسيّة والميدانية على الأرض. هذه الإشكالية طرحت موضوع التضامن الدوليّ مع هؤلاء اللاجئين عن طريق إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين الإنسانية بواسطة الدول أو المنظمات الدوليّة لبلورة معاهدات دولية تضمن حمايتهم وإعادتهم إلى دولهمالأصلية.

ولهذا السبب تعد مشكلة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً حيث أن هناك أكثر من 35مليون إنسان لاجئ في العالم العربي اليوم يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن.

ولسوء الحظ فإن أخطر موجات اللاجئين كانت من نصيب منطقتنا العربية فبعد موجات اللجوء الفلسطيني المتعاقبة منذ عقود جاءت مأساة العراقيين الناجمة عن احتلال بلادهم وهو الاحتلال الذي نجم عنه ملايين اللاجئين عبر الحدود والنازحين داخلياً.

وها نحن اليوم نشهد لجوء أكثر من 12 مليون سوري في اتجاهات كثيرة نحو دول العالم، يعانون من نقص فادح في الإيواء والمعيشة على المستوى الدولي وخاصة في الدول العربية.

ولقد كان للمجتمع الدولي الأثر الكبير في إيجاد اليات قانونية من شأنها حماية هاته الفئة في المجتمع الدولي، فمن الاتفاقيات الدولية سواء المتخصصة او العامة الى دعم الدول ودفعهم الى تضمين قوانينهم الداخلية أو نظمهم القانونية، نصوص تهدف الى حماية اللاجئ داخلها سواء بنصوص عامة او خاصة، ومما لا شك فيه ان اللاجئ مهما كان جنسيته او انتمائه فحمايته امر انساني بعيد كل البعد عن التوترات والمفاهيم السياسية والمعتقدات الدينية ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفرت المواثيق الدولية الحماية للاجئين؟ وكيف يمكن للسوريين التمتع بها في ظل الاوضاع المزرية التي يعيشونها؟

وللإجابة على هاته الإشكالية قسمنا موضوعنا هذا إلى محورين كالآتي:

المحور الاول: مدلول اللجوء في القانون الدولي.

المطلب الاول : ماهية اللجوء.

المطلب الثاني : حقوق و واجبات اللاجئ.

المحور الثاني: المواثيق والآليات الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي.

المطلب الاول : المواثيق الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي

المطلب الثاني: الآليات الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي

الخاتمة وتشمل النتائج.

(10)

أزمة اللاجئين السوريين في تركيا – التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة

الدكتور: عبدالله حمادة أستاذ مشارك، جامعة حلب –كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء ونظم المعلومات

الملخص:

مع استمرار الهجمة الشرسة لقوات بشار والقوات الروسية والإيرانيين والميليشيات الشيعية على المدنيين في سورية تتزايد أعداد السوريين في تركيا حتى تجاوزت 2715000 شخص، ومع طول فترة إقامة السوريين والازدحام على مرافق الحياة في بعض المدن التركية، وظهرت الكثير من المشكلات لدى السوريين، لمعرفة هذه المشكلات قمنا بدراسة ميدانية لمئة أسرة سورية في غازي عنتاب وكيليس، ومن خلالها حددنا أهم المشكلات التي يعني منها السوريين في تركيا، وكانت كالتالي:

أ- مشكلات العمالة: عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جداً، عدم التسجيل بالتأمينات.

ب- مشكلات المستثمرون: إجراءات التراخيص المعقدة للاستثمارات التي يريدونها، عدم معرفتهم بالقوانين التركية الخاصة بالاستثمار، عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمشاريع التي يرغبون القيام بها.

ت- مشكلات السكن: آجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم كتابة عقود آجار في كثير من الحالات وفي حال كتابة العقود فهي تكتب باللغة التركية التي لا يعرفها المستأجر.

ث- مشكلات التعليم: عدم توفر المدارس الكافية للطلاب السوريين وبقاء أعداد كبيرة جداً خارج المدارس، عدم استيعاب الجامعات التركية إلا بضع مئات من الطلاب السوريين المستجدين، عدم السماع بترخيص أي جامعة خاصة بالطلاب السوريين أو استئجار أي جامعة تركية أو فرع لجامعة تركية ببعض التجاوزات للطلاب السوريين.

ج- مشكلات التوثيق: عدم إمكانية توثيق حالات الزواج والطلاق، وعدم توثيق حالات الولادة والوفيات وما يترتب عليها من مشكلات.

ح- مشكلات الصحة: عدم إمكانية التواصل مع الكادر الطبي في المشافي التركية بسبب عدم توفر اللغة التركية لدى جميع المرضى، عدم السماح للأطباء السوريين بممارسة المهنة إلا بإجراءات قاسية جداً، لم يسمح بافتتاح مشافي خاصة بالسوريين.

وقمنا بعض أهم سيناريوهات تجاوز هذه المشكلات التي يعاني منها السوريين في تركيا، كالتالي:

أ- بناء قاعد بيانات للسوريين المتواجدين في تركيا، لمعرفة اعدادهم وخبراتهم، ومجالات اهتمامهم، لنتمكن من خدمتهم.

ب- تسهيل إجراءات ترخيص مشاريع صناعية ومشاريع خدمية ومشاريع تجارية، لاستيعاب أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والمحافظة على رؤوس أموالهم، وبالتالي استيعاب أعداد كبيرة من العمال السوريين.

ت- إحداث المنطقة الحرة على الحدود السورية التركية لاستقطاب أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والأتراك، وتسهيل نقل البضائع إلى الداخل السوري، وأيضاً استيعاب أكبر عدد من العمال السوريين.

ث- السماح بإحداث جامعات سورية خاصة بالطلاب السوريين وبكافة الاختصاصات، حالياً في تركيا ويتم نقلها إلى الداخل السوري عندما تتوفر الظروف لذلك.

ج- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الولادة والوفيات وتوثيق حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك، للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات. وتوثيق حالات البيع والشراء للممتلكات المنقولة وغير المنقولة بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك.

ح- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بكوادر مشتركة تركية سورية، والسماح بتوظيف الكوادر الطبية السورية في المشافي التركية وخاصة تلك المشافي التي يرتادها السوريين.

خ- دمج السوريين في المجتمع التركي، عن طريق إقامة دورات تدريبية للشباب السوريين على كيفية التأقلم مع المجتمع التركي، وإقامة ندوات ثقافية مشتركة بين الاخوة الاتراك والسوريين، وتعريف السوريين بالعادات والتقاليد التركية والمحافظة عليها.

محور: اللاجئون السوريون والتعليم

(11)

اللاجئ السوري والتعليم الجامعي

الأستاذ الدكتور: باكير محمد علي – سورية – عميد كلية الآداب في جامعة الزَّهراء

وجد الشابُّ السوريُّ الراغبُ في التعليم نفسَه في غياهب المجهول بعيداً عن المؤسسات التعليمية التي طالها الدمارُ، وسكنها الخرابُ، وجثم الظلمُ على صدورها، لا يدري أين يتوجه؟ وماذا يفعل، محروماً من نور التعلم، ودفء المؤسسات التعليمية، وحنان الكتب، وصرير الأقلام، وانفعالات الامتحانات، وبهجة النتائج الدراسية، وسعادة التخرج.

ولما كانت الأمم لا يمكنها التقدمُ إلا بالعلم، والاهتداءُ إلى ذُرا الحضارة إلّا بنوره، وكان التعليمُ الجامعيُّ أحدَ محاور هذا المؤتمر الدولي الذي جعل موضوعَه الاهتمامَ باللاجئين السوريين في بلاد الغربة والشتات والضَّياع، ولما كنتُ أحد العاملين في التعليم الجامعي، وقع اختياري على الكتابة في هذا المجال.

وتتجلَّى أهميةُ البحث في رصده الواقع التعليمي الجامعي للاجئين السوريين في بلدان الاغتراب والشتات والضياع واللجوء والتشرد، وتحليله هذا الواقع، والوقوف على حقيقته، ولا سيما في تركيا التي حاولت جاهدة أن تقف إلى جانبهم، وتداوي جراحاتهم بقدر ما تستطيع إذ فتحت لهم المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، وفتحت أبواب بعض جامعاتها لبرامج التعليم باللغة العربية، ولكن هل هذا هو المأمول والهدف المنشود؟ وهل ما قُدِّم للاجئ السوري من خدمات تعليمية في تركيا كَفَتْه وروت ظمأه التعليمي الجامعي؟

وينشد البحث الوصول إلى الهدف الآتي:

- تقديم مقترحات وطروحات وحلول تلائم وضع اللاجئ السوري، وتُعِينه على التعليم الجامعي، وتجعل هذا التعليم من أولويات الشعب السوري اللاجئ إلى الخارج، والنازح في الداخل.

هيكل البحث (مخطط البحث):

1- تمهيد: يرصد التعليم ما قبل الجامعي للاجئين السوريين في تركيا الصديقة.

2- أهمية البحث.

3- رصد واقع التعليم الجامعي للاجئين السوريين في تركيا الصديقة.

4- تحليل هذا الواقع.

5- تحديد أشكال معاناة الطلاب السوريين اللاجئين في مرحلة التعليم الجامعي.

6- تحديد دور المؤسسات السورية العاملة على الأراضي التركية في هذا المجال.

7- مدى استفادة الطلاب السوريين اللاجئين من الخدمات التعليمية الجامعية التي قدمتها لهم تركيا الصديقة.

8- الحلول والمقترحات والطروحات.

(12)

تعليم اللاجئين والمهجّرين السورين بين الواقع والمأمول

الأستاذ الدكتور: محيي الدين بنانة – سورية

ملخص البحث:

سورية بلدنا الحبيب الغالي لقد تعرضت لأسوء وأبشع وأعنف إجرام عرفه التاريخ الإنساني القديم والحديث لا لشيء إلا لأن أبنائك طالبوا بنيل حريتهم من نظام الاستبداد. والقمع والوحشية الذي جثم على صدورهم لأكثر من أربع قرون.

إن استمرار الثورة السورية لأكثر من خمس سنوات، أدى إلى تدهور العملية التعليمية في المناطق السورية المحررة ،حيث يتواجد المهجّرين ، وفي دول الجوار حيث يتواجد اللاجئين.

ونحن في هذا البحث أردنا تسليط الضوء على واقع العملية التعليمية في المناطق السورية المحررة ، وفي دول الجوار من خلال تحديد المعاناة التي يتكبدها الطفل السوري ليحصل على أهم حق من حقوقه وهو التعليم ، فأمام تدمير الجزء الكبير من المدارس ، والقصف العشوائي المستمر بكل أنواع أسلحة النظام على الشعب ، والنقص الكبير الذي طال الكادر التعليمي أدى إلى توقف العملية التعليمية حسب المناطق ، ومع ذلك فإننا ركزنا في هذا البحث على أن الإنسان السوري بحبه وعشقه للتعليم قد استطاع أن يوجد البدائل ، ولو أنها غير كافية . إلا أنها سدت بعض الثغرات في مجال التعليم ، وذلك بمساعدة منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية وكذلك بمساعدة بعض الحكومات.

كما أن البحث ركز على أن تسرب الأعداد الهائلة من الطلاب السوريين خارج المدارس سيؤدي إما إلى التحاق هؤلاء الطلاب بالمنظمات الإرهابية ، أو جنوحهم باتجاه الانحراف الاجتماعي، ولذلك فإن هذا الجيل الضائع سيؤثر مستقبلاً بشكل كبير على اقتصاد البلد وعلى دول الجوار، مع العلم أن الكارثة التعليمية في سورية لم تطال طلاب المدارس فقط، إنما حتى التعليم الجامعي، حيث أن طلاب الجامعات شاركوا في الثورة، مما أدى إلى انقطاع بعضهم لفترات طويلة عن التعليم، وأيضاً الكادر الأكاديمي قد تأثر بشكل كبير، فمنهم من هاجر، ومنهم من شارك بالثورة وانقطع عن التدريس، وجزءاً لابأس به اضطرته الظروف للعمل بأعمال لا تليق بالأكاديمي. إن البحث لم يهمل التحديات والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية السورية سواء في الداخل، وفي دول الجوار، وكذلك الاقتراحات والحلول الحالية والمستقبلية لسورية المنشودة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة إن شاء الله.

(13)

الأكاديمي اللاجئ

الصيدلي: أيمن خسرف – سورية

تنقلتُ من ال2011 بين عدة دول منها اليمن والأردن ولبنان والسعودية واخيرا تركيا وعاينت وعانيت عن كثب وضع الاكاديمي السوري في كل هذه الدول وهذه المعاناة وأسبابها وكيف أثر الوضع السياسي وخلقياته والأزمات السابقة العراقية والفلسطينية عن طريقة فظة بالتعامل مع الأكاديمين السوريين أودت بهم في النهاية إلى الهجرة طلباً لإسقاط ماتعلموه في 25 عاماً على الأقل على أرض الواقع وخاصة بعد الخذلان الذي شاهدوه من حكومات الدول المضيفة وأيضاً من ادعى تمثيلهم في الخارج، سأسقط خلال بحثي الضوء على هذه النقطة وأذكر: كيف قامت كل دولة بالأشياء الإيجابية والسلبية للاكاديمي السوري، وسأحاول رصد الواقع ببيانات وإحصاءات واستبيانات سيتم جمعها من كل الدول من قبل أكاديمين، كما سأذكر نقاط مفيدة آنية لتلبية احتياجات الأكاديمي العلمي العلمية والنفسية والفكرية والمعيشية، وكذلك أشياء يمكن الاستفادة منها مستقبلاً لموجات اللجوء التي من دون شك كافة المعطيات تشير إلى كثرتها في البلاد العربية والإسلامية .

تأتي أهمية البحث بالدرجة الأولى انه مميز وفريد من نوعه فقد سلط الضوء على موضوع الاكاديميين السوريين اللاجئين في زمن ال250 مليون لاجئ حول العالم ، وللدول العربية والاسلامية الحصة الكبيرة لها ، خاصة ان العلم والمعرفة الضحية الصامتة في زمن الحروب.

1- وتوصلت إلى نتائج يزيد عن خمسة عشر نتيجة، منها: لقد كانت الدول الاوربية اكثر قدرة على استقطاب العقول المفكرة وكانت برامجها جاهزة لاستقبال هذه العقول وسد الثغرات الموجودة لديها .
2- لقد لوحظ تركيز العديد من المنظمات في اجراء الدورات التدريبية على مشروع (اسفير) وهو الميثاق الانساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الانسانية والذي لم يناقش ضمن صفحاته الموضوع التعليمي ولكنه اشار انه ترك هذه المهمة ل (الايني) أي شبكة التعليم في حالة الطوارئ والتي توفر العديد من المعلومات والهياكل الادارية للعملية التعليمية وطريقة اختيار المدرسين .

(14)

فرص التعليم العالي المتاحة أمام اللاجئين والنازحين السوريين والعراقيين: دراسة مقارنة

د.فكرت عادل ترزي مؤسس الكلية التقنية في كركوك – العراق

د. فلة جيلايلي – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3

المستخلص:

تأثر السكان المدنيون بشكل هائل بالحروب والويلات التي مر بها البلدان المتجاوران سوريا والعراق.
ففي العراق وبعد ويلات حرب 2003 ، جاءت ويلات الحرب الاهلية الطائفية سنة 2006-2007 وصولاً إلى احتلال مساحات شاسعة تقدر بثلث البلاد سنة 2014 .

أما في سوريا، فإن ما بدأ كثورة سلمية مطالبة بالحقوق والعدالة، تحولت إلى حرب أهلية دولية قاتلة ومدمرة.

كل هذا العنف والدمار أدى الى نزوح ولجوء ملايين السكان المدنيين في كلا البلدين فيما يعتبر اكبر موجة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية. وفيما كان النزوح في العراق اغلبه داخلي الى مناطق ومدن اخرى امنة نسبيا، فأن النزوح والهجرة في سوريا كان اغلبه الى الاقطار المجاورة مثل تركيا ولبنان والاردن والعراق. بالإضافة الى موجة النزوح والهجرة الجماعية الى اوروبا في الاشهر الماضية.

وبينما كان اندفاع المجتمع الدولي لتأمين الاحتياجات الاساسية للنازحين من مأوى ومأكل ومخيمات وصرف صحي، فأن التعليم عامة والتعليم العالي خاصة كان في اخر الاولويات والاهتمامات.

تسلط هذه الدراسة الضوء على التجربة العراقية الناجحة في استنباط اساليب جديدة لمواجهة متطلبات التعليم العالي للاجئين والنازحين مثل "العبور" و"الاستضافة" و"المواقع البديلة" وبيان مدى الاستفادة منها وامكانية تطبيقها على اللاجئين السوريين في ضوء الفرص المحدودة جدا المتوفرة لهم والتي لا تتجاوز الفرص القليلة المقدمة لهم من دول الجوار المضيفة والجهود المحدودة لمنظمات الامم المتحدة والمجتمع المدني وبعض الدول الغربية.

أهم التوصيات:

1 – ضرورة زيادة الاهتمام العربي أولا، عن طريق جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لإيجاد حلول جوهرية للطلبة السوريين النازحين واللاجئين ضمن مرحلة التعليم العالي.

2- يجب قيام تشكيلات المعارضة والمقاومة السورية المعترف بها دولياً بإيجاد خيمة وغطاء تستطيع من خلاله الجامعات السورية ممثلة بكوادرها وأساتذتها وطلبتها، التحرك والتفاوض وعقد اتفاقات ثنائية وإنشاء مواقع بديلة في الجامعات الموجودة بالدول المستضيفة، وهذا سيتيح استكمال الدراسة وفق نفس المناهج العلمية المعتمدة في الجامعات السورية وتجاوز حاجز اللغة كعائق أكاديمي، وفي هذا الصدد نقترح إنشاء مجلس التعليم العالي السوري التي ستقوم بمهام وزارة التعليم العالي في المهجر.

3- قيام هذه الهياكل التي ستنشأ بمنح الطلبة المنتشرين في أرجاء المعمورة بكتب التأييد والوثائق قدر الإمكان بعد التأكد المبدئي القائم على ما هو متوفر من سجلات ومعلومات ورقية أو الكترونية وعلى معرفة الأساتذة وشهادتهم بحق الطالب.

4- الاستفادة من التجربة العراقية وتطبيقاتها مثل الاستضافة والعبور واحتساب العام الدراسي سنة عدم رسوب وغيرها من التطبيقات التي أثبتت نجاحها.

(15)

جودة الحياة لدى عينة من الطلبة السوريين بجامعة تلمسان

(دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات)

د. ليلى حمناش – جامعة تلمسان – الجزائر

الملخص:

تعتبر جودة الحياة من التوجهات التي تلقى اهتماما كبيرا خلال العصر الحالي كون الفرد محور الدراسات الاجتماعية، فمن خلال فهمنا لسلوك الفرد و متطلباته ضمن الظروف الراهنة التي قد تؤثر على تكيف الفرد الشخصي و الاجتماعي و استثمار الفرص الايجابية . خاصة في ظل الاحداث الراهنة كالحروب و الازمات و ما لها من تأثير على مستوى جودة الحياة لدى الفرد.

حيث تهدف الدراسة الحالية الى الكشف عن مستوى جودة الحياة لدى عينة من الطلبة السوريين (اللاجئين) في جامعة تلمسان، حسب متغيرات التخصص ومتغير الجنس، ولبلوغ اهداف الدراسة سيتم تطبيق مقياس جودة الحياة المعرب من طرف "احمد حسين" لمنظمة الصحة العالمية، باستخدام المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة طرح تساؤلات الدراسة، وتتلخص تساؤلات الدراسة الحالية في:

- ما مستوى جودة الحياة لدى الطلبة من اللاجئين السوريين في جامعة تلسمان؟
- هل توجد فروق على مقياس جودة الحياة بين الذكور و الإناث من الطلبة اللاجئين السوريين الدارسين بجامعة تلمسان؟

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

- الدراسة الحالية تهتم بفئة الطلبة من اللاجئين السوريين بجامعة تلمسان بحيث تتأثر جودة الحياة لديهم تأثرا كبيرا بنظرة بعض أفراد المجتمع.
- عدم توصل الباحثة إلى أي دراسة جزائرية مرتبطة بالكشف عن جودة الحياة لدى الطلبة من اللاجئين السوريين.

أهداف الدراسة:

الكشف عن جودة الحياة لدى اللاجئين السوريين المتمدرسين بجامعة تلمسان و مدى تكيفهم مع الوضع الحالي من خلال إجراء مقابلات مع كل الطلبة اللاجئين السوريين بجامعة تلمسان.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء ما اسفرت عليه الدراسة و في حدود ما توصلت إليه الباحثة نوصي بما يلي:

- تعزيز الشعور بالانتماء لدى الطلبة اللاجئين عبر عقد ندوات و دورات و برامج الدعم النفسي من أجل الوصول بهم إلى أكبر قدر ممكن من تقدير الذات و التوافق الاجتماعي في البلد المضيف.

- يجب تسليط الضوء على جودة الحياة لدى اللاجئين و ربطها بمتغيرات أخرى لم يتم تناولها في الدراسات المقدمة.
- نوصي بإجراء دراسات كافية تهتم باحتياجات اللاجئين في الدول المستقبلة ما يساهم في توضيحها والسعي الى توفيرها من طرف الهيئات المخولة.
- معالجة أسباب الحالة التي وصل إليها اللاجئ السوري من حالة اغتراب نفسي و عدم رضا عن الحياة، ونختصر بعض هذه الأسباب في عدم حصول اللاجئ السوري على حق التنقل خارج البلد المستقبل بسهولة.
- نوصي بإجراء حملات توعوية حول حقيقة ممتهني التسول و تأثيرهم على المعاش النفسي للاجئين الأكراد. ففي ظل المقابلات الاستطلاعية توصلت الباحثة إلى أن الأكراد السوريين المقيمين بالجزائر حضوا بمعاملة أحسن قبل انتشار ظاهرة امتهان التسول من طرف أفراد يدعون أنهم ذوي أصول كردية.
- نوصي بسن قوانين دولية تصون الحياة النفسية للاجئين و أهالي ضحايا الحرب.

(16)

آليات الدعم النفسي والاجتماعي ودورها في تشكيل الهوية النفسية والاجتماعية لأطفال المهاجرين السوريين

د. بوصلب عبد الحكيم – أستاذ علوم التربية جامعة سطيف2– الجزائر

ملخص:

ما يعرف عن الحروب منذ القدم على أنها تأتي على الأخضر واليابس، حيث كانت تحول السادة والإشراف إلى عبيد وتسبى النساء ويحول الأطفال إلى غلمان، وبتطور المجتمعات يلاحظ توجه للبشرية كلها لسن قوانين تحمي المدنيين من ويلات الحروب والنزاعات العسكرية، وعلى رأسهم النساء والمسنين والأطفال هاته الفئة الأخيرة تعتبر الأكثر ضررا من أوضاع الحروب كونها تضر بالملاذ الأول لهؤلاء الأطفال ألا وهي الأسرة التي تعمل على توفير الحماية والأمان من جهة ومن جهة ثانية تتشكل ضمنها الهوية النفسية والاجتماعية ، هاته الهوية لا يمكن غرسها وتدعيمها لدى أطفال المهاجرين إلا من خلال تجميع شتات الأهالي و الأسر أو بالأحرى ما تبقى منهم ، وجعلهم يندمجون في المجتمعات التي هاجروا إليها وبهذا نكون قد قدمنا المساعدة الإنسانية لهؤلاء الأسر والأطفال بالخصوص، فيشعرون بالحماية والأمان فتتولد لديهم هوية غير مشوهة وغير مضطربة تكون انعكاساتها على المدى البعيد سواء كان ذلك على أنفسهم أو على المجتمع الذي يتواجدون به ، وبحسب هذا الطرح تظهر المدارس بمناهجها التي تدعو إلى الاندماج والتسامح بين الشعوب مع احترام خصوصية الأخر المتمثلة في هويته النفسية والاجتماعية ،من هذا المنطلق جاءت هاته الورقة لتسلط الضوء على آليات الدعم النفسي والاجتماعي في المساعدة على حماية الهوية النفسية والاجتماعية لأطفال المهاجرين السوريين.

محور: اللاجئون السوريون والوضع الصحي

(17)

اللاجئون السوريون والوضع الصحي

(الأردن– لبنان – العراق) كنموذج

د. جدو ولد محفوظ– جامعة نواكشوط – موريتانيا

ملخص البحث:

إن تطور العنف في سوريا في الآونة الأخيرة ، وتفشي الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية جراء الأزمة السورية ، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية ، انعكست آثارها بشكل مباشر على المواطن السوري ، مما دفع السكان إلى اللجوء وترك أماكنهم الأصلية .

ويعيش اللاجئون السوريون ظروف صعبة تفتقر إلى الحد الأدنى للعيش الإنساني ، فهم في وضع يمتاز بعدم الآمان ، إضافة إلى الخوف وعدم القدرة في الحصول على مستلزمات العيش في حده الأدنى ، بسبب انعدام جهة قادرة على التنظيم والمساعدة ، وإدارة أوضاع اللاجئين بشكل يتناسب مع حجم الكارثة.

وتشكل حركات اللاجئين كثيرا من المشكلات الاجتماعية الخطيرة أهمها : حالة التوتر ، انعدام الثقة ، عدم الاطمئنان، والقلق الاجتماعي ، وتزايد الأمراض الاجتماعية كالجريمة والعنف والسرقة والتشرد ، وأيضا مشكلة الأمراض النفسية الخطيرة على الفرد والمجتمع ، ثم تفشي الأمراض المعدية الوبائية.

الدراسة التي بين أيدينا تحمل عنوان: اللاجئون السوريون والوضع الصحي مع إعطاء نموذج من إحدى تجمعات اللاجئين السوريين في إحدى الدول ، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضع الصحي للاجئين السوريين وذلك من خلال التطرق لعدة عناصر منها :

– مقدمة

– معرفة أهم الأمراض المنتشرة بين صفوف اللاجئين سواء كانت معدية او غير معدية ، ووسائل العلاج من هذه الأمراض.

– مستوى الرعاية الصحية المقدمة للاجئين السوريين

– المستشفيات التي يتعالج فيها اللاجئون السوريون ومستوى خدماتهم

– البيئة الحضرية والصحية التي يقطن فيها اللاجئون السوريون ومعرفة مدى ملائمتها للعيش.

– إضافة إلى خاتمة وتوصيات.

(18)

واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بالجزائر – دراسة ميدانية بولاية جيجل–

من اعداد:د.ابراهيم بوالفلفل

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الميدانية الى التعرف على واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل ؟

والذي تنبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

ما مدى توفر الرعاية الصحية لأطفال اللاجئين السوريين بولاية جيجل؟

مامدى استفادة اللاجئين السوريين المسنين وذوي الأمراض المزمنة من الرعاية الصحية اللازمة بولاية جيجل ؟

ماهو واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين ذوي الاحتياجات الخاصة بولاية جيجل ؟

مامدى استفادة اللاجئين السوريين من العلاج المجاني بالمراكز الصحية والمستشفيات العمومية بولاية جيجل ؟

ما هو واقع تكفل الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني بالرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تعرية واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين في ولاية جيجل بغرض تحديد الاحتياجات الحقيقية واليومية للاجئين في شقها الصحي وإيصالها لمن يهمه الامر من المسئولين على القطاع الصحي بالولاية و كذا منظمات المجتمع المدني، من أجل تقديم يد المساعدة والتكفل بالاحتياجات الصحية للاجئين .

أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

التعرف على واقع الرعاية الصحية للاجئين بمختلف شرائحهم واختلاف احتياجاتهم.

التعرف على مدى الاستفادة من العلاج المجاني في المراكز الصحية العمومية بولاية جيجل

التعرف على مدى مساهمة المجتمع المدني في التكفل ببعض الاحتياجات الصحية للاجئين بولاية جيجل

الاجراءات المنهجية:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتقنية المقابلة الموجهة من اجل جمع المعطيات من المبحوثين المتمثلون في عينة من اللاجئين السوريين بولاية جيجل .

وسيتم عرض وتحليل المعطيات الميدانية ثم استخلاص النتائج وفي الاخير سنعرض توصيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية :اللجوء، اللاجئون السوريون، الرعاية الصحية.

(19)

قياس مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين المقيمين بالجزائر

(دراسة على عينة من اللاجئين المقيمين بمدينة تلمسان)

د. بكار سارة – جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر

ملخص البحث:

أحدثت التغيرات السياسية والحرب التي شهدتها سوريا في الآونة الأخيرة أثرا على السوريين وهددت استقرارهم وشعورهم بالأمان داخل بلدهم وهذا ما جعلهم يعمدون الى الهجرة واللجوء الى بلدان أكثر أمان تضمن استقرارهم وحياتهم، ولكن لذلك تبعات كثيرة فشعور الفرد بأنه يعيش بعيدا عن عائلته وبلده يزيد من شعوره بالقلق والخوف والغموض مما يحمله المستقبل لهم وهذا ما يؤدي لظهور العديد من الاضطرابات النفسية والصحية، ولهذا ارتأينا القيام بدراسة حول قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين في الجزائر وبالتحديد لدى عينة من اللاجئين المقيمين بمدينة تلمسان ، وقد انطلاقنا من طرح التساؤلات التالية:

1–ما مستوى قلق المستقبل لدى عينة من اللاجئين السوريين؟

2– هل توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج)

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لتناسبه مع موضوع الدراسة.

وللإجابة على التساؤلات التي تم طرحها قمنا باختيار عينة متكونة من 30 لاجئا سوريا تم تطبيق مقياس قلق المستقبل عليهم وهو من اعداد محمد عبد التواب محمد والسيد عبد العظيم (2005) ومن خلال تفريغ البيانات **تم التوصل الى النتائج التالية:**

1–يوجد مستوى مرتفع من قلق المستقبل لدى عينة الدراسة.

2–توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين.

(20)

قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بدولة الجزائر وبمدينة الوادي نموذجاً

الأستاذة: هند غدايفي والأستاذة مسعودة منتصر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي – الجزائر

ملخص المداخلة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بدولة الجزائر وبمدينة الوادي نمودجا، كما هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين و متغيري الجنس و المستوى التعليمي، أما عينة الدراسة فقد تكونت من 60 لاجئ و لاجئة ويمثلون نسبة 37.3 بالمائة تقريباً من مجتمع البحث الأصلي. استخرجت الباحثتان صدق أداة البحث عن طريق عينة من اللاجئين بلغت 30 لاجئ و لاجئة وكان معامل الثبات لأداة البحث 0.938 واستخدمت الباحثتان الوسائل الإحصائية المناسبة في تحليل

البيانات ومعالجتها إحصائيا، منها معامل الارتباط بيرسون و الاختبار التائي لعينة واحدة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط المتحقق و المتوسط النظري لمقياس قلق المستقبل ولصالح القيمة المتحققة، وهدا يعني أن مستوى قلق المستقبل لدى أفراد العينة بشكل عام عال.
2- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه دالة بين متغير الجنس لدى الاناث.
3- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه غير دالة بين متغير قلق المستقبل ومتغير المستوى التعليمي.

الاقتراحات:

- محاولة التخفيض من حدة قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بالجزائر عن طريق تطبيق برامج ارشادية و نفسية و خاصة لدى الإناث اللاتي اثبتن قلق عال.

محاولة إدماجهم في المجتمع بتوفير كل ما يلزم لدلك كالعمل و الدراسة مثلا.

الخلاصة:

فضلنا ان تكون خلاصتنا عبارة عن مجموعة من التوصيات و المتمثلة فيمايلي:

- محاولة التخفيض من حدة قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بالجزائر عن طريق تطبيق برامج ارشادية و نفسية و خاصة لدى الإناث اللاتي اثبتن قلق عال.
- محاولة إدماجهم في المجتمع بتوفير كل ما يلزم لدلك كالعمل و الدراسة مثلا.
- الاهتمام بمسالة الصحة النفسية وخاصة اضطراب القلق.
- توفير فرص للتوعية بمخاطر اضطرابات قلق المستقبل.

(21)

واقع الصحة النفسية لدى الاطفال اللاجئين السوريين

د. عريس نصر الدين – الجزائر

يعيش عالمنا الحالي ظاهرة تمثل اكبر المشاكل العالمية و الاجتماعية الشائكة و تنتشر بمدننا العربية في الآونة الأخيرة وتعرف هذه الظاهرة بمشكلة انتشار الاطفال اللاجئين السوريين بالشوارع قصد التسول لتلبية ابسط الحاجيات وهي الطعام، وقد رافق انتشار هذه الظاهرة تنامي الوعي البشري والاهتمام الدولي و العربي بحقوق الطفل، فأصبح من الاهمية بمكان التعرف على واقع الصحة النفسية لدى الاطفال اللاجئين السوريين و معرفة معاشهم النفسي من خلال التطرق لمختلف المشكلات النفسية التي تعاني منها هذه الفئة من المجتمع و معرفة مدى شيوعها بينهم، والتعرف على اهم الميكانيزمات الدفاعية النفسية التي يعتمدون عليها ، و التأكد مما اذا كانت المشكلات السلوكية والانفعالية بين الاطفال اللاجئين السوريين تختلف باختلاف مستواهم التعليمي.

ولتحقيق الغرض من هذا البحث تم اختيار عينة قصديه قوامها 50 طفلا ، 22 ذكور و 28 اناث، و كان الاختيار على اساس تواجد هؤلاء الاطفال في شوارع تلمسان بالجزائر . ومن اجل تحقيق اهداف البحث و الوصول الى نتائج موضوعية اعتمد الباحث على كل من المقابلة و الملاحظة و قائمة المقابلة التشخيصية لمحمد السيد عبد الرحمن.

ولمعالجة نتائج الدراسة استخدم الباحث مجموعة من الاساليب الاحصائية كالمتوسطات و الانحرافات المعيارية ، وحساب النسب المؤوية و مقياس ت لدراسة الفرق بين نسبتي عينتين مستقلتين ، وتحليل التباين احادي التصنيف باستخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية.

و تؤكد النتائج المتوصل اليها في مجملها، أن جذور مشكلات الصحة النفسية للأطفال اللاجئين السوريين تمتد إلى تحطيم بلادهم و هجرتهم منها وفقدان كل ما يمتلكون وخاصة الامن و المأوى .

كما تشير النتائج إلى أن الأغلبية من هؤلاء الاطفال يعانون من اضطرابات نفسية واضحة، وأن مشكلات اللااستقرار والمشكلات العلائقية والقلق تهيمن على جدول الابعاد العيادية لهؤلاء الأطفال، وأن من أهم الميكانيزمات الدفاعية التي يعتمد عليها أطفال اللاجئين السوريين للخفض من حدة التوتر والقلق لديهم هي الانكار والإسقاط.

وخلص البحث أنه لا يوجد فرق دال إحصائياً بين الاضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية لدى أطفال اللاجئين السوريين وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

(22)

الاغتراب النفسي وعلاقته بالتوافق النفسي لدى اللاجئين السوريين

الدكتورة: مها عبد المجيد العاني جامعة السلطان قابوس – مسقط – سلطنة عمان

والأستاذ: اسعد تقي العطار – المؤشر للدراسات والاستشارات – مسقط

حظي موضوع الاغتراب النفسي اهتماما كبيراً من قبل الباحثين في العلوم النفسية والتربوية لما له من أهمية في حياة الفرد ولكونه يمثل المحك لاستمتاع الفرد بصحة نفسية سليمة. أن تداخل موضوع الاغتراب مع الكثير من الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أضفى غموضاً على هذا المفهوم واختلافا من حيث تعريفه على وفق الجانب الذي يبحث فيه. استقطبت ظاهرة الاغتراب التي تؤثر في حياة الفرد والتي تترك اثأرا سلبية على صحته النفسية والفسيولوجية وعلى تطوره وأبداعه العديد من الباحثين وهذا ما تؤكده الدراسات التي تطرقت للكشف عن جوانب الاغتراب ومجالاته والسير بها قدما للبحث والتقصي.

ومن هنا يمكن القول بأن الاغتراب أصبح تعبيرا عن بؤس الأنسان وآلمه النفسي الذي يضفي عليه مشاعر القلق والإحباط وعدم التوافق مع الذات ومع المحيط، حتى أن الفرد في ظل هذا الوضع ينسلخ عن إنسانيته ومحتواه وينفصل عن أهداف وجوده بالشكل الذي تكون نمط علاقاته الاجتماعية من النوع الذي لا يحقق له السعادة والرخاء والطمأنينة وذلك لوجود مقاييس كثيرة متنوعة ومتناقضة تؤثر في سلوكية الفرد بشكل سلبي بحيث

تصبح هذه المقاييس في العلاقة مصدر للإحباط والشقاء وتمهد الطريق لإصابة الفرد بالأمراض النفسية نتيجة لعدم القدرة على التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي والشعور بالعزلة مما يدفع الفرد الى سلوك متناقض ومؤلم ربما يكون من ضمنها الانتحار.

وبناء على ما تقدم فأن دراسة ظاهرة الاغتراب النفسي لدى اللاجئ السوري وتحديدها والتعرف على تأثيراتها النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي له أهمية في تسليط الضوء على هذه العلاقة وفي مساعدة الباحثين والمعنيين بهذا الشأن للتعرف على مدلولات هذه العلاقة وكيفية تطوير أسسها بالشكل الذي يخدم نفسية اللاجئ وأمر يدخل بشكل مباشر في مساعدة الأفراد وخاصة في بلاد المهجر للتعامل مع محتوى هذا المفهوم ومسبباته كي يكونوا أكثر دراية به من أجل التمتع بصحة نفسية سليمة قدر المستطاع والعيش بحياة يصحبها التفاؤل والثقة بالنفس.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاطلاع على الادبيات السابقة. وتوصلت الدراسة في ضوء هذه النتائج الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات واليات تأهيل للاجئ السوري من أجل الوصول به الى الأهداف المنشودة.

(23)

أهمية التكفل النفسي باللاجئين السوريين في التخفيف من معاناتهم ومستوى الضغوط النفسية لديهم (دراسة عيادية اسرية بالمستشفى الجامعي لتلمسان)

د. فاطمة الزهراء حاج سليمان – جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر

إن مظاهر العنف والدمار في بلاد سوريا اليوم تعيش أحداث راكمت اثار نفسية عديدة متفاوتة الشدة والخطورة ما بين عيش الصدمة النفسية وإلى الاضطرابات الانفعالية المختلفة ،ونظرا لهذا التأثير الضاغط اصبح الكل يعيش الصدمة بمؤشرات و معطيات متفاوتة ، واثناء خبرتنا العيادية و من خلال تعاملنا مع بعض اللاجئين السوريين للجزائر بالمستشفى الجامعي لتلمسان (وحدة علم النفس) ،لاحظنا ان ظروف الحرب التي عاشوها في بلادهم سببت لهم اهتزاز الثقة بالنفس و بالآخرين ، وبسبب شعورهم بالخطر الذي يهدد حياتهم و الخوف و القلق المتزايد الذي يؤثر في سلوكهم ومزاجهم ،كل ذلك يجعلهم مؤهلين للعديد من ردود الافعال الحادة على الصعيد النفسي و الاجتماعي و الفيزيولوجي ،ليصبحوا بذلك ضحية للخوف الشديد و الكوابيس و الكآبة وغيرها من الاضطرابات الانفعالية ، مما يعطل عند هذه الفئة من اللاجئين السوريين كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد و في ظروف احسن ،وقد يمتد هذا التأثير لبقية حياتهم.

ومن هذا المنطلق وعن طريق هذه الملاحظات التي لفتت انتباهنا اثناء تعاملنا مع البعض من اللاجئين السوريين،كان من الضروري تقديم المساعدة و المساندة في اطار التكفل النفسي بهم.

ومن هنا انطلق البحث من دراسة عيادية تمثلت في (4) أسر من اللاجئين السوريين بالجزائر كانوا يترددون على وحدة علم النفس بالمستشفى الجامعي لتلمسان بغرض المتابعة النفسية ،حيث ارتكزت الدراسة على المنهج العيادي ومنهج تحليل المحتوى مع تطبيق بعض المقاييس و الاختبارات النفسية ، كمقياس تقدير الذات و مقياس

الضغوط النفسية وذلك بغرض معرفة مدى فعالية واهمية التكفل النفسي في التقليل من الضغوط النفسية ورفع الثقة بالنفس و بالآخرين لدى هؤلاء اللاجئين السوريين.

وتوصلت نتائج الدراسة في الأخير أنه فعلاً للتكفل النفسي اهمية و فعالية كبيرة لدى هذه الاسر مما ادى الى رفع الثقة بالنفس و بالآخرين لديهم ، كما قام بالخفض من مستوى الضرر و الضغوط و المعاناة النفسية لديهم.

وما يمكن أن نستنتجه في الأخير انه لهذا البحث أهمية كبرى لما قدمه من نتائج في اطار علمي محض ،حيث تمثلت نتائجه في تشخيص المعاناة النفسية للاجئين السوريين بالجزائر من جهة ومساعدتهم و مساندتهم في اطار التكفل النفسي الذي ينعكس ايجابا على كيفية تواصلهم مع الحياة بشكل جيد و في ظروف أحسن من جهة أخرى .

(24)

الأسرة كما يدركها الأبناء: (دراسة ميدانية لأبناء بعض الأسر السورية المقيمة في مدينة الريحانية – إنطاكيا – تركيا، وتجمع مخيمات أطمه – قاح في الشمال السوري)

الأخصائي النفسي: محمد السليمان

ملخص الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف والكشف عن طبيعة التواصل داخل الاسرة من وجهة نظر الأبناء، وتركز الدراسة على محاولة التعرف على آلية ادراك الأبناء لطبيعة العلاقات داخل اسرهم وفيما اذا كانوا راضين عن نمط التواصل داخل الاسرة من خلال وصفهم للوضع الاسري كما يدركوه بأنفسهم .

أهمية الدراسة :

إن اختيار هذا الموضوع كان نتاجا لممارستنا الميدانية والعيادية ، وملاحظة نوع من البرود الانفعالي لدى بعض الأطفال ومن أعمار مختلفة عندما نطلب منهم الحديث عن اسرهم و بالرغم من المحاولات والجلسات العلاجية المتخصصة التي أبدت نتائج إيجابية لدى بعض الأطفال من جهة و من جهة أخرى رغبة أفراد الأسرة وبخاصة الأم في مساعدة الطفل من خلال تساؤلاتهم حول أسباب لجوء الطفل إلى بعض السلوكيات الغير مقبولة .

ولاحظنا كذلك، خلال العمل مع هذا النوع من الأسر أن الخلافات بين أفراد الاسرة تؤدي إلى عدم الاتفاق والمشاركة في الالتزام بنصائح ومطالب المختصين. وهذا ما دفع بنا إلى محاولة توعية أفراد الأسرة حول أساليب التواصل الفعال مع الطفل، وكيفية التعامل مع الأطفال بشكل عام داخل الاسرة .

لاحظنا أيضاً أن الاضطرابات العلائقية بدأت تظهر بوصفها نتيجة لخلل في نمط التواصل السائد داخل الاسرة واشتراك أفرادها في مساعدة الطفل، فارتأينا إجراء هذه الدراسة . ومن ثم كانت هذه الخطوة بداية لطرح إشكالية هذا البحث ودراسة الموضوع بطريقة علمية كي يكون التدخل العلاجي مجديا وفعالا.

وانطلاقا من هذه الملاحظات تشكلت فكرتنا عن دراسة الأسر لمعرفة إلى أي مدى الأبناء راضون عن أنماط التواصل السائدة داخل اسرهم ونوعية العلاقات داخلها، وهذا لغرض مساعدة الأسر التي شكلت عينة الدراسة أولا ولفتح المجال مستقبلا من أجل تطبيق برامج علاجية للأسرة تكون متناسبة مع ثقافة الأسرة السورية ثانياً.

ومن خلال هذه الدراسة نقوم بتعريف الأسر بالمشكلات الأسرية التي تتعرض لها الاسرة وعلاقة هذه المشكلات بأنماط التواصل السائدة داخل الاسرة وكيفية الوقاية منها ومعالجتها ،كذلك التأكيد على أن أي أسرة من الأسر لا بد أن تمر ببعض المشكلات أو الازمات لكن هذا لا يعني الاستمرار بها أو تجاهلها بل لا بد من تداركها منذ بداية حدوثها والأسرة الصحية هي التي تستطيع الوقاية منها بتحسين اساليب التواصل مع أفراد الاسرة .

انطلقنا من إشكالية مفادها التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن للجو الأسري الذي يعيش داخله الطفل أن يؤثر على ادراكه للوضع الاسري السائد هذا من جهة، ومن جهة ثانية كيف يقيّم الأبناء الوضع الاسري في اسرهم في ظل اضطراباتها العلائقية. وعليه افترضنا بأن:

الاضطراب في العلاقات التواصلية داخل الأسرة يؤدي إلى تفسير سلبي للوضع الاسري من وجهة نظر الأبناء .

يوجد فرق بين الأبناء الذكور و الإناث في ادراك عملية التواصل داخل الاسرة .

المقترحات والتوصيات :

تقترح الدراسة وتوصي بإمكانية توظيف هذه النتائج في تصميم تدخلات العلاج والارشاد الاسري وبرامج التعليم النفسي المطبقة في المدارس ،وبحيث تستهدف هذه البرامج بشكل خاص نظام الاسرة المختلة وظيفياً ،وتوجه لكل من الابناء والاباء والامهات.

كما وتقترح بشكل خاص إمكانية إضافة وتناول مكون العلاقة مع الامهات ، وذلك في برامج الارشاد التدخلية مع المراهقين والشباب المعرضين للخطر أو الذين يظهرون مستويات مرتفعة من اعراض القلق ،مع التأكيد على توفير الحوافز للوالدين وخاصة الآباء لحثهم على المشاركة في تلك البرامج لضمان تزودّهم بالمهارات الداعمة لأدوارهم الأسرية وممارساتهم الوالدية.

هذا وتؤكد المحاولات التجريبية أن البرامج الموجهة للآباء وللمراهقين يمكن أن تكون فعّالة في تخفيف عوامل الخطر المرتبطة بالنظام الأسري المضطرب.

محور: اللاجئون السوريون والحياة الاجتماعية

(25)

وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر

الأستاذ الدكتور: عمار مساعدي – عميد كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

والدكتورة: فريدة بلفراق – جامعة باتنة – الجزائر

مقدمة:

لقد أوقعت الحرب الأهلية السورية منذ عام 2011 دمارا لم يسبق له مثيل في أي بلد من بلدان المنطقة، وحسب المحللين السياسيين و المهتمين الاقتصاديين، فإنه قد تم تدمير أكثر من 90% من الاقتصاد السوري بعدما صُنّفت المدن السورية في أسفل قائمة المدن من حيث المستوى المعيشي، فضلا عن مئات الآلاف من القتلى، كما أن النزوح أصاب ما يقارب نصف سكان البلاد، في حين أن أعداد كبيرة تتراوح من بين 5 أو 6 ملايين سوري تحولت إلى لاجئين.

و كما هو معلوم أن أغلبية المهجريين موزعين بين دول الجوار الثلاث، تركيا، لبنان والأردن، أما النزوح إلى أوروبا فتزايد منذ إعلان المستشارة الألمانية (انجيلا ميركيل) عن قرار الحكومة الألمانية منح اللجوء للسوريين، موازاة مع تعليق "دبلن" الأوروبية المتعلقة باللجوء، فتنظيمات دبلن لعام 2013 شددت على التعامل مع طالبي اللجوء.

فمنذ نشأة و تطبيق اتفاق شنغن المتعلق بفتح الحدود بين الدول الأوروبية المعنية و منذ تطبيق معاهدة ماسترخت، تم حصر فرص اللجوء ببلد واحد، وقد تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات شديدة من قبل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وأن الأمر له خلفيات سياسية و عرقية و أيديولوجية ، إلا أن المفوضية تنظر إلى الوضع بأنه أزمة لاجئين لا غير، دون اعتبارات أخرى، حيث وحسبها قدم أغلبهم من بلدان شهدت صراعات وحروب وأزمات، كالعراق، أفغنستان وسوريا طبعاً، التي تُحصي لوحدها 4 ملايين لاجئ موزعين على البلدان الحدودية، بل تعدت أعداد هائلة منهم نحو بلدان أخرى مثل الجزائر.

و من خلال هذه المعطيات يمكن دراسة هذا الموضع بطرح الاشكالية التالية:

إذا كان وضع اللاجئين السوريين في البلدان الأوروبية لازال مثار جدال و حيرة لدى تلك الدول، فما هي أوضاع السوريين النازحين إلى الجزائر؟ وما مدى اندماجهم في المجتمع الجزائري؟ وهل صنفتهم الدولة الجزائرية في خانة اللاجئين أم النازحين أم الضيوف؟ لأسباب سياسية و قانونية . و عليه ستتناول هذه المداخلة النقاط التالية:

1-مفهوم اللاجئ في القانون الدولي: تعريف اللاجئ ، وحقوق اللاجئ.

2- سياسات إدماج اللاجئين.

3-أوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر.

- خاتمة

(26)

ملمح التنشئة الاجتماعية للطفل اللاجئ

نظرة استشرافية – الطفل السوري أنموذجا–

الأستاذ الدكتور: جابر نصر الدين – مدير مخبر الدراسات النفسية و الاجتماعية– جامعة بسكرة/الجزائر.

ملخص المداخلة:

التنشئة الاجتماعية عملية حيوية ومستمرة في الحياة الفرد تستهدف إدماجه وتوافقه مع الوسط الذي يعيش فيه لتقوية انتمائه وارتباطه بوطنه ولضمان مردوده الاجتماعي في مناحي الحياة المختلفة، ومن شرطيات ذلك استتباب الأمن واستقرار البناء والأطر الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمدرسة ومؤسسات التنشئة الأخرى.

وفي ظل تعطل وظائف هذه المؤسسات لدواعي مختلفة يضعف أداؤها وفاعليتها، مما يصعب من مهمة الراشدين عموما في توجيه وضبط سلوكيات الأطفال وتطويعها بما يتماشى والمشروع المجتمعي الشامل.

وتزداد هذه الصعوبة مع حالة الأطفال اللاجئين نظرا للمنغصات والاكراهات المتعددة التي تطبع ظروف معيشة هذه الفئة الحساسة والهشة.

والورقة البحثية المقدمة في هذا المؤتمر الدولي هي محاولة علمية متواضعة تستشرف ملمح التنشئة الاجتماعية المرجوة للطفل السوري اللاجئ في ظل التجاذبات والصراعات السياسية والعسكرية المحلية والإقليمية و الدولية .

خطة الورقة البحثية:

*مقدمة عامة حول متغيرات الموضوع .

* تعريف التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها.

* أهمية التنشئة الاجتماعية ووظائفها في حياة الطفل السوري اللاجيء.

* مظاهر المعاناة السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية للاطفال السوريين اللاجئين.

* نظرة استشرافية لملمح التنشئة الاجتماعية للطفل اللاجئ السوري.

(27)

اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول

(اللاجئون السوريون والحياة الاجتماعية الخاصة بهم)

الدكتورة: صابرين حسين أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القصيم – السعودية

مقدمة:

تعتبر الدول العربية من أكثر الدول ذخرا بالثقافة والمواريث الاجتماعية بالعالم ، حيث أن الحياة الاجتماعية لها حضور كبير في حياة كل إنسان عربي ، فعلي الرغم من وجودعديد من التحديات إلا أن الحياة الإجتماعية والثقافة العربية لها طابع خاص ومميز لدي الدول.

فتعتبر دمشق من أقدم الدول العربية ، علما أنها لم تحظي بحظ وافر من الدراسات التاريخية فكانت الكتابة عنها قليلة.

فكان العرب قبل الاسلام يعرفوها معرفة جيدة وما أن لبث أن تم فتحها بالإسلام وإمتزج العرب بدمشق وهنا كانت العديد من المواريث الاجتماعية الخاصة بدمشق " سوريا "

ومن هنا نري أن اللاجئ السوري بكل تاريخه وعلاقاته ومواريثه الاجتماعية من أعياد ومناسبات زواج وطلاق يجد مشكلة في تأقلمه بالحياة الأجتماعية الجديدة فليس من السهل علي اللاجئين السوريين الربط بين حياتهم الاجتماعية الخاصة وبين بلد اللجوء التي بها حياة اجتماعية وثقافية مختلفة فمن هنا تكون الفجوة وتجيئ مشكلة الدراسة.

مشكلة البحث :

- هل يمكن أن يشكل الخاصة من اللاجئيين السوريين حياة إجتماعية خاصة بهم ؟
- هل يمكن للاجئيين السوريين أن يمارسون مناسباتهم الاجتماعية في بلد اللجوء بشكل طبيعي ؟
- هل تتأثر نظرة اللاجئيين السوريين للمستقبل لخضوعهم لحياة إجتماعية جديدة ووتتأثر شخصيتهم بالبيئة الإجتماعية أيضاً؟
- هل للثقافة الغريبة أثر علي عادات وتقاليد اللاجئيين السوريين من حيث الزواج والطلاق وممارسة المناسبات الخاصه بهم؟

هدف البحث:

- معرفة مدي تأقلم اللاجئ السوري مع إحتلاف العادات والموروثات الإجتماعية الجديدة عليه.

أهمية البحث:

تتمثل بتوفير بيانات ومعلومات تساعد صانعي القرار في الدول في تصميم وتنفيذ برامج خاصة باللاجئيين السوريين حتي يمكنهم التعايش في بلد اللجوء وحتي تساهم في تقديم الخدمات لهم أيضاً.

المنهج المستخدم:

سيتم إستخدام منهج دراسة الحالة علي عينة من الأسر السورية.

(28)

التغيرات العقدية والاجتماعية للاجئين السوريين في دول اللجوء ماليزيا أنموذجاً

الدكتور علاء الدين إسماعيل – جامعة السلطان أزلن شاه – ماليزيا

ملخص البحث:

اللجوء ظاهرة تعتري كثير من المجتمعات قديماً وحديثاً جراء الحروب أو المجاعات وقد زادت في السنوات العشر الأخيرة مع كثرة الحروب والنكبات ويترافق مع النزوح الكثير من الخسائر لمن نزح سواء في ماله أو نفسه أو ذويه ولكن في هذا البحث سنسلط الضوء على جانب آخر من جوانب النزوح ويمكن أن نقول إنه الجانب الإيجابي إذا

كان للمآسي بعض الإيجابيات وسنستعرض بعض التغيرات التي أصابت المجتمع السوري جراء النزوح إلى بلد بعيد عن سوريا مكاناً ومن النواحي الاجتماعية وسنستعرض فيه حالة الفرد السوري الدينية والاجتماعية والتعليمية قبل وبعد الثورة السورية مقررين ما أضافته حركة النزوح لفرد النازح وسيكون تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية أكثر من السلبية كما سيستعرض الباحث التغيرات التي طرأت على المجتمع الماليزي من ناحية الوعي الديني خاصة بعد الاطلاع على مأساة السوريين ومعرفة المسبب لها.

(29)

إدماج اللاجئين السوريين في تركيا ، دراسة لنظام الحماية المؤقتة (الضوابط و الامتيازات)

الدكتورة: نادية أيت عبد المالك – جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر

ملخص:

إن التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط عموما و سوريا بوجه خاص أدى إلى تزايد عدد اللاجئين وتدفقهم إلى دول الجوار كالأردن وتركيا، فهذه الأخيرة استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين السوريين في إطار سياسة الأبواب المفتوحة ، حيث عملت على تقديم المساعدات الإنسانية لهم في انتظار استقرار الأوضاع في سوريا، وبذلك تحولت مسألة اللاجئين السوريين من لجوء مؤقت إلى لجوء مفتوح الأجل مرتبط بتسوية الوضع في سوريا وحل الأزمة التي لازالت إلى يومنا.

وفي إطار تعامل تركيا مع أزمة اللاجئين التي أصبحت واقعا ملموسا في تركيا و من أجل الحفاظ على دورها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، فقد عملت السلطات التركية على إيجاد الأطر القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة ، و ما يهمنا هو توضيح التعامل التركي مع اللاجئين السوريين من المنظور القانوني و أطر الحماية القانونية التي وفرتها لهم و ذلك من خلال التعديلات التي أقرتها تركيا على قانون اللاجئين و أخذها بمبدأ الحماية المؤقتة و هو ما يمكن اعتباره بمثابة الحالة الاستثنائية و يجعلنا نتساءل عن مفهوم الحماية المؤقتة التي قررتها تركيا و الفرق بينها و بين الحماية الدولية و مقتضيات اللجوء إلى هذا النوع من الحماية (في إطار اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة للسوريين في تركيا) ، و مدى أهمية و نجاع هذه اللائحة و ضوابط استفادة اللاجئين السوريين منها

ثم مدى فعالية الحماية التي توفرها لهم و ما هي أهم الامتيازات التي يستفيد منها اللاجئين على جميع المستويات خاصة الاجتماعية منها و الاقتصادية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا إتباع الخطة التالية:

أولاً : التمييز بين نظام الحماية الدولية و المؤقتة.

ثانياً : ظروف لجوء تركيا إلى تطبيق نظام الحماية المؤقتة.

ثالثاً : مناقشة اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بتركيا.

رابعاً : ضوابط استفادة اللاجئين السوريين من الحماية المؤقتة.

خامساً : امتيازات تطبيق نظام الحماية المؤقتة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

(30)

حماية اللاجئين السوريين في تركيا المشاكل والحلول

الدكتور: نبيل العبيدي، والدكتور: اركان حميد جديع – جامعة الانبار– العراق.

المستخلص:

تعد مشكلة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً إذ يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية الأخرى. ونجمت ظاهرة اللجوء إلى تركيا بسبب الحرب التي نشأة في سوريا. إلا أن "سوريا" تعد من أكثر الدول العربية التي تأثّرت بتلك الثورات، ومازالت تعاني منها حتى الآن. حيث لم يقف ذلك عند كونه حراكاً شعبياً بل وصل الأمر إلى نشوب الحرب الداخلية "الأهلية" التي بدأت ولم تتوقف.

أهمية البحث: تأتي في ظل متغيرات دولية متسارعة، وخصوصا تفاقم عدد اللاجئين السورين في تركيا، وتأثيره بشكل كبير على كافة جوانب الحياة.

أهداف البحث: وجود حلول ملائمة تحفظ للاجئ السوري كرامته وإنسانيته ولا تعارض مع مصلحة تركيا.

هيكلية البحث: يتضمن مبحثين هما:

المبحث الأول: الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون

المطلب الأول: الحقوق المستمدة من كونهم أجانب

المطلب الثاني: الحقوق المُستمدة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

المطلب الثالث: حقوق اللاجئين المستمدة من اتفاقيات حقوق الإنسان

المبحث الثاني: مشكلة اللاجئين السوريين في الجمهورية التركية وطرق حلها

المطلب الأول: تفاقم مشاكل اللاجئين السوريين في تركيا

المطلب الثاني: إشكالية تمتع اللاجئين السوريين بالحقوق والخدمات الأساسية.

أهم التوصيات إلى السلطات التركية:

1– ضمان دخول الأراضي:

- في ضوء تفشي انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار النزاع في سوريا، يجب السماح لجميع المدنيين الذين يسعون إلى مغادرة سوريا بالدخول إلى تركيا عبر الحدود الرسمية، بغض النظر عما إذا كان لديهم جوازات سفر سارية المفعول أم لا، مع تلبية احتياجاتهم الطبية العاجلة.
- الإبقاء على فتح نقاط عبور حدودية كافية وذات مواقع ملائمة وآمنة وشرعية للاجئين السوريين الفارين من أتون النزاع.
- إصدار تعليمات واضحة إلى حرس الحدود مفادها أن أي استخدام للقوة يجب أن يتقيد بشكل صارم بالمعايير الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، ولاسيما شَرطيْ الضرورة والتناسب.

- تدريب أفراد الشرطة والجيش، بالإضافة إلى موظفي الدولة الآخرين الذين يعملون في المناطق الحدودية مع سوريا، للتأكد من أنهم يستطيعون تحديد جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية ومساعدتهم والسماح لهم بدخول تركيا.
- إجراء تحقيقات عاجلة ووافية ومستقلة ومحايدة في أنباء الانتهاكات التي تقع على الحدود، وضمان محاسبة الموظفين الأتراك الذين يتبين أنهم مسؤولون عن ارتكاب الانتهاكات أو إصدار الأوامر بارتكابها، وتمكين الضحايا وعائلاتهم من الحصول على إنصاف فعال.

2- ضمان الصفة القانونية

- التنفيذ التام لنظام الحماية المؤقتة الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2014؛ بالتشاور مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات المعنية باللاجئين ومنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في مجال حماية اللاجئين وتقديم الخدمات لهم.
- إطلاق حملات لنشر المعلومات في أوساط اللاجئين من سوريا فيما يتعلق بإجراءات التسجيل وأسبابه وفوائده.
- تزويد اللاجئين السوريين بمعلومات شاملة وبلغة يفهمونها حول كيفية المطالبة بالحقوق والاستحقاقات في وقت التسجيل.

(31)

تصورات المستقبل لدى الأسر السورية اللاجئة في الجزائر
(دراسة حالة عينة من الأسر الساكنة بولاية جيجل)

د. نبيل بويبية – جامعة 20 أوث 1955– سكيكدة – الجزائر

ملخص:

يحوز مصير العائلات السورية اللاجئة جراء الحرب الدائرة في سوريا اهتمام عديد المراكز ودوائر البحث العربية والغربية على حد سواء، وذلك بسبب الأبعاد الإنسانية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي نتجت عنها، وما يمكن أن يسببه سوء توجيه مسار هذه العائلات من آثار سلبية وخيمة سواء على المستوى الفردي، الأسري وحتى على مستوى الدول المستقبلة، وبهذا أضحت إشكالية مصير اللاجئين واحدة من القضايا الجوهرية في مختلف النقاشات الأكاديمية والاجتماعات الرسمية التي أجمعت على ضرورة ايجاد حلول ملائمة واستراتيجية لأوضاعهم.

فقد عرفت تدفقات اللاجئين السوريين منذ بداية الحرب تحركات عشوائية أحيانا، ومنظمة أحيانا أخرى سعيا لتحقيق أهداف تراوحت بين السعي للبقاء، الاندماج، والتغيير المستمر لمكان عيشها سعيا لبلوغ ظروف

حياة أفضل. واختلفت هذه التدفقات باختلاف ظروف المهاجرين واستراتيجياتهم المنتهجة، حيث عرفت الجزائر منذ بداية الأزمة لجوء أكثر من 24 ألف مواطنا سوريا على موجات متقطعة، أين أسهم سهولة الدخول، وتوافر عوامل مساعدة على الحياة (التغطية الصحية، السكن، العمل، تمدرس الأطفال، إمكانية بناء أسر، تشابه العادات والتقاليد) في الإقامة المؤقتة وتجديد هذه الاقامة بشكل مستمر. كما دفعت عوامل جذب أخرى في بلدان أوربية إلى مغادرة البلد بشكل شرعي أو غير شرعي، فضلا على تأثير المخالطات الاجتماعية التي تمت إقامتها فيما بينهم، ومع عائلات جزائرية في التفكير في الاستقرار لفترات زمنية مختلفة.

هذا ومع بداية عملية المفاوضات السياسية المباشرة بين النظام والمعارضة، وبداية التشدد في منح فرص اللجوء إلى بعض الدول الأوربية، فضلا عن اندماج هذه العائلات في المجتمع الجزائري، فقد أصبح موضوع مستقبل اللاجئين وأسرهم واحدا من المواضيع التي تشغل بال بعضهم، وأدى توافر هذه المعطيات مجتمعة وديناميا
تها إلى تبني استراتيجيات متباينة تبعا لأهداف وظروف كل عائلة.

لهذا تسعى دراستنا هذه إلى التعرف على مختلف تصورات المستقبل لدى اللاجئين السوريين في الجزائر والعوامل التي تحكمها، ورصد أهم المسارات التي انتهجوها منذ بداية الأزمة، فضلا عن نظرتهم لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم واندماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الجزائري.

(32)

حقوق اللاجئين السوريين دينياً وأخلاقياً

د. محمد إرغات – قسم علم نفس الأديان في جامعة أديامان

الأستاذ: سداد يلدرم – قسم الحديث في جامعة أديامان

الإسلام دين الحضارة التي وضعت مبادئ لجميع نواحي الحياة، وللدين والأخلاق وظيفتان أساسيتان في المجتمع وهما :

الوظيفة الأولى : توفير الأمن للوجود المادي للمجتمع.

الوظيفة الثانية : توفير الأمن للوجود المعنوي، ويمكن لنا أن نعبر عن هذا الوجود بمصطلح "الإيمان".

نجد في القران والسنة – وهما المرجعان الأساسيان للحضارة الاسلامية – الأمر بترابط المسلمين بعضهم ببعض وتراحمهم وتعاطفهم رغم اختلافهم في عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم وأعراقهم.

ونظراً إلى معلومات بينتها آفاد (رئاسة دائرة الكوارث وإدارة الطوارئ) أن عدد اللاجئين السوريين الذين لجأوا إلى الدولة التركية فارين من الحرب الداخلية وظلم النظام بلغ مليونين نسمة ابتداء من عام 2011 م في شهر مارس إلى يومنا هذا.

وهذه المعلومات نفسها تفيد أن 274.181 ألف نسمة من اللاجئين السوريين يعيشون في الملاجئ الموجودة في عشر محافظات مختلفة في تركيا، ومن هذه المحافظات التي فيها هذه الملاجئ محافظة آديامان.

طبعا السبب الرئيسي في ازدياد هذا الرقم بهذه الدرجة هو تطبيق الدولة التركية سياسة المعبر المفتوح دون النظر إلى أي عرق، أودين، أومذهب.

إن موقف الدولة التركية في سياستها الحامية للسوريين اللاجئين المظلومين يشكل نموذجا للمسئولية السياسية في تاريخ الحضارة الإسلامية.

فالدولة التركية بموقفها النبيل هذا أعطت اللاجئين المظلومين أولاً جميع حقوقهم في المعيشة، ثم توجهت ثانياً بالرفق والتعاطف إلى إسعافهم في جميع احتياجاتهم، مما يسهم في تخفيف معاناتهم، وجبر كسرهم.

ومما سبق كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تحديد المسؤولية الدينية، والأخلاقية في إزالة جميع مشكلات السوريين اللاجئين أو التقليل منها.

وقد جعلنا هذا البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة، وهي كما يلي :

المبحث الأول: مشكلة استخدام اللاجئين السوريين بثمن بخس.

المبحث الثاني: قبول اللاجئات القاصرات السوريات بالزواج من كهول الرجال.

المبحث الثالث: استخدام أطفال اللاجئين السوريين، وإجبارهم على التسول.

الخاتمة.

(33)

الحالة المدنية للاجئين السوريين – الزواج والولادات– في مدينة باتنة بالشرق الجزائري

د: صباح براهمي – جامعة باتنة – الجزائر

أهمية البحث

رغم الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي يعيشها اللاجئين السوريين في المجتمع الجزائري (24 ألف لاجئ 2015) إلا أن ذلك لم يمنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية عن طريق الزواج فيما بينهم وإنجاب الأطفال، فخلال مدة ثلاث سنوات اللجوء تم إنجاب ثلاث أطفال، خاصة وأن الأسر السورية رفضت التوجه إلى مراكز الهلال الأحمر الجزائري وتفترش الحدائق العامة والأرصفة كمساكن لها بعد أن نفذت منها الأموال التي كانوا يستأجرون بها المنازل والغرف في الفنادق، وبعضهم امتهن التسول لتلبية احتياجات أطفالهم، فأي وضع أسري يعيشه اللاجئون الذين تزوجوا في الجزائر؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على:

- الخصائص السوسيوديموغرافية للاجئين السوريين الذين تزوجوا في الجزائر.

- الأسباب الكامنة لزواجهم غير طلب الاستقرار النفسي وإنجاب الأطفال.
- مراسيم زواج السوريين اللاجئون من بعضهم وهل تم عرفيا أ توثيق الزواج رسميا.
- كيفية تسجيل الأطفال الذين ولدوا في الجزائر.

هيكلية البحث: تنقسم الدراسة إلى:

جانب نظري: يتضمن الأدبيات النظرية حول الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها السوريون في بلدهم الأصلي قبل الحراك الاجتماعي وتغير تلك الظروف خاصة ما يتعلق بالزواج وإنجاب الأطفال.

جانب ميداني: يتضمن إجراء دراسة ميدانية كيفية مع بعض حالات زواج السوريين في مدينة باتنة بالشرق الجزائري خاصة الذين أنجبوا أطفالاً.

(34)

اللاجئون السوريون: بين واقع القرارات وواقع الحال.

د. عبدالحليم عبدالله – جامعة آرتوقلو/تركيا

خلال السنوات الخمس السابقة، تقطّعت سبل الحياة بكثير من السوريين، ليس فقط من بقي منهم في الداخل، بل أيضاً الملايين الذين هربوا إلى دول مجاورة أو بعيدة، بحثاً عن الأمان، وهذه المأساة لا تخفى على أحد.
ومما لا شكَّ فيه أن الحكومة التركية احتضنت القسط الأكبر من اللاجئين السوريين، وأنَّ القسط الأكبر من هذا المجموع البشري يعيش في ولايات الشريط الحدودي القريبة من الحدود السورية، وهم يعيشون حالة مؤقتة بانتظار الفرج، وعلى أمل العودة إلى بلادهم، لكن هذه الحالة المؤقتة طالت أكثر من المتوقَّع وتخللها أخطاء، وطفتْ على السطح، ثم تطوَّرت إلى مشكلات مع الشعب التركي المضيف.

وتشير إحصاءات سابقة إلى أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا يصل إلى ما يزيد على مليونين، ما بين لاجئٍ ومقيم، وتبلغ نسبة اللاجئين السوريين من الرجال نحو 49.8%، ومن النساء نحو 50.2.% ويبلغ عددُ للاجئين السوريين المقيّدين رسمياً واللاجئين في مرحلة القيد داخل تركيا، نحو مليون و667 ألف و636 سوري، علماً أنَّ هذا العدد مرشَّح للازدياد كلَّ يوم.
ويبلغ أعداد السوريين داخل المخيمات التركية نحو 224 ألف و453. وعن أعداد السوريين المقيّدين رسمياً خارج المخيّمات، فتصل أعدادهم إلى نحو 443 ألف و183 سوري.
وبشكل آخر: فقد أصبح عدد سكان السوريين في تركيا يشكّل 3.5% من عدد الشعب التركي.
ويتوزع العدد بشكلٍ رئيس في الولايات الحدودية وإستنبول، وباقي الولايات بنسب قليلة، ومما لا شكَّ فيه أنَّ هذا العدد الكبير الذي يعيش حالة مؤقتة بانتظار الفرج، ، وعلى أمل العودة إلى بلادهم، لكن هذه الحالة المؤقتة

طالت أكثر من المتوقَّع وتخللها أخطاء، وطفتْ على السطح، ثم تطوَّرت إلى مشكلات مع الشعب التركي المضيف، وشكّلت تحديا حقيقيا أمام الشعبين التركي والسوري والحكومة التركية أيضا.
وقد قامت الحكومة التركية مشكورة بالكثير للاجئين السوريين، وذللت الكثير من الصعوبات التي تواجه اللاجئين في تركيا، ومن ذلك إصدار تصاريح عمل وتحديد حدّا أدنى للأجور، وتأمين الطبابة والصحة، والتعليم في بعض المناطق .. إلخ، ربَّما بحدود ما رصدت الحكومة من مشكلات، لكنَّ كلَّ ما قامت به الحكومة لم يُنهِ معاناة السوريين؛ إذ يوجد مشكلات أخرى لم يتم الانتباه إليها حتى الآن، وفي هذا البحث نلقي الضوء على بعض المشكلات التي تؤَرِّق الكثيرين.

وعندما بدأت بهذا البحث ذهبتُ إلى مديرية الهجرة وقابلت الموظف المسؤول، وأخبرته أنني بصدد البحث في مشكلات اللاجئين الإدارية، فأخبرني أنه لا يوجد مشكلات على الإطلاق... إلا مشكلة جواز السفر، والحقيقة أنَّ مشكلة جواز السفر، مثل مشكلة مرض السكري، الذي يختبئ خلفه كل من: عدم تخثُّر الدم، والضغط ، وضعف البصر، وأمراض الكلى التي تتطوَّر حتى تصل إلى حدِّ الفشل الكلوي، وتورُّم الأطراف، وتصلُّب الشرايين، ونوبات القلب.

(35)

الـزواج باللاجئـات بين ضغط الحـاجة .. ومقـاصد الشـريعة

د: عمـاد حمـدي إبراهيم – كلية الآداب– جامعة سوهاج – مصر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فمن الآثار الكارثية التي خَّلفها الصراع الدائر في الأراضي السورية؛ إجبار الملايين منهم على الفرار خارج البلاد؛ هرباً من وطأة القتال، وسعياً لإيجاد المأوى والملاذ الآمن.. وقد صاحبت اللاجئين السوريين أينما حلوا أو ارتحلوا ظاهرة اجتماعية غريبة وهي؛ انتشار حالات الزواج باللاجئات السوريات، لاسيما القاصرات منهن! ليس هذا فحسب بل إن القضية تأخذ بعداً آخر حين يحاول البعض صبغ القضية بصبغة دينية محاولاً إصدار الفتاوى التي تجعل الزواج باللاجئات أمراً واجباً لسترهن، وهو ما عرف بـ "زواج السترة".

مما أثار إشكالية فقهية تحتاج إلى الدراسة والبحث، وقضية تستدعي الاهتمام، فقد انقسم الناس حول هذا الأمر إلى رافضٍ له رفضاً تاما، وإلى مؤيدٍ يذهب به إلى حد الوجوب الذي هو من أعلى مراتب الحكم الشرعي التكليفي.

ولعل مما دفعني للبحث في هذه النازلة؛ هذا اللغط الدائر حول هذه القضية دون تصدي أحد من علماء الأمة العالمين العاملين الذين تتوافر فيهم أهلية الفتوى والممسكين بأدوات الاجتهاد، أو حتى من المؤسسات العلمية المنوطة بالفتوى كالمجامع الفقهية، لإصدار فتوي واضحة منضبطة مدعومة بالأدلة والبراهين... فلا تجد في

الصحف ووسائل الإعلام عند التعرض لهذا الموضوع إلا عبارة: وقد أفتي بعض أئمة المساجد بوجوب الزواج من اللاجئات لسترهن.

أهداف البحث:

- محاولة جمع واستقصاء الآراء الواردة في هذه النازلة، ودراستها وتحليلها، في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وصولاً إلى أقرب هذه الآراء من روح الشريعة الإسلامية.
- محاولة تسليط الضوء على بعض ما يتعرض له أبناء وبنات الشعب السوري، من ضغوط ومعاناة في مواطن اللجوء – وبشكل دقيق من بعض ذوي النفوس الضعيفة – ومحاولاتٍ رخيصة لابتزازهم، واستغلالٍ بغيض لسوء أحوالهم.
- المساهمة في وضع حد لهذا اللغط الدائر حول هذه القضية بشكل خاص، ولهذه الحالة من التسيب في الفتوى بشكل عام، حتى في أخطر الأمور وأشدها حاجة إلى الاحتياط الفقهي ألا وهي؛ أمور الفروج.

عناصر البحث:

وفي هذا البحث محاولة لمعالجة هذه القضية من خلال العناصر التالية:

- مقدمة .
- تمهيد: عن مفهوم اللجوء وأحـــوال اللاجئين.
- المبحث الأول: أهداف ومقاصد النكاح في الشريعة الإسلامية.
- المبحث الثاني: الاتجاهات الفقهية حول هذه القضية.

الخاتمة.

(36)

اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ... معادلة الفرص والتحديات

د. فارس لونيس– جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف– قسم العلوم السياسية– الجزائر

مقدمة:

تحدد الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة قدرتها على تبني نهج إدماج مكوناتها المختلفة بواسطة عمليات سياسية وبرامج اقتصادية تبتدعها الدولة، فكلما اتسعت عمليات الإدماج بمستوييها السياسي والاقتصادي، وشملت في ذلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلة ضمن أطر قانونية لا شخصانية فيها واضحة المعالم، استطاعت الدولة تجاوز إحدى معضلات استقرارها، وربما قدرتها على الاستمرار والتكيف وبالتالي الهدف الرئيسي من وراء إدماج اللاجئين يبقى الحفاظ النوعي على الاستقرار الذي تعيشه ألمانيا من كل الجوانب، وهو ما تعمل عليه السلطة في أي على تحقيقه من خلال جملة القوانين التي تصب في خانة الاهتمام باللاجئين ، وكذلك من خلال الخطابات

الدورية للسياسيين والموجهة لهم بغرض احتوائهم والتأثير في نفسيتهم بالإيجاب، والنقطة الرئيسة التي ستساعد الدول على تحقيق الاستقرار هي دمج اللاجئين في المصانع والشركات الاقتصادية.

وفي الوقت الذي كانت سوريا تعاني أعلنت ألمانيا الاتحادية ممثلة في وزارة خارجيتها وبالتعاون مع المفوضية الأممية عن برنامج القبول الإنساني humanitarian admission programme إلى توفير الحماية والقبول ب 5000 لاجئ سوري، وحسب وزارة الداخلية الألمانية حددت المقبولين كالآتي:

- اللاجئين السورين أصحاب الاحتياجات الانسانية القاهرة.
- اللاجئين السوريين ممن لهم علاقات والتواصل مع ألمانيا.
- اللاجئين السوررين أصحاب الكفاءات والقدرات. لتحذو حذوها العديد من الدول فيما بعد، بالمقابل رفض دول أخرى فكرة استقبال اللاجئين السوريين.

هذا الإجراء وأخرى أدى إلى تدفق عدد هائل من اللاجئين السوريين إلى ألمانيا، بالرغم من الاختلاف الثقافي بين المجتمعين، اختلاف يحتاج إلى جملة من الإجراءات والسياسات حتى تتمكن ألمانيا من احتواء هؤلاء وفق معادلة " مارس حقوقك والتزم بواجباتك"، وعلى هذا يطرح الاشكال التالي:

كيف ستتمكن ألمانيا من إدماج اللاجئين السوريين؟

وهو ما سيتم التفصيل فيه بالإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي الآليات التي تعمل ألمانيا عليها من أجل احتواء اللاجئين السوريين؟
- وهل سيقبل اللاجئ السوري بالانصهار في ثقافة المجتمع الألماني؟

إن اللاجئين السوريين الذين قدمت لهم ألمانيا كل هذه الامتيازات لا أعتقد أنهم سيتخلون عن ثقافتهم وهويتهم وذلك يرجع لنوع وطبيعه هذا اللاجئ الذي قدمت له كل هذه الامتيازات فألمانيا كانت سياستها انتقائية مستهدفة أصحاب المستوى الثقافي والتعليمي الجيد خاصة اصحاب التخصصات المهمة لذلك ستكون علاقة مصلحيه بالأساس (عكس فرنسا التي غالباً ما تكون لانتقائيتها معيار ثقافي) وألمانيا من الدول الأوروبية القليلة التي ظل المهاجر فيها متمسكاً بثقافته فهي دولة تقدس العمل بغض النظر عن خلفية العامل أضف لذلك لقد أثبتت التجارب التاريخية أن أغلب المهاجرين من منطقة الشام ككل ضلوا محافظين عن هويتهم رغم مرور زمن طويل وكان للبنان في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته مثال على ذلك والفلسطينيين كذلك وهذا يرجع بالأساس لطبيعة الفرد الشامي معروف أنه يتشبث بثقافته.

(37)

تكيف الأسر السورية المهاجرة بتأثير الصراع المسلح

(دراسة حالة مجموعة من الأسر المقيمة بولاية جيجل، الجزائر)

الدكتور: كعواش رؤوف، والدكتور: بوغرزة رضا – جامعة جيجل. الجزائر

مقدمة:

تعرف الجزائر خلال الأربع سنوات الأخيرة لجوء أعداد كبيرة من المهاجرين السوريين بشكل شرعي وغير شرعي الى أراضيها عبر مختلف المداخل الجوية والبرية للبلاد، حيث استقبلت التدفقات البشرية الغير مسبوقة من الاخوة السوريين بشكل فردي وجماعي لعديد الأفراد والعائلات السورية الفارة من الصراع المسلح الدائر في بلادها مند بدايته قبل قرابة الأربعة سنوات. وقد أقرت وزارة التضامن بأنها " تأخذ على عاتقها التكفل بالوافدين السوريين منذ سنة 2012 بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري، والدين بلغ عددهم 12الف مهاجراً، ودلك في السنوات القليلة الأولى.

فمنذ عام 2010 و بداية عام 2011 م بدأت أعداد كبيرة من اللاجئين بدخول الأراضي الجزائرية، فالإخوة السوريون استفادوا من عدم وجود التأشيرة، الأمر الذي سهل عليهم الهجرة والاستقرار بالجزائر والانصهار في المجتمع الجزائري، خاصة ميسوري الحال الذين استثمروا في التجارة.

هدا وقد اسهمت عدة عوامل في جعل الجزائر وجهة للهجرة السورية، حيث تعد الجزائر من البلدان العربية القلائل التي تسمح بدخول السوريين الى أراضيها بدون تأشيرة دخول، كما أسهم الاستقرار السياسي والأمني الدي تعيشه البلاد في جعلها وجهة آمنة ومفظلة لدى عدد كبير من العائلات السورية، هدا فضلا عن توافر ظروف أمنية واقتصادية تسمح بالحياة الكريمة ووجود شبكة علاقات قرابة بين عديد العائلات الجزائرية والسورية، وأيضا فيما بين العائلات السورية المهاجرة ودويها الدين التحقوا بهم بعد فترة زمنية من استقرارهم بالجزائر. غير أن القرب من أوروبا و امكانية العبور اليها كان أيضا عاملا مهما في دفع المهاجرين الى التفكير في القدوم الى الجزائر واتخادها كنقطة عبور نحو الضفة الأخرى من المتوسط.

وقد بينت وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة في تصريح حديث بأنّ " الجزائر استقبلت 24 ألف لاجئ سوري منذ توتّر الأوضاع بسوريا، حيث تشير الأرقام المسجلة الى أن الجزائر الدولة الوحيدة في شمال افريقيا التي استقبلت هدا العدد من اللاجئين السوريين"، يتركزون في 22 مدينة جزائرية، إلا أن الغالبية العظمي منهم موجودة في مدن كبرى مثل عنابة في الشرق، وهران في غرب البلاد والعاصمة الجزائر في الوسط.

انطلاقا من هدا الواقع وسعيا لبلوغ اهداف الدراسة المتوخاة، فقد انطلقنا من تساؤل رئيسي هو:

ما هو واقع تكيف الأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟.

وللاجابة على هدا التساؤل الرئيسي، تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟

2- ما هي آليات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي التي انتهجتها الأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟

3- ما هي آثار الاندماج الأسر السورية اللاجئة في الجزائر على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية؟

4- ما مدى نجاعة تدخلات الدولة في التكفل بالأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا الراهنة الى تحقيق الأهداف التالية

1- محاولة التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر السورية اللاجئة في الجزائر
2- محاولة التعرف على آليات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي التي انتهجتها الأسر السورية اللاجئة في الجزائر.
3- محاولة التعرف على آثار اندماج الأسر السورية اللاجئة في الجزائر على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.
4- محاولة التعرف على مدى نجاعة تدخلات الدولة في التكفل بالأسر السورية اللاجئة في الجزائر.

(38)

جودة الحياة والمعاش النفسي للاجئين السوريين

د: لبنى بلفيلالي – جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر

ملخص الدراسة:

بما أن الجودة انعكاس للمستوى المعيشي والنفسي ونوعيته،فقد هدفت الدراسة إلى معرفة وقياس طبيعة المعاش النفسي وجودة الحياة لدى اللاجئ السوري، وكذلك معرفة درجات الجودة والفروق بين الجنسين في مستوى الجودة والكشف عن المعاش النفسي من صراع نفسي وحساسية نفسية وقلق عام واكتئاب. وقد أشارت النتائج المتوصل إليها من خلال إتباع المنهج الوصفي والأساليب الإحصائية المتبعة في التحليل إلى وجود مستوى جودة منخفض في أبعاد ومرتفع في أبعاد أخرى،كما أبثت الدراسة عن عدم وجود فروق بين الجنسين في مستوى الجودة.وأخيرا كشفنا عن وجود صراع نفسي وحساسية زائدة مع ظهور بوادر اكتئاب.

وتكمن أهمية الدراسة الحالية في محاولة معرفة مستوى جودة الحياة لدى أفراد العينة.

-قلة الأبحاث والدراسات العلمية التي تخص الموضوع .

-محاولة معرفة طبيعة المعاش النفسي لدى أفراد العينة.

-الازدياد الكثير لهده الفئة في الآونة الأخيرة نظرا للظروف التي تعيشها بلدانهم.

(39)

دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة تسول اللاجئين السوريين في الجزائر

د. وسيلة بلحاج – جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر

ملخص المداخلة:

ظاهرة انتشرت بكثرة ، في الطرقات ،الشوارع، المساجد ، الأماكن العمومية ، في كل زاوية أصبحنا ننظر اليها إلا ونجد ظاهرة تسول اللاجئين السوريين قد طفت في المدن الجزائرية الى الواجهة، فمن القلق و اليأس، من شر الحرب إلى عذاب التسول المتبوع أحيانا بالاهانة، هي دراما تعيشها العائلات السوريات، يفترشون قطع من الكرتون يمدون أيديهم أعطوهم أو منعوهم، هي حرب دامية و قصف جنوني جعاهم يلجأون الى الجزائر في مأساة تنتظرهم

بين حدائق و فنادق متواضعة لمن له القدرة عليها، الظاهرة داع صيتها في الحديث العام مستفسرين حول الانتشار الرهيب لها.

كما لا يمكن إهمال الجانب النسوي وعن سبب وجودهن قادمات من سوريا ودمشق بلد الأمومة متسائلين عن الوضعية التي آلت إليهن معانتهن التي تخدش كرامة المرأة العربية المسلمة والكرامة الإنسانية نتيجة بركة الربيع العربي على حد قول الغرب.

فهل امتهانهم للتسول غاية للعيش و الصراع من اجل البقاء أم الأمر غير ذالك؟ و هل هناك منظمات خاصة تقف وراء هؤلاء السوريين ترسم طرق و سياسات تهدف الى استغلالهم ؟

أو من أجل تحقيق الأمن والوصاية لهم ؟

خطة البحث :

1. مفهوم التسول ونبذة تاريخية عنه .
2. اهم دوافع وأسباب تسول اللاجئين.
3. الدراسة الميدانية " تحديد الخصائص العامة ، الاجتماعية الاقتصادية ...الخ .
4. تحليل معطيات الدراسة
5. وتحديد الاستنتاجات

فالخاتمة.

(40)

موقف الولايات المتحدة من مسألة اللاجئين السوريين

الأستاذ الدكتور ابراهيم سعيد البيضاني – العراق

الأستاذ الدكتورة ناهدة حسين علي

تعد مسالة اللاجئين السوريين من النتائج الكبيرة والخطيرة التي افرزتها الازمة السورية ، وتقدر أرقام اللاجئين الفارين من سوريا حتى اذار 2014 بحوالي ستة ملايين، ما بين لاجئ ونازح يعانون ظروفًا إنسانية غاية في الصعوبة، فضلا عن ذلك تعاني الدول المستقبلة لهم ضغوطًا هائلة ، نتيجة الصعوبة في لاستيعاب هذه الأعداد الضخمة، ما جعل ذلك يمثل ضغطًا على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها تلك الدول للاجئين. وقد تجاوزت تأثيرات اللجوء الجماعي السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتشمل الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما يلقي بضلاله على الاستقرار السياسي والأمني لتلك الدول.

وقد وصفت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تقريرها الصادر في يونيو 2013 وحتى كانون الاول من العام نفسه بأن ازمة اللاجئين السوريين أكبر كارثة إنسانية في الأزمنة الحديثة وتشير الأرقام إلى أن حوالي 6 ملايين سوري قد أجبروا على مغادرة منازلهم تمكن حوالي 2.3 مليون منهم، وهم المسجلون في جداول المفوضية (52 % منهم من الأطفال)؛ من عبور الحدود إلى دول الجوار، وبالتحديد الأردن ولبنان وتركيا والعراق، وهذه الدول مجتمعة استقبلت حوالي 97% من اللاجئين، بحلول التاسع من كانون الاول 2013، كما تم تصنيف ما لا يقل عن 4.25 ملايين شخص من النازحين داخليًّا.

وعن موقف الولايات المتحدة من مسالة اللاجئين السوريين ، فإنها كانت تفرض قيود على دخول المهاجرين، خوفا من دخول عناصر تدعم الإرهاب للأراضي الأمريكية، اذ أن واشنطن رفضت طلبات حوالي 135 ألف سوري للجوء ،ولم تمنح الا لحوالي 31 شخصا فقط ، لذلك طالب الكونجرس الأمريكي الإدارة الامريكية بمنح المزيد من السوريين الفارين من الصراع المسلح حقَّ اللجوء للولايات المتحدة ، وقد عقد الكونجرس في 7 كانون الثاني 2014 جلسة استماع حول أزمة اللاجئين السوريين، والضغوط التي تتحملها دول الجوار في هذا الشأن قبل يوم من انعقاد مؤتمر المانحين في الكويت، وعد نواب الكونجرس أن الولايات المتحدة عليها مسئولية أخلاقية نحو اللاجئين السوريين، ووفقًا للأمم المتحدة فإن واشنطن قدمت 1.3 مليار دولار في هيئة مساعدات إنسانية للاجئين السوريين.

فضلا عن ذلك فقد وضعت شئون السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية في مطلع شباط 2014 تصوراتها بشان التعامل مع ازمة اللاجئين السوريين ، ووضعت أربعة أهداف يتم من خلالها معالجة أزمة اللاجئين، وهي: تقديم أكبر قدر من المساعدات الإنسانية للنازحين السوريين داخل الأراضي السورية عبر الأمم المتحدة، وتقديم حزمة من المساعدات الإنسانية للاجئين في دول الجوار السوري بما يحفز تلك الدول على إبقاء الحدود مفتوحة أمام اللاجئين،

واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها دعم الاستقرار الأمني في الدول المجاورة لسوريا والتي تستوعب العدد الأكبر من اللاجئين لا سيما لبنان والأردن، والهدف الأخير يتضمن تلبية الاحتياجات الدولية اللازمة لحماية اللاجئين السوريين من العنف المرتكب على أساس التفرقة الجنسية.

وبالتالي فان الولايات المتحدة كبقية دول العالم نظرت باهتمام الى مسالة اللاجئين السوريين ، وكانت احد محركات الحلول المطروحة في التفاوض بين الامم المتحدة وسوريا ، وان الازمة السورية القت بضلالها على الموقف الامريكي في واحدة من المسائل المهمة التي لها جوانب مختلفة سياسية واجتماعية وانسانية واقليمية . وعموما فان الحلول السلمية الدبلوماسية في اطار مؤتمر جنيف والذي كان يجري الحديث عنه في حينه لا يتوافق مع رغبات ومصالح تركيا .

(41)

الصراع بين تركيا وأوروبا للنهوض بواقع اللاجئين السوريين.

د. إبراهيم عبد الله سلقيني – دكتوراه في الفقه الاجتماعي – سورية

أهمية البحث:

يبحث التأثير الاستراتيجي لحركة كتل كبيرة من اللاجئين على تلك الدول سلباً وإيجاباً، وعلى مستقبل الخريطة الديمغرافية السورية مستقبلاً، وعلى التوازنات العالمية في المستقبل.

أهداف البحث:

مساعدة أصحاب القرار التركي والمؤسسات في توجيه حركة اللاجئين بما يخدم مصلحة العالم الإسلامي استراتيجياً.

هيكل البحث:

يعرض هذا البحث صراع تركيا مع أوروبا في قبول وعدم قبول اللاجئين السوريين على أراضيها، من خلال تصريحات مسؤوليها، وقراراتهم، والاتفاقات بين الدول، وتبدل الاتفاقات تبعاً لتغير القرارات.

وستتم دراسة البحث من خلال العناوين التالية:

1- تصاعد أعداد اللاجئين السوريين عبر الزمن.

2- تسلسل الاتفاقات والقرارات والتصريحات الرسمية المتعلقة باللاجئين السوريين.

3- تأثير القرارات والاتفاقات التركية والأوروبية على وضع اللاجئين.

4- القرارات المقترحة للنهوض بواقع اللاجئين ويخدم مصالحهم الاستراتيجية.

والله الموفق.

(42)

تأثير أزمة اللاجئين السوريون على الأمن التركي

د. عبير شليغم – دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة الجزائر

ملخص المداخلة:

اندلعت أولى شرارات الحرب المدمرة السورية في مارس/آذار 2011، أجبرت السكان على الرحيل من بيوتهم، فأدت لنزوح البعض منهم داخل الدولة نفسها، فيما لجأ البعض الآخر خارج الأراضي السورية إلى البلدان المجاورة هربا من العنف والاضطهاد في سوريا وبحثا عن السلم والأمن خارجها، وكان ذلك في خمسة بلدان فقط هي لبنان والأردن والعراق ومصر تركيا.

وعليه؛ هته الأخيرة شهدت على غرار باقي الدول المجاورة تدفق العديد من اللاجئين السوريين إذْ قدمت تركيا مساهمة كبرى، ليس فقط من حيث أعداد اللاجئين الذين تؤويهم فحسب، وإنما أيضاً من حيث الموارد المالية التي خصصتها لهم. بيد أن؛ هؤلاء اللاجئون السوريون يشكلون الآن أكبر مجموعة لاجئة في العالم، فقد زادت أعدادهم مما فرض تحديا خطيرا على كل الأطراف المعنية سواء كانت بلدان مستقبلة أو حتى منظمات دولية معنية بالتعامل مع القضية.

انطلاقا مما سبق؛ أردت أن أقدم هذه الورقة، بهدف تسليط الضوء على طبيعة الأزمة السورية، من خلال تبيان نشأة وتطور الأزمة، وكذا الإشادة بمختلف الأسباب والدوافع المؤدية للأزمة ومن ثم إبراز الأطراف التي كانت وراء تأجيج وتأزيم الأزمة في سوريا. مرورا التطرق لواقع اللاجئون السوريون في تركيا بإبراز مختلف الإحصاءات للعديد من مدن تركيا، هذا إلى جانب عرض موقف تركيا من الأزمة السورية. وصولا للإشادة بمختلف النتائج والتداعيات المترتبة عن اللاجئون السوريون في تركيا على شتى المستويات، سواء أكانت الاقتصادية منها، أو الاجتماعية من حرمان في التعليم، بطالة، فقر، السكن والمأوى، أو حتى تدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض. وفي الأخير؛ أقدم خلاصة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة.

(43)

الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين

د. عبد الملك بلغربي – جامعة الجزائر

الملخص:

تبقى الأزمة السورية بتداعياتها المختلفة واحدة من أكثر الأزمات تعقيدا ، فها هي تدخل عامها الخامس دون أن تلوح لها نهاية في الأفق. فأثار الأزمة كبيرة، فالكثير من السوريين لقوا حتفهم منذ بداية الصراع، كما أجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم بما فيهم حوالي 4 مليون لاجئ إلى العديد من البلدان في صورة لبنان والأردن وتركيا ومصر وبلدان شمال افريقيا وأخيرا أوروبا كملاذ أخير لهؤلاء اللاجئين هروبا من قسوة الحرب.

ولقد كشفت أزمة اللاجئين السوريين الغموض عن الكثير من الأشياء فإذا كانت الدول العربية والاسلامية المجاورة لسوريا قد حاولت التعاطي مع أزمة اللاجئين السوريين بما تستطيع لا سيما الأردن ولبنان والعراق وتركيا ومصر ودول شمال افريقيا ، فإن أوروبا والتي تتشدق بمبادئ حقوق الانسان والديمقراطية لم تتحرك إلا بعدما باتت تدق أبوابها أمواج اللاجئين الهاربين من ويلات الحرب في سوريا، ونقلت بعض وسائل الإعلام صورا من المعاملة اللاإنسانية لهم وخاصة في البحر.

وشكلت صورة جثة الطفل السوري إيلان (ثلاث سنوات) ممددا على وجهه بسواحل تركيا و"شاحنة الموت" أو "العار" كما يسميها النمساويون، نقطة التحول الحقيقي والمفصلي في الموقف الأوروبي. فالصورة الأليمة للطفل إيلان، وقد لفظته أمواج البحر على أحد الشواطئ التركية كانت بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس، حيث انطفأت أعوامه القليلة، عن المصير المأساوي لملايين اللّاجئين الذين وجدوا في مياه البحر وسيلة للهروب إلى برّ آمنٍ، بعيدٍ عن العنف الوحشي الذي ولّدته الحرب في سوريا. هذه هي أزمة الحضارة والإنسانية.

ولهذا ارتئ الباحث إلى القيام بدراسة تحمل عنوان " الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين" تندرج ضمن المحور الأول للمؤتمر بهدف شرح وتوضح معاناة اللاجئين السوريين في أوربا التي تتغنى بمبادئ حقوق الانسان ، وعليه أراد الباحث أن يقسم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور: إذ يتناول في المحور الأول تدفق اللاجئين السوريين على أوربا موقف الاتحاد الأوروبي ثم يتناول في المحور الثاني معاناة اللاجئين السوريين في أوربا، وصولا إلى تقيم الاستجابة الأوربية لأزمة اللاجئين السوريين كمحور ثالث.

(44)

التزامات اللاجئين وعلاقتها باعتبارات الأمن الوطني للدولة المضيفة

الأستاذ :سواعدي جيلالي أستاذ بكلية الحقوق بجامعة خميس مليانة– الجزائر

الملخص:

عبر التاريخ ، أضطر الناس إلى التخلي عن ديارهم والتماس الأمان في أماكن أخرى هرباً من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي. وإذا ما تأملنا في مختلف حالات اللجوء في العالم ، لوجدنا أن ما من إنسان يختار أن يكون لاجئاً بمحض إرادته بل أن الظروف القاسية هي التي تدفع به إلى أن يترك وطنه بحثاً عن الأمان في أرض أخرى ، مع ما في ذلك من المجازفة والمخاطر . فقد يضطر الإنسان للهرب بحثاً عن ملجأ نظراً لتعرضه للاضطهاد بسبب لونه أو عرقه أو مكانته الاجتماعية أو معتقداته الدينية أو ولائه لجماعة معينة أو بسبب مواقفه الفكرية والسياسية ،ولهذا فقد عرفت البشرية منذ أقدم العصور اللجوء واللاجئين ،و الاتفاقيات الدولية كما توفر للاجئ حقوقا **ترتب على حق اللجوء تفرض عليه التزامات تجاه دولة الملجأ**،هذه الالتزامات هي التي تشكل موضوع بحثنا،و يكمن الهدف من الدراسة هو بحث مسألة انتهاء الحماية الدولية للاجئ عند قيامه ببعض التصرفات ،وذلك من أجل إيجاد حالة من التوازن بين حماية اللاجئين وبين حاجة الدول للمحافظة على أمنها

وسلامتها ،وحسن علاقاتها مع الدول الأخرى وتعميق الأواصر بين اللاجئين السوريين والوطن المضيف باحترام الالتزامات القانونية الملقاة على عاتقهم.

هذا المسائل ستكون محور دراستنا ،وسوف نقف عند كل نقطة بالتحليل والبحث ،معتمدين في ذلك على مجموعة من الوثائق الدولية والإقليمية التي تعالج مسائل اللاجئين .

لقد وضعنا لهذا الموضوع خطة ترمي إلى معالجته من أكثر جوانبه أهمية ، وتتمثل المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الشرط المانع للجوء في المعاهدات الدولية .

المبحث الثاني: الشرط الفاسخ للجوء في المعاهدات الدولية

وأخيراً سوف ننهي هذه الدراسة بخاتمة نتناول فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات.

(45)

دور السلطات الجزائرية و الفاعلين المحليين في ترقية واقع اللاجئين (من أجل مقاربة إنسانية).

الدكتور: حكيم غريب المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.

ملخــص المــداخلــة:

إن ما يشهده الوطن العربي من ثورات ربيع عربي – تلك الموجة الثورية التي تنادي بإصلاح الأوضاع الاجتماعية و الإقتصادية للإنسان العربي– ، نجد أنها و للأسف خلفت تداعيات سلبية على الأسرة التي أجبرتها الحرب و الدمار على الهجرة إلى أماكن أخرى بحثا عن ملجأ أمن وهذا ما أثر على الخارطة الديمغرافية للمجتمع.

ففي سوريا دفعت الحرب ألاف السوريين (رجال – نساء – أطفال) إلى الهروب من بلدانهم و اللجوء إلى بلدان أخرى، من بينها الجزائر، التي بلغ عدد اللاجئين فيها أكثر من 24 ألف لاجئ يتوزعون على مختلف المدن الجزائرية.

ورغم وجود بعض الصعوبات التي تعوق عملية إندماج هؤلاء المهاجرين إجتماعيا و نفسيا إلا أنهم يحضون بتضامن الشعب الجزائري، إلى جانب مساهمة السلطات الجزائرية الرسمية في التعامل معهم ، إضافة إلى الفواعل الأخرى من المجتمع المدني و الجمعيات الخيرية في إضفاء واقع مناسب لحياة كريمة لهؤلاء اللاجئين . ولكن رغم ذلك يثير الوضع القانوني و الإجتماعي الذي يعيشه اللاجئ السوري في الجزائر الكثير من التساؤلات حول الوضعية القانونية و الإجتماعية في المنظومة التشريعية و الإجراءات الميدانية من أجل ترقية وضعية هؤلاء اللاجئين مستقبلا في ضل تدهور الأوضاع الإنسانية في بلدهم و إطالة عمر الأزمة السورية إلى أجل غير مسمى .

أهمية الدراسة :

يمثل الدفاع عن حقوق اللاجئين السوريين ميداناً من أبرز الميادين التي أهتمت بها المنظمات الدولية خاصة في مجال ضمانات حقوق الإنسان اللاجئين خاصة في ظل تزايد إنتهاك حقوق الأفراد و إتساع رقعة الصراعات والنزاعات و الحروب الإقليمية التي أفرزت واقع مُؤلم للملايين من اللاجئين السوريين الذين تدفقوا على

البلدان المجاورة ، بهدف البحث عن الأمن و الإستقرار و توفير لقمة العيش لأسرهم لهذا تتيح هذه الدراسة أهمية من خلال :

على المستوى العملي: تعمل على المساهمة في تحقيق الفهم لدى صناع القرار السياسي في الجزائر حول بناء مقاربة إنسانية لترقية أوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر من خلال إدماجهم في الحياة الإقتصادية والاجتماعية بغية الوصول إلى إندماج كلي بين الشعبين الشقيقين الجزائري السوري.

على المستوى الأكاديمي:

توفر هذه الدراسة فرصة للباحثين و المتابعين لشؤون اللاجئين الوصف التحليلي لواقع اللاجئين السوريين من خلال دراسة الجوانب القانونية و الإجتماعية التي توفرها السلطات الرسمية الجزائرية .

حيث تتصف القوانين الجزائرية بالمرونة خاصة إتجاه اللاجئين السوريين ، مقارنة بالعديد من الدول العربية الأخرى، حيث تتيح لهم الفرصة للعمل بشكل عادى سواء في الأعمال الحرة أو ورشات البناء أو في مجال التجارة حيث إستطاع الكثير منهم الإندماج في الحياة اليومية في المجتمع الجزائري من خلال الميزة التي أضافوها في حياة الجزائريين.

إن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز الدور الإنساني الذي تلعبه الجزائر في ترقية واقع اللاجئين السوريين وإدماجهم بشكل طبيعي في النسيج الإجتماعي الجزائري و زرع الإحساس لديهم بأنهم في وطنهم الثاني.

ويستمد البحث أهميته – بتقدير صاحبه – من إعتبارين أساسيين هما :

- إبراز دور السلطات الرسمية الجزائرية و كافة المتدخلين الفاعلين في عملية تأمين الحقوق الأساسية للاجئين السوريين و النهوض بواقعهم إلى أفضل السبل.
- تأثير اللاجئين السوريين على الجزائر من خلال التأثيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و توضيح الدور الكبير للجزائر في مساعدة السوريين و رعاية شؤونهم.

(46)

دور اليونيسيف في تعزيز نظم حماية الطفل السوري

د. سامية خواثرة – جامعة بومرداس – الجزائر

إن الطفل أمانة في عنق العالم، فحمايته وإحترام حقوقه حمايةً لمستقبل البشرية بأكملها وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يغفل الإهتمام بالطفل وبحاجته للحماية والرعاية، إلا أننا ما نشاهده اليوم في سوريا من إنتهاكات لحقوق الأطفال شيء يدعو إلى الحزن العميق.

وتمثل "اليونيسيف" أحد أهم الهيئات الدولية بوصفها جهازاً دولياً يعنى بشكل رئيسي بحماية حقوق الطفل ودعمها لما يمنحه للأطفال من أولوية قصوى في ظل النزاع المسلح وقد ارتأينا أن نتحدث عن اليونسيف كنموذج رائد للهيئات الدولية التي تهتم بدعم حقوق الطفل.

وتتجلى أهمية البحث في مدى امكانية تحقيق شعار اليونيسيف اليوم وهو"حق الطفل اللاجئ السوري في البقاء على قيد الحياة وحقه في الحصول على تعليم مجاني أسوة بأطفال الدولة المضيفة، وحقه في الرعاية الصحية وحقه في الوصول الآمن والتام لكل احتياجاته". ويمثل أطفال سوريا التحد الأقوى لليونيسيف لان عملية انقاذهم تعتبر من أهم القضايا منذ تأسيسها فهي مهمة انقاذ جيل بأكمله.

هيكل البحث:

المبحث الأول: تأمين حقوق الطفل السوري: ونتناول فيه حق الطفل السوري في الحياة، والرعاية الصحية، والتعليم الآمن.

المبحث الثاني: تقييم انجازات اليونيسيف اتجاه الطفل السوري: ونتناول فيه الصعوبات التي تواجه الصندوق وكذا الخطط المستقبلية الموجهة للأطفال اللاجئين.

وخاتمة: نقدم فيها بعض التوصيات التي تخدم الطفل اللاجئ السوري.

(47)

دور الأمم المتحدة في حماية الطفل السوري– دراسة تحليلية

الدكتورة: عزة محمد رزق شرف الدين – جامعة القصيم – السعودية

مقدمة:

تعاني المنطقة العربية من الكثير من الصراعات والحروب والتي قد كان أساسها صراع علي السلطة من تجاه الحكام والبحث عن الديمقراطية والحياة الأدمية من تجاه الشعوب "وقد كان عام 2011 عام الثورات العربية والذي أطلق عليه مصطلح الربيع العربي التي مثلت حركات ثورية سلمية ضخمة انطلقت من معظم الدول العربية متأثرة بالثورة التونسية ، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا وكذلك علي عبدالله صالح باليمن، وقد خاضت سوريا نفس التجربة حيث بدأ هذه التجربة "هي أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا حيث قام الأمن (حسب رواية ناشطين معارضين) باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب باسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011. في خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر دعت لها صفحة على الفيسبوك لم يعرف من يقف وراءها استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 مارس عام 2011 وهذه المظاهرة ضمت شخصيات من مناطق مختلفة ودرعا ودمشق. كانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية (حيث لم يتم لتاريخه نشر أسماء أو صور هؤلاء الأطفال) ونشر الفوضى كما أثارت وحشية قوات الأمن ردة فعل مسلحة من قبل مجموعات غير رسمية، بالإضافة إلى الجيش السوري الحر. وسرعان ما وجهوا ضربات قاسية لقوى الأمن. وفي مقابلة تلفزيونية في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر الرئيس الأسد مقتل 800 شخص من جانب الحكومة. وبدوره شن النظام هجوماً كبيراً على مدينة حماه. وانشترت مئات الجثث في الشوارع وغصّت مستشفيات حماه بالجرحى. وفي شهر أيار/مايو 2011، تم اكتشاف مقابر جماعية قرب درعا، تحتوي على جثث أشخاص قتلوا على أيدي

قوات الأمن. وفي الوقت ذاته، طالبت الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا الأسد بالتنحي، وقامت بتأييد تشكيل حكومة سورية في المنفى".

ولم يكن الأطفال بمنأي عن هذه الأحداث الدامية فقد كان هناك أطفالا أقل من عمر تسع سنين كانوا "ضحايا للقتل والتشويه والاعتقال التعسفي والتعذيب والاستغلال الجنسي وتم استخدامهم كدروع بشرية. في معظم الحالات التي تم تسجيلها كان الأطفال ضمن ضحايا العمليات العسكرية للقوات الحكومية بما فيها القوات المسلحة السورية وقوات الاستخبارات وميليشيات الشبيحة، في صراعهم المسلح مع المعارضة ومنهم الجيش السوري الحر الأطفال اليوم هم ضحايا انتهاكات الحروب .

ولم تتوقف هذه الجرائم بل تزداد يوما بعد يوم وبعد ازدياد القصف العشوائي للمدنيين في مختلف المدن وإلقاء البراميل المتفجرة والقنابل الفسفورية والعنقودية التي شاركت بها روسيا المجرم بشار وأصبحت الحرب علي أشدها ولم ترحم هذه القوي الغاشمه المدنيين من نساء وشيوخ وأطفال وكل يوم تطالعنا الأخبار بمئات القتلي والجرحي والمشوهين من الأطفال الذي يشاهدهم العالم بأسره ولم نري خطوات واقعية ملموسه لتحمي حقوق هؤلاء الأطفال .

ومن هنا كانت مشكلة هذه الدراسة والذي يتمثل في السؤال الرئيس التالي:

ما دور الأمم المتحدة في حماية الطفل السوري؟

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1- الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.

2- حقوق الطفل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

3- التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لحماية أطفال الجمهورية السورية.

4- العقوبات القانونية التي اتخذتها الأمم المتحدة تجاه الطغاة الذين يغتالون براءة الطفل في الجمهورية السورية.

5- التحديات التي تعوق الأمم المتحدة من أداء دورها التي أنشئت من أجله.

6- واقع الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة تجاة أطفال الجمهورية السورية.

أهمية الدراسة :

1- توضح هذه الدراسة حقوق الطفل التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والواقع الحقوقي الذي يعيشه الطفل السوري .

2- تقوم هذه الدراسة بتحليل الدور الفعلي الذي اتخذته الأمم المتحدة لحماية أطفال الجمهورية السورية.

3- تستنتج الدراسة التحديات التي تعوق الأمم المتحدة من أداء دورها التي أنشئت من أجله.

4- وضع تصور مقترح لحماية الطفل السوري من الانتهاكات التي تخترق براءته وأدميته.

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي، حيث تقوم الباحثه بتحليل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة لحماية الطفل من الانتهاكات وذلك في ضوء أهدافها وميثاق نشأتها ووما تملكه من صلاحيات، تحليل القرارات والتقارير التي اتخذت في هذا الشأن.

حدود الدراسة :

1- تقتصر الدراسة الحالية علي تحليل أهداف – ميثاق - تقارير الأمم المتحدة لتحليل الدور الذي تقوم به تجاه أطفال الجمهورية السورية في ضوء الأحداث الراهنة.

(48)

دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية للنازحين السوريين (مؤسسات الوقف في العراق إنموذجاً)

الدكتور: محمد أمين حميد الجبوري كلية الامام الاعظم

والدكتور: عوض جدوع احمد الجبوري – جامعة ديالى – العراق

الملخص:

هدفت الدراسة الى بيان أهمية ودور الوقف الإسلامي في الحفاظ على القيم السلوكية لدى النازحين السوريين ، والتعرف على أهمية القيم السلوكية التي يسعى الوقف الإسلامي الى تعزيزها لدى النازحين السوريين على المستوى الفردي والإجتماعي .

ومن أجل الوصول الى نتائج منسجمة مع هدف الدراسة فقد تكفلت الدراسة بالإجابة عن السؤال الذي تقوم عليه الدراسة ويمكن تلخيصه بالآتي :

ما دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى النازحين السوريين في ضوء التحديات المعاصرة ؟

وتتأكد أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على أهمية دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى النازحين السورين لما للقيم السلوكية من أهمية كبيرة إذ هي تسهم بقدر كبير فى تكوين شخصية أفراد المجتمع. اتبع الباحثان المنهج الوصفى نظراً لما ينطوى عليه هذا المنهج من رصد للواقع، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير لهذا الواقع استناداً إلى الدراسات والأبحاث والمصادر التى تناولته وانتهاء بوضع مجموعة من التوصيات والمقترحات0

وقد تم تقسيم الدراسة كالتالي :

المقدمة :

المبحث الأول : التعريف بأزمة نزوح السوريين وأبرز التحديات التي تواجههم.

المبحث الثاني: مفهوم القيم السلوكية في التربية الإسلامية

المبحث الثالث : دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى النازحين السوريين (المساجد – ومؤسسات الوقف في العراق إنموذجا)

الخاتمة : تتضمن أهم النتائج والمقترحات:

1. تُعد مشكلة اللاجئين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العا لم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية؛ إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان.

2. يعاني اللاجئون السوريون من أوضاع انسانية صعبة ، ويعيشون في مخيمات مزدحمة ولدى المجتمعات المضيفة، ويلعب عامل الجغرافية دوراً هاماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم الهجرة اليها ، فبينما يتدفق اعداد كبير من الهجرة النازحة من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا والمتجه الى تركيا والعراق ، نجد أن جزء كبير من الهجرات المتدفقة على الاردن ولبنان قد نزحت من المناطق الجنوبية والغربية ، وبالتالي فان العامل الامني في تلك الجغرافيا هو الذي سيحدد اتجاهات موجات الهجرة الجديدة.

3. ان القيم السلوكية في التربية الاسلامية مبنية في أساسها على الشريعة الإسلامية ، لذلك يُنظر إليها على أنها ثوابت ، وليست أحكاماً نسبية ، تتغير من جيل الى جيل ، ومن زمن لزمن.

أهم المقترحات:

- اتخاذ كل ما من شأنه دعم أزمة اللاجئين السوريين ، والدعوة لها من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات اليومية .
- ادارة واستثمار أموال الاوقاف في دعم ازمة اللاجئين السوريين في مختلف الميادين الدينية والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية .
- الطلب الى خطباء الجمعة أن يخصصوا أكثر من خطبة في العام للتعريف بالقيم السلوكية واثرها على المجتمع .
- اقامة البرامج التلفزيونية والاذاعية للتعريف بنشاط الوقف مع ابراز ميزته في الدين الاسلامي لشموله وتغطيته لمختلف الجوانب .

(49)

واقع اللجوء السوري إلى الجزائر وإمكانيات تجويد حلوله

الدكتورة هادية يحياوي، جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر

الملخص:

تتفرد حالة اللجوء السوري بقسوة الظروف التي أنتجتها منذ سنة 2011 و التي تسببت في تدفق بشري لاجئ يبحث عن بيئة آمنة و مضيفة سواء ضمن إقليم الجوار أو في المحيط القومي و حتى العالمي، مما جعل من هذه القضية الشائكة معضلة مستعصية الحل أمام المجتمع الدولي برمته، و العربي الإسلامي على وجه التحديد بكافة فواعله الرسمية منها وغير الرسمية، إذ تحول اللجوء السوري إلى قضية رأي عام عالمي تستوجب التفاعل من منظور إنساني حقوقي، و بحكم العلاقات التاريخية الجزائرية –السورية شهدت الجزائر دخول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين واللذين تواصل توافدهم إليها باضطراد إذ بلغ عددهم حسب المفوضية الدولية للاجئين، غير أن منظور اللجوء لم يكن واضح المعالم و استتر بصيغ أخرى تبتعد عن المرجعية القانونية التي تضمنتها الصكوك الدولية المنظمة لقضايا اللجوء في استحقاق صفة اللاجئ.

إن التعاطي مع مسالة اللجوء السوري في الجزائر كمقصد أو كمعبر يبقى لصيق الوضع السياسي الإقليمي الراهن و المنطبع بتنامي التهديدات الأمنية المستمرة و الذي فرض إملاءاته في صياغة التفاعل الأزمة السورية في

صيغتها الكلية من جهة، ومن جهة أخرى شكل غياب تشريعات وطنية محلية ناظمة لقضية اللجوء في مثل هذه الحالات عائقا صلبا أمام توفير الحقوق المقررة دوليا لهكذا فئات.

إشكالية البحث :

عطفا على ما سبق سيشتغل هذا المقترح البحثي على معالجة إشكال جوهري :

"ما مدى قدرة الجزائر على التكفل باللاجئين السوريين في ظل غياب منظومة تشريعية تعنى بتنظيم اللجوء على إقليمها، و ما هي سبل تجويد و تفعيل هذه القدرة بشكل ملموس؟"

هيكلة الدراسة:

مقدمة

القسم الأول : رصد لواقع اللاجئين السوريين في الجزائر

القسم الثاني: المنظومة التشريعية الجزائرية في مسألة اللجوء

القسم الثالث: جهود الحكومة الجزائرية في التكفل بالنازحين السوريين

القسم الرابع : فرص تطوير التكفل باللاجئين السوريين في الجزائر

الخاتمة.

ويتطلب تصويب الموقف واستغلال فرص تجويد التكفل باللاجئين السوريين في الجزائر النظر في إمكانية تحقيق ما يأتي من اقتراحات و أهمها :

1- تحديد أوضح للموقف اتجاه ما يجري بسوريا، فلا بد أن تتفاعل الحكومة الجزائرية مع الشأن السوري بمنظور أكثر انخراطا في المبادرات العملية والتخلي عن الحياد الضبابي من خلال التعبير عن رأي صريح ضمن الأطر المؤسساتية المتاحة (جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة) و اقتراح مبادرات من شانها أن تساهم في تسوية الأزمة السورية مثلما حدث مع مشكلة اليمن، لأن الأزمة السورية تخطت الشأن الداخلي لتتحول إلى قضية رأي عام دولي تسترعي تدخل كافة الفاعلين في مجال العلاقات الدولية.

2- استحداث إطار قانوني فعال يضمن تطبيق مضمون اتفاقية جنيف لاسيما في مجال الحقوق المتعلقة بالحق في طلب اللجوء واستحقاق صفة اللاجئ وحقه في العمل والتنقل الحر بمنحهم الوثائق الإدارية التي تجعلهم في مأمن من الطرد والترحيل، مع تضمين القانون 11/08 تعديلات قوامها تمرين إقامة الأجانب على التراب الجزائري.

(50)

واجبات الدولة المضيفة تجاه اللاجئين

د. صحرة خميلي – كلية الحقوق– جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر

ملخص البحث:

إن التصدي للتحركات الإنسانية التي تشتمل على ملتمسين للجوء، لابد أن يأخذ نهجاً عالميا، يتخذ مسارا متوازنا بين الهموم الإنسانية، والهموم في مجال حقوق الإنسان وبين الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ومراقبة الهجرة والمهاجرين، إضافة إلى ذلك لابد وأن يكون هناك تركيزا على مسؤوليات الدول في هذا الموضوع، وأن لا تقع المسؤولية على الدول المستقبلة للاجئين.

وقد جاء في ديباجة اتفاقية عام 1951 ما يلي:" ... وإذ يضعون في اعتبارهم أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباءً باهضة على عاتق بعض البلدان، وأنه من غير الممكن إيجاد حل مرضٍ لهذه المشكلة التي أقرت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدوليتين إلا بالتعاون الدولي، يعربون عن أملهم في أن تبذل جميع الدول، إقراراً منها بالطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين، كل ما في وسعها للجوء دون أن تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول ..."

وتكمن اهمية موضوع الدراسة في تسليط الضوء على المهام الواقعة على عاتق الدول المستقبلة للاجئين انطلاقاً من الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين و البروتكول الملحق بها.

كما تهدف هذه الدراسة الى نشر الوعي لدى اللاجئين، ومنظمات المجتمع المدني ، والاكاديميين من غير ذوي الاختصاص القانوني، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، لتكون مرجعاً توضيحياً في معالجة أوضاع اللاجئين في مختلف مناطق النزاعات المسلحة.

وعليه يتمحو الإشكال حول ماهية واجبات الدولة المستقبلة تجاه اللاجئين، ومدى نجاح دولة تركيا كأنموذج باعتبارها دولة مضيفه؟

من أجل ذلك تتم الدراسة وفقاً للتقسيم التالي:

المطلب الأول: مفهوم الدولة المضيفة

المطلب الثاني: واجبات الدولة المضيفة

الفرع الاول: الواجبات الايجابية للدولة المضيفة

الفرع الثاني: الواجبات السلبية للدولة المضيفة

المطلب الثالث: بيان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول الوضع في تركيا.

ومن أهم التوصيات:

1. إن مشكلة اللاجئين سواء اليوم او في المستقبل يصعب مواجهتها نظراً لأن منع اللجوء قد يضع عبئاً ثقيلاً غير ملائم على عاتق بلدان بعينها، لا يمكن التوصل إلى حل يبعث على الرضا بشأن مشكلة اللاجئين إلا من خلال التعاون الدولي.
2. ضرورة اعتبار مشكلة اللاجئين مشكلة اجتماعية وإنسانية من حيث الطابع وبالتالي ليست سبباً للتوتر بين الدول.

3. أن تلزم الدول المضيفة نفسها بإنشاء نظم للجوء من شأنها أن تحدد على نحو مسؤول من هو اللاجئ ومن الذي لا يستحق الحماية وينبغي رفض طلبه وإعادته إلى وطنه بأسلوب آمن وكريم.

(51)

التزامات اللاجئين وعلاقتها باعتبارات الأمن الوطني للدولة المضيفة

د. مبطوش حاج –كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر

الملخص:

عبر التاريخ ، أضطر الناس إلى التخلي عن ديارهم والتماس الأمان في أماكن أخرى هرباً من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي. وإذا ما تأملنا في مختلف حالات اللجوء في العالم ، لوجدنا أن ما من إنسان يختار أن يكون لاجئاً بمحض إرادته بل أن الظروف القاسية هي التي تدفع به إلى أن يترك وطنه بحثاً عن الأمان في أرض أخرى، مع ما في ذلك من المجازفة والمخاطر . فقد يضطر الإنسان للهرب بحثاً عن ملجأ نظراً لتعرضه للاضطهاد بسبب لونه أو عرقه أو مكانته الاجتماعية أو معتقداته الدينية أو ولائه لجماعة معينة أو بسبب مواقفه الفكرية والسياسية ،ولهذا فقد عرفت البشرية منذ أقدم العصور اللجوء واللاجئين ،و الاتفاقيات الدولية كما توفر للاجئ حقوقا ترتب على حق اللجوء تفرض عليه التزامات تجاه دولة الملجأ،هذه الالتزامات هي التي تشكل موضوع بحثنا، ويكمن الهدف من الدراسة هو بحث مسألة انتهاء الحماية الدولية للاجئ عند قيامه ببعض التصرفات، وذلك من أجل إيجاد حالة من التوازن بين حماية اللاجئين وبين حاجة الدول للمحافظة على أمنها وسلامتها، وحسن علاقاتها مع الدول الأخرى وتعميق الأواصر بين اللاجئين السوريين والوطن المضيف باحترام الالتزامات القانونية الملقاة على عاتقهم.

هذا المسائل ستكون محور دراستنا ،وسوف نقف عند كل نقطة بالتحليل والبحث ،معتمدين في ذلك على مجموعة من الوثائق الدولية والإقليمية التي تعالج مسائل اللاجئين .

لقد وضعنا لهذا الموضوع خطة ترمي إلى معالجته من أكثر جوانبه أهمية ، وتتمثل المبحثين التاليين :

المبحث الأول :– التزامات اللاجئين وعلاقتها باعتبارات الأمن الوطني .

المطلب الأول :– الشرط المانع للجوء في المعاهدات الدولية .

المطلب الثاني :– الشرط الفاسخ للجوء في المعاهدات الدولية

المبحث الثاني :– التزامات اللاجئين وعلاقتها باعتبارات حسن العلاقات بين الدول .

المطلب الأول :– المسؤولية الدولية لدولة الملجأ عن الأعمال التي يقوم بها اللاجئون على إقليمها

المطلب الثاني :– تسيس وعسكرة مخيمات اللاجئين .

أهم المقترحات:

-العمل على تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ، وعلى الأخص اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين والبروتوكول الملحق بالاتفاقية لعام 1967 ، وحث الدول على استصدار تشريعات وطنية لتطبيق الاتفاقية .

-التشجيع على منح اللجوء للاجئين ، أي ضمان توفير الأمان لهم وحمايتهم من العودة القسرية إلى بلد يكون لديهم مبرر للخوف من أن يتعرضوا فيه للاضطهاد .

-ضمان معاملة اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها .

-المساعدة في إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى وطنهم وذلك من خلال تشجيع التنسيق بين الدول المعنية في هذا المجال.

-تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من أجل توفير الحماية الدولية اللاجئين والنازحين.

-قيام الدول بتقديم المساعدات والمساهمات الطوعيه للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمساعدتها في تمويل نشاطاتها وبرامجها والقيام بعملياتها الإنسانية.

(52)

أحكام القانون الدولي والجنائي لحماية اللاجئين السوريين: (دراسة لدور الإعلام في عرض حقوق الشعب السوري في اللجوء والتعويض)

د.محمد نصر محمد– جامعة طيبة بالمدينة المنورة – السعودية

لاشك أن القانون الدولي قد عرض لحقوق اللاجئين بصفة عامة ،وللاجئين في زمن النزاعات المسلحة أو في ميدان العدوان من قبل جماعة أو أفراد بما يشكل تهديدا مباشرا على حياتهم ،بل ان ممارسة الدولة لحقوقها ليس مستثنياً من كل قيد فكل حق يقابله التزام ، وممارسة الدولة لحقوقها يقابلها التزامات ، عليها أن تحترمها ، ومن التزاماتها عدم الاضرار بالغير أو المساس بشعبها، كما ان اساءة استعمالها لحقوقها يستوجب الجزاء،عن ممارساتها غير المشروعة أو عن ممارسات الأفراد المنفذين لتلك الإعمال غير المشروعة،فضلا عن التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية.

كما يستوجب التدخل الدولي– وهى أما أن تكون لأسباب انسانية...إلخ– وهو إتجاه له انصاره الذين يدافعون عنه ليس لغايته، بل يرونها وسيلة لحماية الانسان ، وبرأيهم لم تعد علاقة الدولة مع مواطنيها أمراً داخلياً يحظر على الدول الاخرى،التدخل في أمورها بشأن القضايا المتعلقة بالأوضاع الانسانية،وتختلف الاوضاع الانسانية المزرية من دولة الى أخرى – رغم عدم جوازها – ففي بعضها تصل تلك الاوضاع الى حد الكوارث تمتد بآثارها الى دول أخرى، لذلك لم يعد الأمر في هذه الأوضاع يخص الدولة المعنية ، الامر الذي يحتم التدخل لوضع حد لتلك الانتهاكات الكارثية كالجرائم ضد الانسانية وإبادة الجنس البشري.

أهمية البحث: لاشك أن إبراز الإعلام للأهوال التي تعرض لها اللاجئين السوريين ،والتوثيق بالصوت والصورة، يسهم بشكل كبير في بيان حقوق هؤلاء الأفراد في اللجوء أولاً ،بل والتعويض ،بل وحق الدول المستضيفة في الحصول على تعويضات من الدول التي أخفقت في القيام بدورها تجاه هؤلاء المواطنين، بل لقد ارتكبت القوات الحكومية السورية والميليشيات التابعة لها جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري ، والتهجير ،والإبادة العرقية وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية،بل واستخدمت الأسلحة الكيماوية.

وارتُكبت أيضًا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، شملت التوقيف والاحتجاز التعسفيين، والهجمات غير المشروعة، والهجوم على الأعيان المحمية، ونهب الممتلكات وتدميرها، ولا تزال تُعرِّض السكان المدنيين للخطر بوضع الأهداف العسكرية في المناطق المدنية.

ويشكِّل السعي لتحقيق السلام والعدالة مسؤوليَّة مشتركَة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

كما أن ما يدعو إلى الإستهجان أن حكومة الجمهورية العربية السورية طرفٌ في عدد كبير من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات العلاقة باحترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وتعزيز الالتزامات الكفيلة باحترامها، ولكن ما جرى الآن على ارض الواقع هو انتهاك لكافة تلك الإتفاقيات والمواثيق بكل المقاييس.

مشكلة البحث :لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان فى الجمهورية العربية السورية منذ 15 فبراير 2012م، وزاد العنف المنهج، وإتسعت رقعته، وإحتدمت الأعمال المسلحة بين أفراد القوات النظامية السورية، والمعارضة المسلحة السورية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق تلك الإنتهاكات، وتكييف تلك الوقائع ،وإعمال قواعد الإسناد، لتحديد مرتكبيها، وصولاً لآليات الملاحقة القضائية الدولية، باعتبارها أهم أداة لتحقيق الحق والعدل، وجعل الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسانى حقيقة، ومن ثم ينبغي طرح قضية محاسبة المسئولين عن الجرائم الدولية، بمزيد من الحزم لمواجهة تفشي الشعور بإمكانية الإفلات من العقاب ،طالما كانت هناك قوة تحميه.

منهجية وخطة البحث إتبعت المنهج الإستقرائى الوصفى لتحديد دور الإعلام في بيان حقوق اللاجئين في الحصول الملجأ الآمن في (المبحث الأول) ثم التعرض للمآسي والتكييف القانونى للجرائم الواقعة فى سوريا والقوانين الحاكمة فى(المبحث الثاني)،ثم تعرضت لتطبيقات قواعد الإسناد ،وإجراءات المطالبة الدولية فى(المبحث الثالث)،ثم لأركان المسئولية المدنية عن إرتكاب الجرائم الدولية لتحديد هل هى مؤسسة على الضرر أم المسؤولية الموضوعية فى (المبحث الرابع).

وسنعرض تفصيلاً لذلك فيما يلي:

المبحث الأول: الإعتراف لحقوق اللاجئين في المواثيق والاتفاقيات الدولية

المبحث الثاني: التكييف القانونى للجرائم الواقعة فى سوريا.

المبحث الثالث: تطبيقات قواعد الإسناد،وإجراءات المطالبة الدولية.

المبحث الرابع: أركان المسئولية المدنية عن إرتكاب الجرائم الدولية.

(53)

تطور تطبيقات نظرية الضرورة على إستقبال اللاجئين السوريين

د. ماجد أحمد صالح العدوان – الجامعة الأردنية

الملخص:

الكلمات المفتاحية: نظرية الضرورة ، الظروف الإستثنائية ، لوائح الضرورة .

يرتكز القانون الإداري على مجموعة من اللوائح التي تصدر عن السلطة التنفيذية والتي تشكل في مجملها مبادئ قانونية واجبة التطبيق والإحترام من قبل المخاطبين بها سواء كانوا مواطني الدولة أو ضيوف عليها. وتهدف هذه اللوائح إلى الحد من آثار الظرف الطارئ غير المتوقع على الدولة (تدفق اللاجئين السوريين) وما يمكن لها من أن تنتهجه من مسلك قانوني لمواجهة هذا الظرف .

هنالك أربعة قواعد أساسية يرتكز عليها القانون الدولي الإنساني وهي ، مبدأ التناسب ، ومبدأ التمييز، ومبدأ الإنسانية ، ومبدأ الضرورة العسكرية . وكذلك التشريعات الإدارية للدول قد نظمت قواعد قانونية لمواجهة الأزمات التي تعترضها وفرضت عدة قيود من خلال اصدارها ممثلة بسلطتها التنفيذية لعدد من اللوائح الواجب احترامها والتقيد بها (لوائح الضرورة).

نستعرض في هذا البحث بشكل مبسط وموجز نظرية الضروة في القانون الإداري ومدى تطبيقها على إستقبال اللاجئين السوريين وذلك من خلال التطرق لمفهومها وشروط وآثار تطبيقها ، وايضاً بيان كيفية تطبيقها على استقبال اللاجئين السوريين.

حالة الضرورة التي تواجه مجتمع بعينه ليست وليدة اللحظة ، بل هي قديمة قدم الإنسان والتاريخ ، يرجح سبب وجودها نظراً لغريزة البشر في البقاء والإستمرار والحفاظ على النفس والمال والغير ، وكانت هذه النظرية محط اهتمام للشرائع السماوية والأنظمة القانونية القديمة والحديثة للدول بالنص عليها بشكل صريح أو ضمني.

سلطات الضبط الإداري تختلف باختلاف الظروف ، إذ تمارس هذه السلطات في أضيق حدودها الدنيا والتي تكفل المحافظة على النظام العام في ظل سلطان القانون العادي ، أما في الظروف الإستثنائية ولأجل المحافظة على النظام العام تستدعي زيادة سلطات الضبط الإداري ومنحها سلطات استثنائية مؤقتة تكفي للسيطرة على الظرف الطارئ ، لذلك وتأسيساً على ما تقدم ، دفع هذا الأمر القضاء الفرنسي بأن يبتدع نظرية الضرورة أو ما يطلق عليها نظرية الظروف الاستثنائية ، فأصبحت هذه النظرية في معظم دول العالم مرجعاً يستند اليه لغاية استصدار القوانين المنظمة لسلطات الضبط الاداري في اوقات الاضطرابات والأزمات.

خطة البحث :

تبعاً لما تقدم من طروحات، تم تقسيمه إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : مفهوم نظرية الضرورة وشروطها وآثار تطبيقها .

المبحث الثاني: مدى قانونية تطبيق نظرية الضرورة على إستقبال اللاجئين السوريين.

أهم النتائج:

1- المبادئ الدستورية وجدت للظروف العادية، فإذا تعرضت الدولة لظروف استثنائية هددت كيان الدولة والمجتمع ففي هذه الأحوال لا تُعد القواعد الدستورية والقانونية كافية لمواجهة الخطر المحدق نظراً لما تتضمنه من قيود على ارادة السلطات العامة في الدولة ، فتضطر الدولة وفق شروط وقيود قانونية اتخاذ تدابير استثنائية للخروج على القواعد الدستورية لغاية مواجهة الخطر ودفع ضرره العام .

2- تستند نظرية الضرورة وجودا وعدما من افتراض قيام خطر محدق جسيم وحال، يهدد كيان الدولة ومؤسساتها الدستوية، لا مجال معه لتطبيق سلطات الدولة للدستور والقانون العادي في ظل هذا الخطر، مما يترتب على ذلك انسلاخ الإدارات العامة في الدولة من تطبيق حرفية النصوص القانونية والتضحية بها لأجل بقاء الدولة.

3- استاداً لكون نظرية الضرورة نظرية قانونية ، هنا يكون للسلطات العامة في الدولة مطلق الحرية في اتخاذ ما تراه مناسباً لمواجهة الخطر وبالتالي يترتب على ذلك خروجها عن الضوابط والقواعد الدستورية والقانونية وحتى قواعد القانون الدولي .

4- تخضع نظرية الضرورة لعدد من الشروط ، بأن يكون الظرف استثنائي حقيقي ويتولد عنه خطر جسيم ويهدد سلامة وأمن الدولة والنظام العام فيها ، وبالمقابل الاجراءات التي تتخذها الإدارة ضرورية لمواجهة هذا الخطر ومناسبة مع حالة الضرورة .

محور: دور الإعلام في شؤون اللاجئين السوريين

(54)

معاناة المهاجرين السوريين في نماذج من الأدب والكاريكاتير

أ.د. خليل عوده – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

ملخص البحث:

يحاول البحث تقديم صورة حقيقية عن معاناة المهاجرين السوريين من خلال الأعمال الفنية ، وصور الكاريكاتير التي قدمها المبدعون العرب وغير العرب في هذا المجال ، ولا شك أن الصورة أقوى تعبيراً من الكلمة ، لأنها تحمل دلالات واسعة من المعاني التي ربما تعجز اللغة العادية عن تقديمها ، ومن هنا جاء التركيز على هذه النماذج الفنية المعبرة عن حالة الهجرة السورية " معاناة السوريين في هذا المجال " .

ويعرج هذا البحث كذلك الى بعض القصص المروية أو المحكية ، الأمر الذي يعكس جانباً خاصاً للتعبير عن هذه المأساة الانسانية ، ليس فقط من خلال حديث أصحاب السياسة والفكر والبحث العلمي ، وإنما من خلال رؤى فنية ، وشهادات واقعية حية ، تصور عمق المأساة التي مر بها المهاجرون ، وربما يكون موضوع الهجرة من المواضيع التي عبّر عنها الأدباء العرب في نماذج كثيرة من أعمالهم الأدبية كما حدث في رواية رجال في الشمس لغسان كنفاني، حيث تحدث عن مأساة الفلسطينيين الى الكويت بعد نكبة عام 1984.

وتأتي أهمية هذا البحث في أنه يسلط الضوء على هذا الجانب الانساني من خلال نماذج الكاريكاتير التي قدمها فنانون عرب وغير عرب ، وعبرت بشكل واضح ومؤثر ومختصر عن هذه الحالات الانسانية المأساوية، وقد تناولت هذه النماذج الفنية أكثر من زاوية في مشهد الهجرة السورية، وعبرت عنها بطريقة مؤثرة كما يظهر في صورة الطفل السوري في هذه اللوحة.

وهو مشهد درامي، يعكس نهاية فيلم يشاهده العرب في المقام الأول وينتهي بشكل مأساوي أمام الضمير العربي الميت.

وهناك الكثير من هذه الأعمال والنماذج التي يحاول البحث رصدها ، وتقديمها ، إضافة الى الروايات والقصص المحكية والمروية .

كلمات مفتاحية: المهاجرون، الكاريكاتير، روايات، قصص.

(55)

اللاجئون السوريون و إستراتيجية التضليل في الإعلام الفرنسية

(القنوات التلفزيونية الوطنية الجامعة نموذجاً)

الدكتور داود جفافلة – جامعة بسكرة (الجزائر)

يتناول البحث تغطية وسائل الإعلام الفرنسية (القنوات التلفزيونية) لظاهرة اللاجئين السوريين وكيفية تقديمها للمجتمع الفرنسي (بمكوناته الأوروبية و الجاليات العربية و التركية) الذي ينتظر منه السوريون المساعدة والتضامن.

الأهمية والأهداف: يهدف البحث إلى دراسة و تحليل أساليب الإعلام الغربي (الفرنسي نموذجا) في التضليل الإعلامي بشأن اللاجئين السوريين و تشويه صورتهم و ذلك بعد حادثة رأس السنة في كولونيا بألمانيا و التي هي في الحقيقة صنيعة إعلامية مقدمة خدمة للسياسيين بهدف إيجاد وسيلة للتملص من الالتزامات الإنسانية أمام شعوبهم في التكفل بضحايا الحرب في سوريا. و أيضا التفكير في كيفية مواجهة هذا التضليل بهدف تنوير الرأي العام الأوروبي وكسب تأييده و تضامنه مع القضية السورية.

الملخص:

يعمل الإعلام على صناعة حقيقة إعلامية موازية (Une réalité médiatique parallèle) للحقيقة الاجتماعية المعاشة (Une réalité sociale) و التي قد تكون مطابقة لها نوعا ما، مشابهة لها تقريبا أو معاكسة لها تماما و من خلال هذا البناء الاجتماعي الجديد، و على أساس أن الإعلام مؤسسة اجتماعية تتفاعل مع بقية مكونات المجتمع، يقوم القائمون عليه بإعادة ترتيب الميكانيزمات المجتمعية وفقا لتصورات و مصالح مواكبة لمالكي هذه المؤسسات الاتصالية و تحالفاتها. في هذا المجال يصبح تناول التغطيات التي تتناول أزمة اللاجئين السوريين في وسائل الإعلام العالمية ذات معنى مهم للغاية ذلك أنها تفسر و تكشف عن السياسات المنتهجة هنا وهناك للتعامل مع تدفق اللاجئين نحو دول العالم. و لما كانت أوربا، نظرا لقربها من سوريا، لوجود الروابط التاريخية بينها و بين المجتمعات العربية (الاستعمار)، لكونها دول متفتحة على الغير، تتقبل و تتعايش مع الآخر و غيرها من الأسباب، فإنها أصبحت مقصدا للآلاف من المواطنين السوريين الهاربين من أتون الحرب ودمارها. في هذا المجال يأتي الاهتمام بدراسة و تحليل معالجة ظاهرة عبور اللاجئين السوريين إلا أوروبا من خلال وسائل الإعلام المحلية وذلك بتناول نموذج دولة ذات ثقل في القارة الأوربية و هي فرنسا، باعتبارها من الدول التي كانت تربطها علاقات متميزة مع سوريا، و يتعلق الأمر بفهم و توضيح كيفية تقديم و تأويل (La représentation) التلفزيونات الفرنسية لظاهرة اللاجئين السوريين للمواطنين الفرنسيين باعتبارهم يملكون تقاليد و ممارسات عريقة في مد يد العون للغير و تقديم المساعدة للآخر و لا عجب أن معظم المنظمات الإنسانية ذات أصول فرنسية (أطباء بلا حدود، أطباء العالم، محققون بلا حدود، الخ).

وعلى أساس هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف تعالج التلفزيونات الفرنسية الوطنية الرئيسية ظاهرة اللاجئين السوريين إلى بلدها؟ إن هذا التساؤل يفتح الباب واسعا أمام عدة أسئلة هامة مثل البحث عن الصورة

الذهنية التي ترسمها هذه القنوات التلفزيونية لهؤلاء القادمين من عمق الشرق إلى أوروبا معهم؟ عن كيفية تعاملهم مع الفرنسيين و الاندماج داخل مجتمعهم؟ عن القيم الحضارية، العقائدية و الثقافية التي يحملونها و كيف سيقابلون بها غيرهم؟ إضافة إلى ذلك يطرح التساؤل عن القيمة المضافة التي سيقدمها اللاجئون السوريون للاقتصاد الفرنسي وهل سيكون لهم دور في التنمية الاقتصادية للبلاد؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة يمكن أن تتم عبر اعتماد فرضيتن أساسيتين تقوم التلفزيونات الفرنسية بالاشتغال في ظلهما و هما:

أن التلفزيونات الفرنسية تعتمد كمرحلة أولى على النظرية الاتصالية المتعلقة بفكرة "ترتيب الأولويات" و المعروفة بنظرية (Agenda- Setting Theory) أي "الأجندة سيتنغ".

أن التلفزيونات الفرنسية تقوم بترتيب هذه الخيارات طبقا لنظرية الغرس الثقافي (Cultivation theory) لصاحبها George Gerbner و التي مفادها هو إقناع الرأي العام الفرنسي بوجهة نظر معينة تتمثل في خطورة قبول فكرة استقبال اللاجئين السوريين في فرنسا.

يمكن في نقطة ثالثة إضافة فكرة و هي أن الفرنسيون لا يتعاملون بشكل كلي وحصري فقط مع التلفزيونات لتشكيل آرائهم و تكوين وجهات نظرهم، و في هذا المجال يمكن طرح نموذجين فعالين يبينان كيف أن الكثير من المواطنين في فرنسا يعتمدون على وسائل إعلامية بديلة للتنويع و المقارنة بين المعالجات الإعلامية للأحداث المحلية والدولية وهما الفرنسيون من أصول عربية أو تركية حيث يلتقطون برامج جزائرية و تركية مثلاً.

وهذه الشريحة من المجتمع الفرنسي يمكن أن تشتغل إيجابياً مع قضية اللاجئين السوريين على صعيدين:

- ❖ تقديم يد المساعدة و العون و القيام بالأنشطة المساعدة من خلال التحرك في الاطار الجمعوي و الخيري
- ❖ القيام بشرح وجهة النظر الحقيقية للفرنسيين الذي غلطتهم وسائل الإعلام من خلال ممارسة عملية التقاسم (Le partage) عبر الشبكات الرقمية للأخبار و التقارير عن حقيقة الأزمة السورية.

(56)

دور الحملات الإعلامية في التأثير على تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين

الدكتور: زكرياء بن صغير – جامعة بسكرة الجزائر– مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية

تسعى الدول التي تحتضن آلاف اللاجئين السوريين جاهدة لتحقيق متطلباتهم الأساسية في الإطار الإنساني رغم ما تعيشه هذه الدول من أزمات اقتصادية إلا أنها صممت العديد من حملات التوعية استهدفت فيها المنظمات الانسانية الدولية والإقليمية سعياً منها إلى تقديم يد المساعدة لتوفير متطلبات الحياة الأساسية، وفي ظل الانشطة الاتصالية التى تمارس في عالم اليوم أضحى الإعلام قوة معرفية فاعلة تساهم في تحريك العالم عبر الرسائل الاعلامية الكثيفة وسرعة الوصول للجماهير المختلفة فالسبيل الوحيد إذاً لتدفق المساعدات الانسانية هو الحملات الاعلامية الفاعلة والمؤثرة من خلال عرض الحالات الانسانية المزرية التي يعيشها اللاجئين والحقائق الموضوعية التي تحيط بظروفهم المعيشية في المخيمات في أحسن الأحوال.

لذلك يهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم بة الحملات الاعلامية في تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين عن طريق التعريف بقضية اللاجئين السوريين وبنوع المساعدات الانسانية كما يهدف إلى التعرف على أهم أساليب الاتصال في الحملات الاعلامية التى تم استخدامها وأفضل الوسائل وقد حاولنا الاجابة على سؤال مفاده هل الجهود الاعلامية التى قامت بها العديد من الحكومات خاصة دول الجوار بأجهزتها المختلفة لمساعدة اللاجئين ارتقت لمستوى الحملة الاعلامية العلمية؟ وما هو الدور الاتصالى الذى قامت به المنظمات الانسانية من أجل تدفق المساعدات الانسانية على اللاجئين السوريين؟

وللإجابة على هذا السؤال المحوري نقوم بدراسة وتحليل الجهود الإعلامية التى قامت بها دول الجوار في من أجل تدفق المساعدات الانسانية والتعرف على الاثار الإعلامية على اللاجئين السوريين مع دراسة وتحليل دور المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بتدفق المساعدات.

مخطط البحث

1. دور الحملات الاعلامية في التوعية بضرورة تدفق المساعدات الانسانية.
2. تشخيص الدور الاتصالي الذي قامت به المنظمات الانسانية من أجل مساعدة اللاجئين.
3. تصميم حملة إعلامية من أجل تدفق المساعدات الإنسانية.

(57)

أي دور لوسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بقضية اللاجئين السوريين ودعمهم مادياً ومعنوياً؟

–مقترحات عمل من خلال عدد من التجارب الدولية–

الأستاذ الدكتور المصطفى مبارك إيدوز–الدار البيضاء– المغرب

فرض التطور التقنيّ الهائل في قطاع تكنولوجيّا المعلومات وانتشار الانترنت حقائق جديدة جعلت الناس يتلاحمون في "مجتمع" افتراضيّ. ولعل أبرز إفرازاتهما بات يعرف بـ"الشبكات الاجتماعيّة" التي يشترك فيها ملايين البشر كل حسب اهتماماته وميوله. ودفع الاستخدام الفعال لهذه الشبكات بعض علماء الاجتماع للحديث عن "عالم"، أو "مجال عام"، أو "واقع" افتراضيّ، وذهب بعضهم مثل هووارد رينغولد (Howard Rheingold) في كتابه المجتمع الافتراضيّ عام 1994 إلى وصف الكيانات الناشئة في وسائل التواصل الاجتماعيّ بـ"المجتمعات الافتراضيّة". وتزداد أهمية شبكة الإنترنت على المستوى الدولي مع تنوع استعمالاتها، وازدياد عدد المستخدمين لها، ولا تنحصر أهمية الانترنت في مجال تبادل المعلومات، فهي تؤدي اليوم أدواراً سياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية وثقافية هامة جداً.

ولقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطوراً كبيراً ليس فقط في تاريخ الإعلام، وإنما في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة (حسن،2009، ص 478 – 479)، وتكمن إيجابيات الإعلام الجديد في سرعة الاتصال، والقيمة

المعلوماتية، وضمان وصولها، وتحقيق التفاعل معها، وليس كونه إعلاماً مرسلاً من جانب واحد، مما خلق مساواة داخل المجتمع في الاتصال (عبد القوي، 2009، ص 1552).

وقد خلصت دراسة أجراها مركز الدراسات التسويقية بجامعة ماساشوستس دارتماوث حول استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تلك الشبكات أصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجيات الاتصال لتلك المنظمات الخيرية .فالدراسة أشارت إلى أن كبرى المنظمات غير الربحية الأمريكية واصلت تفوقها على المنظمات التجارية وكذلك على المؤسسات التعليمية من حيث إدراك ومعرفة الناس بها حيث إنها تمكنت من إيجاد وتوظيف وسائل جديدة شيقة للوصول إلى قلوب وجيوب المانحين والمتبرعين . الدراسة وجدت أن 89٪ من المنظمات الخيرية تستخدم شكلاً من أشكال الشبكات الاجتماعية مثل المدونات والبودكاست وال Wikisوغيرها من أشكال الشبكات الاجتماعية .

فكيف يمكن أن نوظف وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بقضية اللاجئين السوريين.؟

وكيف يمكن أن نجعل من توظيف هذه الوسائل مرتكزا أساسيا لدعم اللاجئين السوريين ماديا ومعنويا؟

وما هي الاستفادة التي يمكن أن نستخلصها من عدد من التجارب العالمية السابقة التي وظفت وسائل التواصل الاجتماعي لدعم قضية مختلف اللاجئين على مستوى العالم؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون محور هذا البحث إن شاء الله تعالى.

- **مشكلة البحث**: تتجلى مشكلة البحث في بيان دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بقضية اللاجئين السوريين ودعمهم ماديا ومعنويا.
- **أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى:

1-الكشف عن معاناة اللاجئين السوريين

2-إبراز أهمية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بقضية اللاجئين السوريين، ودعمهم مادياً ومعنوياً

3-الاستفادة من تجارب دولية سابقة في دعم اللاجئين من مختلف البلدان عن طريق توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.

4-وضع مقترحات عملية يمكن الاستفادة منها لدعم قضية اللاجئين السوريين من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي

- **أهمية البحث**: تتجلى أهمية البحث في أنه سيبرز أهمية أخطر سلاح تواصلي في عالم اليوم للتعريف بقضية اللاجئين السوريين ودعمهم مادياً ومعنوياً.
- **منهجية البحث**: سيعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي
- **الكلمات المفتاحية**: وسائل التواصل الاجتماعي–قضية اللاجئين السوريين
- **خطة البحث**:

المبحث الأول: أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في دعم القضايا الإنسانية عموماً

المبحث الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي ودعم قضية اللاجئين السوريين ودعمهم مادياً ومعنوياً

المبحث الثالث: مقترحات عملية من خلال التجارب العالمية لدعم قضية اللاجئين السوريين من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.

(58)

قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف

د. أمين البار– الجزائر – جامعة العربي التبسي تبسة

في الوقت الراهن، تبقى الظواهر المرتبطة بتدفُّق اللاجئين، الفارِّين من جحيم الحرب في سوريا والعراق وبعض الدول الإفريقية نحو أوروبا، من أكبر التحدِّيات التي تعيشها هذه القارة والعالم أجمع من حيث التداعيات والأزمات التي تُثيرها على المستويات المجتمعية والسياسية والأمنية وغيرها. وهنا، تبرز أيضًا ظاهرة تنوُّع التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في وسائل الإعلام الأوروبية بحسب السياقات والسياسات التحريرية والانتماءات السياسية التي تقف وراءها لتحمل معها أشكالًا مختلفة ومتناقضة من الخطاب الإعلامي تتأرجح بين مناصرٍ ومعادٍ وناقدٍ ومستشرفٍ لأزمة اللاجئين وتداعياتها على القارة الأوروبية من منطلقات عدَّة.

ويرتبط تعاظم اهتمام وسائل الإعلام الأوروبية بهذه القضية بما تركته على المستوى الأوروبي من تداعيات سياسية واستراتيجية انعكست بشكل إيجابي على ديناميكية الاتحاد الأوروبي من خلال تواتر اللقاءات والاجتماعات؛ التي تناولت أزمة اللاجئين وسُبُل معالجتها، وما ترتَّب عليها من مواكبة إعلامية لاعتبارات تجارية خالصة من ناحية. أمَّا على المستوى المحلِّي، فمن الملاحظ أيضًا عملية توظيف أزمة اللاجئين في خضم الصراعات السياسية والخلافات الوطنية، لاسيما بين مختلف فرقاء اليمين واليسار بقطبيهما: الوسط والمتشدِّد على حدٍّ سواء من ناحية أخرى. وهكذا تحوَّلت قضية اللاجئين في النهاية إمَّا إلى سبق صحفي، وإمَّا إلى مجرَّد وسيلة للظهور الإعلامي؛ مما أسهم في إفراغها من مضمونها الجوهري لتتحوَّل إلى قضية صراع حدودي بين العالم الأوروبي والعالم الآخر.

وما يهمُّنا في هذه الدراسة حول التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في الإعلام الأوروبي هو البحث في أطر ومُحدِّدات الخطاب الإعلامي واستراتيجياته، وتفكيكه على المستويات الخبرية واللغوية والكشف عن دلالاته والعناصر الأيديولوجية التي يتشكَّل منها، بالإضافة إلى المرتكزات والثوابت والرهانات والأهداف والمنطق الذي يحكمه ويدفعه إلى الانحياز والتعتيم وأحيانًا التَّضليل.

وتأسيسًا على ذلك، انطلقت الدراسة من الفرضية التي تعتبر أن الخطاب الإعلامي يتضمن "افتراضاتٍ مُسْبَقَةً(1)"، وفقًا لنظرية "صناعة الإذعان" لدى نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان؛ مَبْنِيَّةً على اعتباراتٍ مَخْصُوصةٍ قد تكون إعلاميةً أو اجتماعيةً أو سياسيةً أو استراتيجيَّةً أو غير ذلك، أو كلَّ ذلك معًا.

وقُسِّمت الدراسة إلى **محورين رئيسين،** خُصِّص الأول لتحليل الخطاب الإعلامي الأوروبي من خلال العيِّنة التي شملها الرصد؛ وذلك بالتركيز على الدلالات الخبرية واللغوية مُستعينًا بنموذج نورمان فاركلوف في آليات تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية بهدف فهم طبيعة وأشكال هذا الخطاب (استراتيجيات الخطاب). أمَّا القسم الثاني فركَّز بشكل مباشر على دراسة الاعتبارات التي وقفت وراء التغطية الإخبارية ورهاناتها وأهدافها بحسب السياقات المختلفة.

(59)

احتياجات اللاجئين السوريين الإعلامية في تركيا– دراسة ميدانية

الأستاذ: عبد الله لبابيدي– جامعة الزهراء – عينتاب

أهمية البحث:

إنّ من وظائف الإعلام التعليم والتعلم الذاتي، و إمداد الجمهور بالمعلومات الخاصة بالوقائع والأحداث التي تتم داخل المجتمع وخارجه، ويعد الإعلام شريان حياتنا المعاصرة، إذ لا يستغني عنه أي فرد في المجتمع، فمنه نستقى الأخبار التي تساعدنا على السيطرة على البيئة المحيطة بنا، ومنه نحصل على المعلومات التي تزودنا بالمعرفة، وفيه نجد التسلية والترفيه، واللاجؤون السوريون بحاجة ماسة للاستفادة من الإعلام نظرًا لما يحدثه من تأثير على الجماهير .

وتكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1- كونها تتعرف على احتياجات فئة من الجماهير المستهدفة للإعلام وهي فئة اللاجئين.
2- ستكشف لنا أهم الاحتياجات الإعلامية التي يسعى اللاجئون لإشباعها.
3- تساعد هذه الدراسة الحكومة التركية في تحديد أفضل الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الفئة من الجماهير.
4- القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام في نقل المضامين الهادفة والموجهة وإيصالها إلى جمهور اللاجئين بشكل جذاب ومؤثر.

أهداف البحث:

1- محاولة الخروج برؤية واضحة وآليات عملية مقننة تمكن القائمين على الوسائل الإعلامية من إعداد مواد إعلامية تلبي حاجات اللاجئين وتشبع تطلعاتهم.
2- التعرف على احتياجات اللاجئين السوريين الإعلامية.
3- مساعدة الحكومة التركية في تحديد أفضل الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الفئة من الجماهير.

هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة مباحث

1- مشكلة الدراسة ومنهجها.

2- اللاجئون السوريون في تركيا.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية.

وتركزت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- أكد معظم اللاجئين السوريين عينة البحث وبنسبة (100%) ضرورة وجود وسائل إعلام تتوجه لهم ولقضاياهم ومشاكلهم وحقوقهم.
- أهم الوسائل الإعلامية التي يفضلها هؤلاء اللاجئين ويعتقدون بضرورة وجودها مخصصة لهم ولمشاكلهم وللتركيز على الصورة الجميلة لهم عبر إبراز الكفاءات العلمية والمهنية هي الإنترنت بنسبة (74%) من جمهور العينة.
- جاءت اللغة المشتركة العربية والتركية أولًا حيث يفضل اللاجئون أنْ تكون لغة الوسيلة الإعلامية التي ستخصص لهم (عربية –تركية) بنسبة (55%) وهذا يدل على وعي كبير من جمهور العينة وذلك لتعلم اللغة التركية من قبل الجمهور السوري.
- أهم المضامين الإعلامية التي يفضلها هؤلاء اللاجئين ويتطلعون أن تتضمنها هذه الوسائل الإعلامية هي المضامين التعليمية بنسبة (77%) مما يدل على ضرورة الاهتمام بالتعليم.
- يرى معظم اللاجئين السوريين عينة الدراسة وجود مشكلات معينة ينبغي إعطاءها أهمية خاصة في وسائل الإعلام المقترحة، وأهمها التعليم الجامعي (88%)، والمدارس السورية (79%)، والإقامة (77%).

(60)

موقف القانون الدولي من إساءة الإعلام المصري للاجئين السوريين بعد أحداث يوليو2013

الدكتور: محمد عبدالرحمن عريف- جامعة عين شمس – مصر

مقدمـة:

نعلم أن ممارسات النظام السوري وما ارتكبه من جرائم حرب منذ انطلاق الثورة السورية في مارس 2011 ساهمت إلى اضطرار المواطنين السوريين إلى البحث عن مكان آمن في دول الجوار، حيث قالت الأمم المتحدة في شهر يوليو 2013 إن النزاع في سورية ساهم في ارتفاع عدد اللاجئين في العالم في العام الماضي لأعلى مستوى له منذ 18 عامًا، مشيرة إلى أن سورية احتلت المركز الرابع كأكثر الدول تصديراً للاجئين عام 2012. وسجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقرب من 1.8 مليون لاجئ من سوريا في كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر فقط.

وبحسب المفوضية في حينها، كان هناك حوالي 80 ألف لاجئ سوري في مصر من المسجَلين في المفوضية، بينما قدرت الحكومة المصرية عدد السوريين الموجودين في مصر بين 250 إلى 300 ألف شخص. وكانت حالة اللاجئين السوريين في مصر تعد من أفضل الحالات نسبيًا مقارنة مع بقية الدول المضيفة، إلا أن قرار السلطات

المصرية بعد الثالث من يوليو 2013، بمنع دخول اللاجئين السوريين إلى البلاد، والتضييق على الموجودين فيها أصلاً أثر سلبًا على حالتهم هناك، كما أثر على أوضاع السوريين الذين كانوا ينوون الذهاب إلى هناك.

وكانت الأحداث قد تسارعت ومعها المآسي في سوريا حتى بات مشهد النازحين من المدن والقرى المحاصرة التي تتعرض لكل أنواع القصف مألوفاً، بحيث تتزايد وتيرة نزوح السوريين الهاربين من دموية النظام في كل اتجاه. غير أن وجود بيئة شعبية حاضنة للنازحين والناشطين ما عاد يكفي، فالأعداد كبيرة وفي تزايد مطرد، والفريق المؤيد للنظام متوتر جدًا لأن الحقائق على الأرض تشير إلى أن تفوقاً عسكرياً للنظام لا يكفي لحسم معركة ضد الثورة، فالحملات العسكرية، على دمويتها، لم تفرمل الحالة الثورية في البلاد، بل ضاعفت من زخمها، وخصوصا مع تزايد القتل والإعدامات والاعتقالات واجتياح مدن وقرى بأساليب جيوش الاحتلال.

واجه السوريون في مصر مشكلة في الحصول على كل شيء في مصر حتى وصلت الأمور في الحصول على البيوت المناسبة للاستئجار، إلا أن اللاجئين تعرضوا لابتزاز بعض المكاتب العقارية التي استغلت معاناة اللاجئين، وعدم توفر خيارات لهم. رغم أن القوانين والمعاهدات الدولية تنص على منح منح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكنة، علي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.

إن القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية والبروتوكلات التي وقعت عليها مصر تعتبر مقدمة على أي قانون داخلي يخالفها وهي واجبة التطبيق وبالتالي لا يجوز أبدا وضع تأشيرة على لاجئ أو منعه من التعليم في المدارس أو عدم منحه إقامة كما لا يجوز أبدا طرده من بلد اللجوء إلا وفق القوانين المرعية التي تحقق العدالة –كما لا يجوز ولا بأي شكل من الأشكال إعادة اللاجئ إلى بلده مهما كان ولو تم طرده من بلد اللجوء وإنما له الحق في أن يذهب إلى أي بلد آخر يقبل به.

- تقديم المعونات الإنسانية للاجئين والمطالبة بوضع هيكلية جديدة للمفوضية والجهات المتعاونة الأخرى من الهيئات والمؤسسات المعتمدة.
- عدم السماح للهاربين من القتل واللاجئين إلى مصر بالدخول إليها وحمايتهم وتقديم العون الإنساني لهم وإعادتهم إلى القتل مرة أخرى من حيث أتوا هاربين – فان هذا التصرف يشكل خرقا فاضحا لحقوق الإنسان وخرقا فاضحا لاتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول 1-2-3 الملحقين التي وقعت عليها مصر ولم تحترم توقيعها.
- إن قيام وسائل الإعلام بارتكاب جرائم بحق الشعب السوري اللاجئ بشكل مسيء جدا يخلوا تماما من الشرف والأخلاق والقيم العربية ويخرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وينال من الرسالات السماوية التي تؤمن بها الناس ويخرق القانون الدولي والإقليمي المصري ويسيء إلى الآداب العامة عامة والشعب السوري خاصة.

(61)

الإعلام وقضايا اللاجئين السوريين
(التغطية الإخبارية التلفزيونية في الأردن)

د. مريم شوفي – الجزائر

الملخص:

يشهد العالم اليوم عصر المعلومات الذي تحقق بفضل التفاعل بين الاعلام والتطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال حيث أصبحت هي السيادة الأقوى في مجال الفضاء التكنولوجي حيث عمل الاعلام على نشر العديد من القضايا سواء الدولية أو الاقليمية، وبالتالي تعتبر قضية اللاجئين من القضايا المعاصرة الهامة اليوم.

إذ أصبحت الاخبار المتعلقة بالشأن السوري وقضاياه تحظى باهتمام اعلامي عربي ودولي واضح، وبدا الاهتمام واضحا خاصة مع بدأ الحركات الشعبية ضد النظام في 2011 والذي تسبب في نزوح العديد من العائلات الأمنة إلى الدول المجاورة بحثا عن الأمن والأمان، وكان الأردن من بين الدول التي احتضنت العديد من العائلات بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وبالتالي عرفت هذه القضية تركيزا اعلاميا واضحا فقد تبنت المحطات التلفزيونية الاردنية سياسة اعلامية واضحة بشأنها وجعلتها على سلم أولوياتها في النشرات الاخبارية التلفزيونية، ونظرا لتداخلات الوضع في القضية السورية وانعكاسات هذه التداخلات على قضايا اللاجئين السوريين فإن الفكرة الأساسية لهذا البحث تقوم على قياس طبيعة التغطية الاخبارية التلفزيونية لهذه القضية.

الكلمات المفتاحية :الاعلام، اللاجئ، اللاجئين السوريين، المحطات التلفزيونية الاردنية.

أهم التوصيات:

- اعطاء مزيد من الاهتمام والتركيز على تناول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة باللاجئين السوريين في التلفزيون الأردني.
- إعطاء مزيد من الاولوية للقضايا الخاصة بالشأن السوري في النشرات الاخبارية في التلفزيون الاردني.
- ضرورة التنويع في أشكال تناول الموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين في التلفزيون الاردني وعدم الاقتصار على نوع أو نوعين من هذه الأشكال.
- ضرورة تمتع التغطية التلفزيونية الاردنية بالحيادية التامة في جميع المواضيع المعروضة في التلفزيون.

(62)

الطرح الإعلامي لمعاناة اللاجئين السوريين إلى أوروبا عبر شبكات التواصل الاجتماعي (دراسة تحليلية في الفايسبوك)

د.نفيسة نايلي – جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – الجزائر

الملخص:

أثارت قضية النازحين السوريين منذ بداية طرحها في وسائل الإعلام جدلا كبيرا على الساحة العربية والدولية نظرا لما صورته هذه القضية للوضع الانساني الكارثي الذي آلت إليه الظروف المعيشية في سوريا حيث اضطر الآلاف من السكان إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى مختلف أنحاء العالم، وبعد تأزم الوضع أكثر في سوريا زادت نسبة هؤلاء المهاجرين الذين اختاروا أوروبا كوجهة أساسية لهم سيما بعد أن قررت العديد من الدول العربية غلق حدودها في وجوههم، ومنه تجندت كل الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها لتغطية هذا الوضع الكارثي للاجئين السوريين عبر البحر، سواء من خلال الصحف أوالقنوات التلفزيونية الفضائية أو الإذاعات، وبما أن الأنترنيت أصبحت الوسيلة الإعلامية ذات الوسائط المتعددة فإن الأفراد يحبذون الإقبال عليها لمتابعة مثل هذه القضايا خاصة عبر شبكات التواصل الإجتماعي مثل الفايسبوك الذي يعتبر من أكثر شبكات التواصل إقبالا من طرف الجماهير نظرا لسهولة الولوج إلى معلوماته وتبادل الأفكار والتعبير عن وجهات النظر حول مختلف القضايا. وبما أن قضية اللاجئين السوريين تعد من أهم القضايا الراهنة في العالم فإننا اخترنا هذه الدراسة للبحث في مضامين صفحات الفايسبوك الخاصة باللاجئين السوريين.

ومن كل ما تقدم نطرح التساؤل العام التالي:

كيف قامت صفحات الفايسبوك بطرح معانات باللاجئين السوريين إلى أوروبا ؟

وسيتم ذلك من خلال استخدام تقنية تحليل المضمون الذي يتيح لنا امكانية تفكيك الموضوع إلى وحدات دنيا وتفريغها في جداول كمية ثم قراءتها كيفيا وهذا ما سيوصلنا في الأخير إلى نتائج دقيقة تمكننا من الإجابة على التساؤلات الفرعية و من ثم الاجابة على التساؤل الرئيسي.

وفيما يخص طريقة اختيار العينة فإنها ستتم بطريقة قصدية وذلك بتحليل الصفحات الفايسبوكيو الخاصة باللاجئين السوريين حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المباشرة للدراسة.

(63)

قراءة سيميو أنثروبولوجية لمعاناة اللاجئة السورية من خلال الصورة الفوتوغرافية

الدكتورة: نعيمة رحماني والدكتورة: نصيرة بكوش – جامعة تلمسان – الجزائر

الملخص:

إن كل صورة هي في الأصل حكاية تختفي في ثنايا وأحشاء هذه الأخيرة، وإن كل وضعية وكل حركة وكل إيماءة هي ممكن سردي قابل للتحقق فيما يمكن أن تنجزه عين الرائي.

تنفرد الصورة بخاصية النّقل المباشر والصّادق للحدث من خلال لحظة واحدة من الزّمن، وبدون أي تعليق لأنّها لا تملك لغة تمكنها من ذلك كما هو الشأن في الخطاب المكتوب الذي قد ينقل نفس المشهد الذي تجسده الصّورة ولكن بوقت أطول، وفي عدّة صفحات من الكلام والوصف، وقد يخفق بالرّغم من هذا في التصوير الدّقيق والأمين لهذا المشهد.

لهذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقديم قراءة سميو أنثروبولوجية والعثور على معنى ورمزية الصور التي تعبر عن معاناة اللاجئة السورية، وبالتالي قراءة دلالة الكل من خلال دلالة الأجزاء المكونة له.

أهداف البحث: الكشف عن الدلالات التي يمكن أن تحملها الصورة الفوتوغرافية والمعبرة عن معاناة اللاجئة السورية من جميع النواحي، من خلال توظيف التحليل السيميو أنثروبولوجي.

أهمية البحث: تسليط الضوء على جانب آخر من جوانب البحث؛ وهو رمزية الصورة الفوتوغرافية ودورها في تقديم الحقائق بصدق عن وضعية اللاجئة السورية.

هيكل البحث:

المقدمة

1- الشبكة المفاهيمية (تعريف لأهم مفاهيم البحث)

2- القدرة الاتصالية للغة.

3- سيميائية الصورة الفوتوغرافية.

4- قراءة سيميو انثروبولوجية لنماذج من الصور الفوتوغرافية التي تعكس معاناة اللاجئات السوريات.

5- تحليل رمزيات الصور الفوتوغرافية.

6- عرض النتائج ومناقشتها.

خاتمة.

قائمة المراجع.

محور: اللاجئون السوريون والاقتصاد

(64)

أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة

الدكتور: هشام داوود الغنجة – والدكتورة: أمال خالي – الجزائر

ملخص المداخلة:

شهدت دول الاتحاد الأوروبي عامي 2014 و2015 خصوصًا تدفقًا لعدد معتبر من اللاجئين القادمين من مختلف المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، ما جعل دول الاتحاد تواجه تحديًا متمثلاً في كيفية تسيير أزمة اللاجئين غير المسبوقة، حيث حاولت التوفيق بين اتجاهين أساسيين: الأول يتمثل في مصالحها الاقتصادية والسياسية وتوجهات النخب الحاكمة في مختلف دول الاتحاد، أما الثاني فيتجلى في الضغوطات التي تتلقاها الحكومات الأوروبية من البيئة الداخلية التي تركز على البعد الإنساني في تعاطيها مع الأزمة.

بناءً على ما سبق، نحاول من خلال الدراسة معالجة أزمة اللاجئين في أوروبا، بتبني منهج جدلي يسعى إلى إبراز التضارب والتباين بين مواقف الحكومات الأوروبية من الأزمة، أي لمَ رفضت دولٌ من الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة إنسانية للتعامل مع الأزمة، في حين رضخت دول أخرى كألمانيا وبريطانيا لضغوطات المجتمع المدني المركزة على بعد حقوق الإنسان في التعاطي مع اللاجئين، وخاصة لضغوطات أصحاب المصالح الاقتصادية في هذه الدول الساعين للاستفادة من تدفق اللاجئين على دولهم؟

وذلك بالاعتماد على الخطة الآتية:

- المحور الأول: الدافع الاقتصادي لتباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة.
- المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية في أنسنة الأزمة.

المحور الثالث: دراسة مقارنة لسياستي ألمانيا وفرنسا تجاه اللاجئين السوريين.



الفهرس

التسلسل	الباحث	التسلسل	الباحث	التسلسل	الباحث
1	أحمد إسماعيل	22	مها العاني وأسعد	43	عبد الملك بلغربي
2	نجوى الغويلي	23	فاطمة الزهراء حاج سليمان	44	سواعدي جيلالي
3	مناع العلجة	24	محمد السليمان	45	حكيم غريب
4	صالح الخدري	25	عمار مساعدي وفريدة	46	سامية خواثرة
5	مولاي إدريسي	26	جابر نصر الدين	47	عزة شرف الدين
6	سميرة ناصري وإنصاف	27	صابرين عوض	48	عوض ومحمد الجبوري
7	محمود سمايلي	28	علاء الدين إسماعيل	49	هادية يحياوي
8	فاطمة الزهراء نسيسة	29	نادية آيت عبدالمالك	50	صحرة خميلي
9	علي بوكريطة	30	نبيل العبيدي وأركان	51	مبطوش الحاج
10	عبد الله حمادة	31	نبيل بوبيية	52	محمد نصر محمد
11	باكير محمد علي	32	محمد إرغات وسداد	53	ماجدة صالح العدوان
12	محيي الدين بنانة	33	صباح براهمي	54	خليل عودة
13	أيمن حسرف	34	عبد الحليم عبد الله	55	داود جفافلة
14	فكرت ترزي وفلة	35	عماد حمدي إبراهيم	56	زكرياء بن صغير
15	ليلى حمناش	36	فارس لونيس	57	المصطفى إيدوز
16	عبد الحكيم بوصلب	37	كعواش رؤوف ورضا	58	أمين البار
17	جدو ولد محفوظ	38	لبنى بلفيلالي	59	عبد الله لبابيدي
18	إبراهيم بوالفلفل	39	وسيلة بلحاج	60	محمد عريف
19	سارة بكار	40	إبراهيم البيضاني وناهدة	61	مريم شوفي
20	هند غدايفي ومسعودة	41	إبراهيم سلقيني	62	نفيسة نايلي
21	عريس نصر الدين	42	عبير شليغم	63	نعيمة رحماني ونصيرة
				64	هشام الغنجة وأمال